جـــامـــعـــة الأزهـــــر – غــــزة

كـــليـــة الاقتصاد والعـلــوم الإداريـــة

عـــمـــادة الـــدراســـات الـعـليـا

بـــرنـــامـــج الـــعلـــوم الســـيـاســـيـــة

القومية ودورها في السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية في عهدي الرئيسين جمال عبد الناصر ومحمد أنور السادات

دراسة تحليلية مقارنة

Nationalism and its Impact on Egyptian Foreign Policy Toward the Palestinian Cause in the Reigns of the Two Presidents Gamal Abdel Naser and Anwar Sadat

A Comparative and Analytical Study

إعـــــــــداد البـــاحـــث

أحـمـد يـاسـيـن الأسـطـل

إشــــــــراف

د. كـمـــال مـحـمـد الأسـطـل

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية- كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية- جامعة الأزهر- غزة

شباط/ فبراير2014م-1435هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

﴿ قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون ﴾

صدق الله العظيم

سورة التوبة الآية "105"

الإهـــداء

إلى من أعطتني من ربيع عمرها لتتفتح أزهار المستقبل أمامي، وكان دعاؤها رفيقي على درب النجاح، والدتي الحبيبة.

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم، إلى القلب الكبير والدي العزيز.

إلى القلوب الرقيقة إلى رياحين حياتي إخوتي وأخواتي ،

إلى أرواح الأكرم منا جميعاً ... إلى شهداء الأمة الإسلامية والعربية... وإلى شهداء فلسطين وشهداء مصر الذين استشهدوا من أجل فلسطين ،

إلى روح جدي الطاهرة الحاج محمد سلمان الأسطل رحمه الله وأسكنه فسيح جناته.

إلى من وقفوا بجانبي دوماً، في السراء والضراء عائلتي فرداً فرداً ، إلى كل هؤلاء أهديها .

شكر وتقدير

قال تعالى" فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُواْ لِي وَلاَ تَكْفُرُونِ " صدق الله العظيم "البقرة 152"

الشكر لله عز وجل أولاً على نعمته التي أنعم علينا بها، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين . . .

- أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير **لأستاذي الفاضل الدكتور/ كمال الأسطل**، الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة، وعلى توجيهاته وإرشاداته السديدة، فله مني كل الشكر والتقدير.
- كما أتقدم بالشكر وعظيم الامتنان للسادة أعضاء لجنة المناقشة **الأستاذ الدكتور أسامة أبو نحل والدكتور فاروق دواس** على تفضلهما بقبول مناقشة الرسالة.
- كما يمتد شكري الجزيل لجميع أساتذة قسم التاريخ والعلوم السياسية بكلية الآداب و أساتذة قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة الأزهر، الذين لم يبخلوا عليَ بعلمهم وتوجيهاتهم خلال فترة الدراسة.

- ❖ وأتقدم بشكري الجزيل للقائمين على جامعة الأزهر، هذا الصرح الأكاديمي العظيم، لما منحوه لنا من اهتمام ورعاية أثناء الدراسة.

وأخيراً يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لكل من دعمني من الأصدقاء والصديقات الذين جاؤوا اليوم ليشاركوني هذه اللحظات الجميلة التي ستبقى في الذاكرة إلى الأبد.

وختاماً لا يفوتني أن أعبر عن شكري وتقديري إلى كل من قدم لي النصح والمساعدة في إنجاز هذه الدراسة.

المحتويات

الرقم	الموضوع	رقم الصفحة
الإستهلال		ب
الإهداء		ج
شكر وتقدير		د
قائمة المحتويات		و
ملخص الدراسة باللغة العربية		ل
ملخص الدراسة باللغة الانجليزية		ن
	مقدمة ومنهاجية خطة الدراسة	1
1.	مقدمة الدراسة	2
2.	مشكلة الدراسة	4
3.	تساؤلات الدراسة	4
4.	فرضيات الدراسة	5
5.	أهمية الدراسة	5
6.	أهداف الدراسة	6
7.	منهجية الدراسة	6
8.	مصطلحات الدراسة	7
9.	حدود الدراسة	9
10.	الدراسات السابقة	10
11.	تعقيب الباحث على الدراسات السابقة	13
12.	تقسيم الدراسة	14
1	الفصل الأول الاطار النظري للسياسة الخارجية	15
1.1	مقدمة	16
2.1	مفهوم السياسة الخارجية	16
1.2.1	تعريف السياسة الخارجية وأهدافها	16

16	تعريف السياسة الخارجية	1.1.2.1
18	أهداف السياسة الخارجية	2.1.2.1
18	حماية الأمن القومي	1.2.1.2.1
19	تحقيق المصالح الاقتصادية للدولة ورفاهية الفرد	2.2.1.2.1
19	تنمية قدرات الدولة من القوة	3.2.1.2.1
20	حماية أيديولوجية الدولة ونشرها خارج الحدود	4.2.1.2.1
21	أدوات السياسة الخارجية	2.2.1
21	الأداة الدبلوماسية	1.2.2.1
22	الأداة الاقتصادية	2.2.2.1
22	الاداة العسكرية	3.1.2.1
23	الأداة الإعلامية	4.1.2.1
24	محددات السياسة الخارجية	3.1
24	المحددات الداخلية	1.3.1
24	المحدد الجغرافي	1.1.3.1
24	المحدد الاقتصادي	2.1.3.1
25	المحدد العسكري	3.1.3.1
26	المحدد السياسي	4.1.3.1
26	المحدد الأيديولوجي	5.1.3.1
27	المحددات الخارجية	2.3.1
27	تركيبة النظام الدولي	1.2.3.1
28	المنظمات الدولية	2.2.3.1
29	غموض البيئة الدولية	3.2.3.1
29	الشركات متعددة الجنسيات	4.2.3.1
30	ضغوط البيئة النفسية الدولية	5.2.3.1
30	الخاتمة	4.1
31	الفصل الثاني السياسة في الفكر المصري الحديث	2
32	مقدمة	1.2

2.2	التيار القومي العربي في الفكر السياسي المصري الحديث	32
1.2.2	إحياء القومية العربية	32
2.2.2	عناصر القومية	35
3.2.2	التيار القومي في مصر	37
3.2	التيار الإسلامي في الفكر السياسي المصري الحديث	40
1.3.2	جماعة الإخوان المسلمين	41
4.2	التيار الانعزالي في الفكر السياسي المصري	43
1.4.2	التيار الفرعوني	43
2.4.2	التيار الأورمتوسطي	47
5.2	الخاتمة	52
3	**الفصل الثالث** **القومية العربية وأثرها في السياسة الخارجية المصرية** **تجاه القضية الفلسطينية في عهد عبد الناصر**	53
1.3	المقدمة	54
2.3	القومية العربية في عهد عبد الناصر	54
1.2.3	القومية العربية والقضية الفلسطينية(الناصرية)	54
1.1.2.3	تطور الفكر السياسي لرئيس عبد الناصر	55
2.1.2.3	عبد الناصر والقومية العربية	56
3.1.2.3	عبد الناصر والقضية الفلسطينية	58
2.2.3	القومية العربية في عهد عبد الناصر كأيديولوجيا رسمية للدولة	59
1.2.2.3	مرحلة صعود القومية العربية	59
1.1.2.2.3	حلف بغداد والقومية العربية	59
2.1.2.2.3	أزمة السويس والقومية العربية	60
3.1.2.2.3	مبدأ أيزنهاور والقومية العربية	60
4.1.2.2.3	الوحدة بين مصر وسوريا(1958-1961) والقومية العربية	61
2.2.2.3	تراجع القومية العربية وانحسارها	62

1.2.2.2.3	انـهيار الوحدة العربية (سوريا ومصر)	63
2.2.2.2.3	القومية العربية والمشروع الإسلامي	63
3.2.2.2.3	القومية العربية بعد حرب 1967 م	63
3.3	محددات السياسة الخارجية المصرية في عهد الرئيس عبد الناصر	67
1.3.3	المحددات الداخلية	67
1.1.3.3	البيئة السياسية	67
1.1.1.3.3	الحياة الديمقراطية في مصر	68
2.1.1.3.3	علاقة عبد الناصر بالمؤسسة العسكرية	69
3.1.1.3.3	عبد الناصر والإخوان المسلمين	71
2.1.3.3	البيئة الاقتصادية والاجتماعية	71
2.3.3	المحددات الدولية	74
1.2.3.3	مصر والاتحاد السوفيتي	74
2.2.3.3	مصر والولايات المتحدة الأمريكية	77
4.3	تحليل دور أدوات السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية في عهد عبد الناصر	80
1.4.3	الأداة الدبلوماسية	81
1.1.4.3	موقف عبد الناصر من القضية الفلسطينية بعد عام 1967م .	84
2.1.4.3	عبد الناصر والقيادة الفلسطينية	85
2.4.3	الأداة العسكرية المصرية	88
1.4.3	تحليل الأداة العسكرية المصرية تجاه القضية الفلسطينية، سيتم تناول حرب السويس وحرب 5 يونيو	89
3.4.3	الأداة الاقتصادية	92
4.3.4	الأداة الإعلامية	94
5.3	الخاتمة	96
4	**الفصل الرابع** **القومية العربية وأثرها في السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية في عهد السادات**	97
1.4	مقدمة	98

2.4	القومية العربية في عهد السادات	98
1.2.4	السادات والقومية العربية	98
1.1.3.4	السادات وتطور فكره السياسي	98
2.2.4	القومية العربية في عهد السادات كأيديولوجيا رسمية للدولة	101
1.2.2.4	الالتزام بالنهج القومي	101
2.2.2.4	الازدواجية ما بين الالتزام بالنهج القومي وبوادر القطرية	103
3.2.2.4	السادات والقطرية	105
3.4	محددات السياسة الخارجية المصرية في عهد الرئيس السادات	111
1.3.4	المحددات الداخلية	111
1.1.3.4	البيئة السياسية	111
1.1.1.3.4	الحياة الديمقراطية في عهد السادات	111
2.1.1.3.4	علاقة السادات بالمؤسسة العسكرية	114
3.1.1.3.4	السادات والإخوان المسلمون	115
2.1.3.4	البيئة الاقتصادية والاجتماعية في مصر	116
2.3.4	محددات السياسة الخارجية المصرية في عهد الرئيس السادات	119
1.2.3.4	مصر والاتحاد السوفيتي	119
2.2.3.4	مصر والولايات المتحدة الامريكية	122
4.4	تحليل دور أدوات السياسة الخارجية المصرية في عهد السادات تجاه القضية الفلسطينية	126
1.4.4	الأداة الدبلوماسية	126
1.1.4.4	السادات والقيادة الفلسطينية	131
2.4.4	الأداة العسكرية	135
3.4.4	الأداة الاقتصادية	137
4.4.4	الأداة الإعلامية	139
5.4	الخاتمة	140

نتائـج وتوصيات الدراسة	141
المراجع والمصادر	146

ملخص الدراسة باللغة العربية

القومية ودورها في السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية في عهدي الرئيسين جمال عبد الناصر ومحمد أنور السادات

تخصصت هذه الرسالة في القومية ودورها في السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية في عهدي الرئيسين عبد الناصر والسادات خلال الفترة الممتدة بين عامي 1956-1981، وبينت تأثير القومية العربية في السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية، والمحددات الداخلية والخارجية التي أثرت فيها، ونتيجة لتأثير القومية في السياسة الخارجية المصرية في عهد عبد الناصر؛ فقد رفضت مصر الاعتراف بـ(العدو الإسرائيلي) والتفاوض معه، ومنحه الشرعية القانونية والسياسية بوجوده على أرض فلسطين، حتى بعد الهزيمة التي تعرضت لها مصر في حرب عام 1967؛ فقد أكدت على استمرار دعمها للقضية الفلسطينية، إلا أن القومية تراجعت في مصر وانعكس ذلك على أداء السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية، وأعلنت مصر منح الشرعية القانونية والسياسية لوجود (العدو الإسرائيلي) على أرض فلسطين.

استندت الدراسة في معالجة الموضوع على الأدبيات السابقة والأدلة التاريخية ذات الصلة، ومعطيات الواقع وتحليلها لمعرفة تداعيات التغير الذي لحق بالسياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية في عهدي الرئيسين عبد الناصر والسادات.

تكمن أهمية الدراسة، بأنها قدمت بحثاً علمياً متميزاً بالتحليل والتفسير، بحيث يتم الاستفادة منها، خاصة وإن موضوع الدراسة مرتبط بمستقبل القضية الفلسطينية، وذلك لتناولها فترة زمنية مصيرية بالنسبة للقضية الفلسطينية، وهي ما بين عامي 1956-1981، كما وتكمن أهمية هذه الدراسة في استخدام المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن، وذلك بالرجوع إلى المصادر والمراجع المتعلقة بالموضوع وتناولها بالتحليل والتفسير.

حاولت الدراسة الإجابة على السؤال الرئيس الذي يتعلق بعنوان ومحتوى الدراسة – ما هو دور القومية في السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية في عهدي الرئيسين عبد الناصر والسادات ؟ وقدمت الدراسة تحليلاً معمقاً للإجابة على أسئلة الدراسة الفرعية في خمسة

فصول والتي تتعلق بتأثير القومية في السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية في عهدي الرئيسين عبد الناصر والسادات.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن هناك تأثيراً قوياً للقومية على السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية في عهد الرئيس عبد الناصر، وفي المقابل تأثير قوي للقطرية على السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية في عهد الرئيس السادات.

Abstract

Nationalism and its impact on Egyptian Foreign Policy Toward the Palestinian Cause in the Reigns of the Two Presidents Gamal Abdel Naser and Anwar Sadat

A Comparative and Analytical Study

This study addresses Nationalism and its impact on Egyptian Foreign Policy toward the Palestinian Cause in the reigns of the two presidents Gamal Abdel Naser and Mohammed Anwar Sadat during the period from 1956 to 1981. The study clarifies the influence of the concept of Arab Nationalism, prevalent at that era, on Egyptian Foreign Policy towards the Palestinian Cause, and the internal and external factors that influenced it. As a result of the influence of this notion "Nationalism" on Foreign Policy in Naser's Egypt, that refused to recognize, the legitimacy of the " Israeli Enemy" as a state, neither negotiates, nor grants it the right for the legal and political presence on the land of Palestine. Although, after the defeat of the 1967 war, Egypt maintained the continuation of its support to the Palestinian Cause. However, Nationalism concept receded in Egypt which affected its Foreign Policy performance toward the Palestinian Cause, that manifested in Egyptian recognition of the legal and political legitimacy presence of Israel on the land of Palestine.

In discussing its subject, the study is based on previous literature, relevant historical evidence, and data base analysis for identifying the causes behind the changes affected the Egyptian Foreign Policy towards the Palestinian Cause in the reign of the two presidents Gamal Abdel Naser and Anwar Sadat.

The importance of this study is to present a distinguished scholarly research through the methods of analysis and interpretation, so to take advantage of it, especially as the subject of this study is relevant to the future of Palestinian issue, as it addresses a crucial period to the Problem of Palestine between 1956 to 1981. The importance of this study also manifested in its adoption of the Historical Analytical Approach , as well as the Descriptive Analytical and Comparative methods, that’s through consulting, analyzing, interpreting the relevant references and sources.

The study tries to answer the main question, that is directly linked to the core and content of this study, which is " What is the role of Nationalism in the Egyptian Foreign Policy towards the Palestinian Cause in the reign of the two president Gamal Abdel Naser and Anwar Sadat? The study has made a profound analysis to answer study sub-questions concluded in five chapters regarding the influence of Nationalism on the Egyptian Foreign Policy toward the Palestinian Cause in the reign of the two presidents Gamal Abdel Naser and Anwar Sadat.

The study concluded to a set of outcomes, the most important ones are as follows:

There was a great influence of the Nationalism on the Egyptian Foreign Policy towards Palestinian Cause in the reign of President Gamal Abdel Naser, in contrast with (Egyptianism) the Domestic strong influence on the Egyptian Foreign Policy towards the Palestinian Cause in the reign of President Anwar Sadat.

مقدمة منهاجية وخطة الدراسة

1. مقدمة

حرصت مصر دائماً عبر تاريخها العريق بالحصول علي دور قيادي خاصة في المنطقة العربية، من خلال بناء جسور التواصل، وفتح مزيد من أفاق التعاون مع الدول المحيطة لمواجهة الأخطار الخارجية (ميتكيس ، 2011، ص7)؛ وتأثرت سياسة مصر الخارجية تجاه بيئتها الإقليمية والدولية، بالطابع والتأثير الشخصي لقادتها في تشكيل سياساتها الخارجية وبشكل خاص خلال تاريخها الحديث. وسوف يتم عرض الاتجاهات الرئيسية لسياسة مصر الخارجية منذ عام 1956 حتى 1981، وذلك في سياق البيئة الإقليمية والدولية والمحلية (قاعة بحث دراسات سياسية مصرية، 2010).

تعد السياسة الخارجية المصرية من الموضوعات التي تثير اهتمام الباحثين العرب والإسرائيليين والأمريكيين والأوربيين، وظهر الاهتمام الغربي والعربي بعد التغيرات الجذرية التي حدثت في مصر، ومن هذه التغيرات ثورة 23 يوليو 1952، وحركة مايو عام 1971، لما لهذه التغيرات من انعكاسات على السياسة المصرية الخارجية، وتأثيرها في المصالح الإمبريالية.

تُعد القضية الفلسطينية من أهم وأعقد القضايا الدولية والتي ما تزال تبحث عن حل، وهي في الوقت ذاته أهم مسببات الصراع العربي (الإسرائيلي) (عبد الله، 2013، ص2)؛ واهتمت الحكومات المصرية بالصراع الدائر على الأرض الفلسطينية – بين الفلسطينيين واليهود – الذي يستهدف إقامة دولة يهودية، ولم تتردد مصر في تقديم الدعم والمساندة للشعب الفلسطيني في كفاحه ضد اليهود، وقد تصاعد الموقف المصري تدريجياً إلى درجة المشاركة في أول حرب عربية ضد (إسرائيل) عام 1948(نافعة، 2011).

ولقد حدد الرئيس عبد الناصر في كتابه "فلسفة الثورة" ثلاث دوائر للسياسة الخارجية المصرية، وهي الدائرة العربية والدائرة الأفريقية والدائرة الإسلامية، وعدَّ عبد الناصر الدائرة العربية أهم دوائر السياسية الخارجية المصرية (عبد الناصر، 1996، ص90-93)؛ وكان تلقائياً عليه الاصطدام مع (إسرائيل)، التي تحتل قلب الوطن العربي –فلسطين- وتفصل المشرق العربي عن المغرب العربي، و تفصل مصر عن المشرق العربي.

لم يكن اهتمام عبد الناصر بالوطن العربي للتحرر من الاستعمار فقط؛ وإنما لتحقيق الوحدة العربية، والاستقلال لمصر والأمة العربية؛ فالقومية العربية تقوم على مواجهة الاستعمار وتحقيق الوحدة للأمة العربية، ويرى عبد الناصر الخطر الحقيقي الذي يحدق بالأمة العربية هو الخطر (الإسرائيلي)، ومن هنا لا بد من إيجاد كيان عربي– يضم الدول العربية – تكون له السيطرة الكاملة على السياسة الداخلية والخارجية، بدلاً من الاهتمام بنظام (شرق أوسطي) وتجاهل وجود (إسرائيل) (ابراهيم وآخرون، 1983، ص190).

وركزت السياسة الخارجية المصرية في عهد السادات على مصالح مصر المباشرة ، وتأثرت بفهمه وتقديره للارتباطات الإقليمية والدولية التي تخدم بشكل أكثر هذه المصالح؛ فقد رأى السادات أن الاهتمامات والمصالح المصرية تتقدم وتعلو على الاهتمامات العربية وأن لا تجعل الخلافات العربية تحد من حركة السياسة الخارجية المصرية، وبشكل خاص مع (إسرائيل) (شلبي،2002).

تأسيساً عما سبق، ركزت الدراسة على إثبات فرضياتها، كما ركزت أيضاً على التغيرات في السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية في عهدي الرئيسين عبد الناصر والسادات، وتأثير هذه التغيرات على القضية الفلسطينية.

2. مشكلة الدراسة

يعجٌ التاريخ المصري الحديث بالأحداث السياسية الكبرى، بقيام ثورة 23 يوليو 1952، ومن ثم تولي الرئيس عبد الناصر الحكم عام 1956 وأعلن سياسته التي تقوم على إنهاء الاستعمار وأعوانه، معتبراً (إسرائيل) جزءاً من الاستعمار، وبعد وفاته عام 1970 تولي الرئيس السادات الحكم وعدَّ سياسته امتداداً لسياسة عبد الناصر، وقد صاحب تغير الأنظمة السياسية في مصر، تغيرات في الأيديولوجيا الحاكمة، وتغيرات في سياستها الخارجية تجاه القضية الفلسطينية، وتنبع مشكلة الدراسة بعدم الثبات والاستمرارية في السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية في عهدي الرئيسين عبد الناصر والسادات.

3. تساؤلات الدراسة

يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

التساؤل الرئيسي :

ما دور القومية في السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية في عهدي الرئيسين جمال عبد الناصر والسادات؟

ويتفرع من التساؤل الرئيس تساؤلات فرعية:

1) ما مفهوم السياسة الخارجية؟
2) ما التيارات السياسية التي كانت سائدة في مصر قبل ثورة 23 يوليو 1952؟
3) ما هو أثر القومية العربية في السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية في عهد الرئيس جمال عبد الناصر؟
4) ما هو أثر القومية العربية في السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية في عهد الرئيس السادات؟

4. فرضيات الدراسة

ترى الدراسة أن هناك جملة من الفرضيات ذات علاقة بموضوع هذه الدراسة، ولذلك تم اقتراحها لتكون مداراً للبحث والتحليل واستخلاص النتائج، وهي على النحو التالي:

- أثرت القومية العربية إيجابياً في السياسية الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية في عهد الرئيس جمال عبد الناصر.
- تراجع تأثير القومية العربية في السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية في عهد الرئيس السادات.

5. أهمية الدراسة

- تحمل هذه الدراسة أهمية علمية وأكاديمية بحيث يتم الاستفادة منها، خاصة أن موضوع الدراسة مرتبط بالقضية الفلسطينية ومستقبلها، وذلك لتناولها فترة زمنية هامة حددت مستقبل القضية الفلسطينية، كما أنها تعالج المواقف المصرية من القضية الفلسطينية في حقب زمنية مختلفة وللأنظمة سياسية مختلفة ايديولوجياً.
- تكمن أهمية هذه الدراسة في استخدام المنهج المقارن، بالرجوع إلى السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية في عهد الرئيسين عبد الناصر والسادات وتناولها بالتحليل والتفسير. وعرض وتحليل أداء السياسة الخارجية المصرية من خلال تحليل أدوات السياسة الخارجية المصرية الرئيسة، وهي الأداة الدبلوماسية، والأداة العسكرية، والأداة الاقتصادية، والأداة الإعلامية، في عهدي الرئيسين عبد الناصر والسادات.
- يشكل موقف مصر من القضية الفلسطينية ومن تطور الصراع العربي (الإسرائيلي) في تلك الفترة مدخلاً مهماً لفهم البعد الخاص برؤية مصر للقضية الفلسطينية.
- تكمن أهمية الدراسة أيضاً، في أنها تشكل إسهاماً وإضافة جديدة للمكتبات العربية التي تفتقر إلى مثل هذه الأبحاث، من حيث مقارنة آراء ومواقف الرئيسين عبد الناصر والسادات تجاه القضية الفلسطينية.

6. أهداف الدراسة

1) تسلط الدراسة الضوء على السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية.
2) تتبع تطور السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية في عهدي عبد الناصر والسادات، من خلال الدراسات التحليلية المعمقة، بهدف الوقوف على العلامات الفارقة في العهدين.
3) معرفة تأثير الأيديولوجيا القومية في السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية في عهدي عبد الناصر والسادات.
4) دراسة أثر التغيرات والتحولات السياسية الداخلية والخارجية في السياسة الخارجية المصرية وتحولها نحو التسوية السياسية لتسوية الصراع العربي (الإسرائيلي).
5) الكشف والتعرف على مدى التوافق والاختلاف في السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية في عهدي الرئيسين عبد الناصر والسادات.

7. منهجية الدراسة

اتبعت الدراسة التكامل المنهجي في التحليل؛ حيث ركزت الدراسة على ثلاثة مناهج، وكانت كالتالي:

المنهج التاريخي

يعد هذا المنهج من أكثر المناهج استخداماً في السياسة الخارجية، ويولى أهمية كبرى على دراسة التاريخ الدبلوماسي، لأن العلاقات الدولية المعاصرة لها جذور وامتدادات تاريخية سابقة، ينبغي الإحاطة بها من جوانبها كافة، ويركز على دراسة الماضي من أجل فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، ويستخدم كذلك في دراسة الحاضر من خلال الأحداث والحقائق الماضية، وتفسيرها وفحصها ونقدها وتحليلها، والتأكد من صحتها، وتحديد التغيرات والتطورات التي تعرضت لها ومن مزايا هذا المنهج، القدرة على تحري الأسباب التي تكمن وراء نجاح أو إخفاق قادة الدول، في تبني سياسة خارجية محددة في وقت ما، ويؤدي إلى تفهم أكبر وأعمق للاتجاهات التي يسلكها تطور العلاقات السياسية بين الدول، وانتقالها من نظام إلى آخر، لذا تمت دراسة تطور السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية في عهدي الرئيسين عبد الناصر والسادات.

المنهج الوصفي التحليلي

يستخدم المنهج الوصفي لرصد ومتابعة دقيقة للأحداث في فترة زمنية معينة، أو عدة فترات، من أجل التعرف على موضوع محدد من حيث المحتوى والمضمون، والوصول إلى نتائج وتعميمات تساعد في فهم الواقع وتحليله، واستخدمت الدراسة هذا المنهج لتوصيف، وتحليل السياسة الخارجية المصرية في عهدي الرئيسين عبد الناصر والسادات من خلال جمع المعلومات الكافية حول السياسة الخارجية المصرية في عهدهما، ومن ثم الحصول على الحقائق والنتائج العلمية التي تم تحليلها وتفسيرها بطريقة موضوعية وتوضيح أثر المتغيرات المحلية والدولية على السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية.

المنهج المقارن

يستخدم المنهج المقارن للمقارنة بين ظاهرتين اجتماعيتين، أو حقبتين زمنيتين، بقصد الوصول إلى الحكم، والحكم مرتبط باستخدام عناصر التشابه والتباين بين الظاهرتين، وبالتالي المقارنة هي نوع من البحث، يهدف إلى تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين الظاهرتين، في أطار فترات زمنية مختلفة، وتم استخدام هذا المنهج من أجل تحديد أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين عهدي الرئيسين عبد الناصر والسادات تجاه القضية الفلسطينية.

8. مصطلحات الدراسة

ثورة 23 يوليو: هي تحرك عسكري في صفوف الجيش المصري بقيادة الضباط الأحرار، ضد النظام القائم، والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتدهورة، والوجود الاستعماري، واكتسبت صفة الثورة نتيجة التأييد الشعبي الحاشد (رافعي ، 1989 ، ص25-28).

السياسة الخارجية: هي برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية ، من بين مجموعة البدائل المتاحة، من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي (سليم ، 1998،ص 12)

الأيديولوجيا: منظومة أفكار ترتبط بمصلحة تكوين اجتماعي؛ و ذلك لتفسير وتبرير النظام الاجتماعي والسياسي القائم أو المقترح في مرحلة تاريخية محدودة، فإذا كان قائما تدافع عنه،

وإذا كان مقترحاً تسعى لبنائه، وهى تطرح آليات عملية حول كيفية المحافظة على النظام الاجتماعي والسياسي أو تغيره (شهيوة-خلف، 1995، ص59).

القطرية: هي نزعة الانتماء الشعوري واللا شعوري على حد سواء، إلى قطر بعينه من الأقطار العربية، بالتعارض مع النزعة القومية التي تفترض الانتماء إلى الوطن العربي، وهي إفراز للتجزئة السياسية القائمة في الوطن العربي وتكريس لها في آن واحد، وتتفاوت القطرية في الدرجة وتتراوح بين الانتماء اللا شعوري أو العفوي إلى الكيان القطري باعتباره أمراً واقعاً، وبين الانتماء الشعوري أو القصدي الذي يعبر عن نفسه بأيديولوجيا معلنة، تدخل في عداء سافر أو مبطن مع النزعة القومية العربية (الكيالي، ج4، 1979، ص 79).

إزالة أثار العدوان: شعار رفع بعد عدوان (إسرائيل) في 5 يونيه 1967، يطالب بانسحاب (الجيش الإسرائيلي) من الأراضي المحتلة – سيناء والجولان والضفة الغربية وغزة – على أساس القانون الدولي الذي ينص على عدم جواز ضم أراضي الدول الأخرى بالقوة، وقد تبنته الأنظمة العربية المجاورة (للعدو الإسرائيلي) ودول عربية أخرى، واستند هذا الشعار على القرار الدولي رقم (242) (الكيالي، ج1، 1979، ص157).

اتفاقية كامب ديفيد: اتفاقية وقعت بين مصر و(إسرائيل) في الخامس من سبتمبر عام 1978، في منتجع كامب ديفيد بالولايات المتحدة تحت رعاية الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، وتضمنت اتفاقيتين وإطار عمل، الاتفاقية الأولى كانت بخصوص الحكم الذاتي الفلسطيني، والثانية كانت باستعادة مصر الكاملة لسيناء – وإن كانت منزوعة السلاح – وإطار العمل لإقرار السلام في (الشرق الأوسط) (عبد الكافي، 2005، ص17:18).

الإمبريالية: هي سياسة هدفها الاستيلاء أو السيطرة على الشعوب وأرضي لا تملكها، وهي بذلك تسعى إلى الحصول على مكاسب من تلك الدول والشعوب العاجزة عن الدفاع عن أنفسها، ضد تفوق الدولة الامبريالية العسكري أو الاقتصادي (غريفيش وأوكالاهان، 2008، ص69).

الاشتراكية : نظام اجتماعي قائم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج، والاشتراكية تظهر إلى حيز الوجود نتيجة إلغاء النمط الرأسمالي للإنتاج، واقامة دكتاتورية البروليتاريا، وتقتضي الملكية العامة انعدام وجود الطبقات المستغلة واستغلال الإنسان للإنسان، وتقتضي وجود علاقات

التعاون، والمساعدة المتبادلة بين العمال المشتركين في الإنتاج، وفي ظل الاشتراكية لا يوجد اضطهاد اجتماعي، وعدم مساواة بين القوميات (بارو، 2008، ص66).

الليبرالية: مذهب رأسمالي ينادي بالحرية المطلقة في الميدانين الاقتصادي والسياسي، ففي الميدان السياسي تعرف بأنها النظام السياسي المبني على التعددية الأيديولوجية والتنظيمية الحزبية والنقابية، وهو النظام الذي يفصل بين السلطات الثلاث : التشريعية والتنفيذية والقضائية، ويؤمن الحريات الشخصية والعامة بما في ذلك حرية المعتقد الديني، كما تعطي الفرد حريته في المجال الاقتصادي، وتحد من تدخل الدولة (الكيالي، ج5، 1979، ص566).

(الشرق الأوسط): مصطلح غربي استعماري، كثر استخدامه إبان الحرب العالمية الثانية، وهو يشمل منطقة جغرافية تضم سوريا ولبنان وفلسطين والأردن والعراق والخليج العربي ومصر وتركيا وإيران و(إسرائيل)، وتتوسع لتشمل أفغانستان وقبرص وليبيا أحياناً، والمقصود من إطلاق هذا المصطلح وإدخال دول غير عربية عليه، هو تجنب استخدام مصطلح المنطقة العربية والوطن العربي لمحاربة مفهوم القومية العربية، ونزع صفة الوحدة العربية عنها، وليس للمصطلح ما يبرره في التاريخ، ولا في التركيب القومي والعرقي والحضاري والاجتماعي، وبالتالي ليس له ما يبرره، ومن الأفضل تجنب استخدامه (الكيالي، ج3، 1979، ص456).

9. حدود الدراسة

تمت الدراسة في سياق ثلاثة حدود هي:

الحد الزماني: دراسة الفترة بين عامي (1956_1970) فترة حكم الرئيس عبد الناصر، وحكم الرئيس السادات (1970-1981).

الحد المكاني: مصر وفلسطين.

الحد الموضوعي: دراسة أثر القومية في السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية في عهدي الرئيسين عبد الناصر، والسادات.

10.الدراسات السابقة

اعتمدت الدراسة على مجموعة من الدراسات السابقة، والتي استفاد الباحث منها، في البحث في السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية، والتي كانت مرشداً هاماً للاستفادة، وكانت كالتالي:

1- عبد الله الحوراني، فلسطين في حياة عبد الناصر، منشورات المركز القومي للدراسات والتوثيق، 2009.

تناولت الدراسة ثورة 23 يوليو التي قامت بعد سنوات قليلة من النكبة، وتحدثت الدراسة عن دور الضباط الأحرار في حرب فلسطين عام 1948، ورؤية عبد الناصر للقضية الفلسطينية، وخلصت الدراسة إلى أن وجود (إسرائيل) خطر على فلسطين والأمة العربية، ولا بد من رؤية قومية لمواجهة الصراع، وعدم تجزئة الصراع مع (إسرائيل) إلى صراع قطري يخص كل بلد عربي على حدة، وتناولت الدراسة موقف عبد الناصر من التسوية السياسية، وخلصت الدراسة إلى أن عبد الناصر لم يرفض التسوية السياسية مع (إسرائيل)، بل دخل في مفاوضات غير مباشرة في بداية عهده معها، إلا أن هذ المفاوضات فشلت، نتيجة شروط مصر تسوية القضية الفلسطينية على أساس قرار التقسيم عام 1947، وتناولت الدراسة موقف مصر من إبراز الكيان الفلسطيني، وتوصلت إلى أن عبد الناصر دعم وجود كيان فلسطيني.

2- بثينة التكريتي، جمال عبد الناصر نشأة وتطور الفكر الناصري، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2000 .

تناولت الدراسة الفكر الناصري، حيث عدت الناصرية تيار قومي عربي، وربطت ظهور الفكر الناصري إلى بروز شخصية عبد الناصر منذ مرحلة الثانوية؛ ليتبلور هذا الفكر مع قيام ثورة 23 يوليو 1952، وتناولت الدراسة كيفية تكوين وتشكيل الفكر الناصري، وتوصلت الدراسة إلى أن الفكر الناصري تشكل نتيجة التجارب والمشكلات التي واجهت عبد الناصر في الحكم، وتحدثت عن الانجازات التي حققها، أهما قرارات التأميم وتطبيق الاشتراكية، وتحدثت الدراسة عن دور الفكر الناصري في دعم قضايا التحرر في الوطن العربي والعالم الثالث، والوقوف في وجه الإمبريالية العالمية، ونجاح الناصرية في فرض العزلة على (إسرائيل).

3- حسن أبو طالب، علاقات مصر العربية (1970-1981)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.

تناولت الدراسة علاقة مصر مع الدول العربية في فترة حكم الرئيس السادات، في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية والإعلامية، والعوامل المؤثرة في السياسة الخارجية المصرية تجاه الدول العربية في السبعينيات من القرن الماضي، والقضايا المطروحة، منها حرب أكتوبر عام 1973، والتعاون المصري السوري، وزيارة الرئيس السادات إلى القدس عام 1977، والمقاطعة العربية لمصر بسبب الزيارة، والتأثير السلبي للعلاقات المصرية العربية الرسمية، ومحاولات مصر إعادة ترتيب العلاقات العربية بعد زيارة السادات إلى القدس، وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد عام 1978.

4- إبراهيم ابراش، البعد القومي للقضية الفلسطينية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987.

تناولت الدراسة العلاقة بين الوطنية الفلسطينية والقومية العربية والتداخل بينهما، و اتفاقية سايكس بيكو والملامح الجديدة للوطن العربي بعد الاتفاقية، والممارسات الإقليمية ومصالحها الضيقة على حساب المصالح القومية العربية، والمحاولات التي تسعى إلى إفقاد الأمة العربية الذاكرة القومية والتي تشكل القضية الفلسطينية جوهرها، وتعزيز التجزئة والاتجاه نحو القطرية، كذلك تناولت الدراسة التراجع القومي والقوى المناهضة للقومية وتغير الموقف العربي من القضية الفلسطينية، والاتجاه إلى المصلحة القُطرِية كبديل لمصلحة القومية والانتماء إلى العروبة، كما تناولت الدراسة الموقف العربي في حال تعارض مصالح الدول العربية مع القضية الفلسطينية ومسار الثورة؛ بحيث تناصب الدول العربية العداء للفلسطينيين، في حال تعارضت مصالحهم مع مصالح القضية الفلسطينية، وأكدت الدراسة على وجود خلل في الجسد القومي العربي، وهذا الخلل سوف يؤدي إلى ضياع الأمة العربية.

5- محمد السيد سليم، التحليل السياسي الناصري، دراسة في العقائد والسياسة الخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1987.

تحدثت الدراسة عن النسق العقائدي لعبد الناصر ولسياسته الخارجية، وخلصت الدراسة إلى أن عبد الناصر قد طور مجموعة من العقائد التي شكلت نسقاً متكاملاً من العقائد، مما يسمح بتصور نموذج للعقائد الناصرية، وهذا النموذج حدد طبيعة التوجه الفلسفي لعبد الناصر، ورؤيته السياسية للعالم والصراع العربي (الإسرائيلي) وتحدثت الدراسة عن نظام اتخاذ القرار في عهد عبد الناصر، ودور المؤسسة العسكرية في اتخاذ القرار، وتوصلت إلى أن المؤسسة العسكرية ساهمت في صنع قرارات السياسة الداخلية، وعزفت عن التدخل في قرارات السياسة الخارجية، بحيث أصبح عبد الناصر، هو الصانع الرئيس لقرارات السياسة الخارجية، في ظل غياب دور مؤسسات الدولة، وأصبح النسق العقائدي الناصري، هو المؤثر في السياسة الخارجية المصرية، وظهر ذلك في قرار عبد الناصر بإغلاق خليج العقبة في مايو عام 1967، وأكدت الدراسة أن الظروف السياسية السائدة في عهد عبد الناصر، هي التي دفعته للاهتمام بالسياسة الخارجية.

6- حسن نافعة، مصر والصراع العربي (الإسرائيلي) من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986.

تناولت الدراسة موقف القوى السياسية المصرية من الكيان الإسرائيلي؛ فقد رفضت التيارات السياسية المصرية، متمثلة في التيارات الماركسية والاشتراكية والإسلامية والليبرالية والقوميةَ وجود (إسرائيل)، وتلاحمت في نضال الشعب الفلسطيني منذ النكبة عام 1948؛ لمنع تهويد فلسطين، كذلك تناولت الدراسة موقف التيارات السياسية المصرية، الرافض لاتفاقية كامب ديفيد و(معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية)، لأنها لم تحقق الحد الأدنى من متطلبات الأمن القومي المصري، وهي متطلبات اتفقت عليها التيارات السياسية المصرية، بصرف النظر عن متطلباتها الفكرية.

7- جمال على زهران، السياسة الخارجية لمصر (1970-1981)، مكتبة مدبولي، 1983.

تناولت الدراسة موضوع السياسة الخارجية المصرية في عهد الرئيس السادات، وتأثير التغيرات الداخلية والخارجية في السياسة الخارجية المصرية، وحللت الدراسة كيفية صنع القرار السياسي الخارجي في عهده، واتخذت الدراسة من قرار الرئيس السادات إنهاء مهمة الخبراء

السوفييت، وزيارته إلى القدس كنماذج لتحليل كيفية صنع القرار السياسي الخارجي، وتوصلت الدراسة إلى أن البيئة النفسية للرئيس السادات، أثرت في سياسته الخارجية، وتركيز القرار السياسي الخارجي بيده، وغياب تأثير مؤسسات الدولة في القرار السياسي الخارجي، وسرعة الرئيس السادات في اتخاذ قرارته السياسية الخارجية.

8- دراسة جهاز الشباب، المجلس القومي للشباب والرياضة، مسيرة مصر مع بطل السلام وقائد النصر الرئيس السادات، مطابع دار الشعب، القاهرة.

تناولت الدراسة أداء الرئيس السادات في المجال العسكري والسياسي، المتمثلة في حرب أكتوبر عام 1973، وزيارته (لإسرائيل) وتوقيع اتفاق كامب ديفيد، والوعي السياسي لدي الرئيس السادات عن الحق الوطني، ثم الحق القومي العربي، وأكدت الدراسة على دور مصر وموقعها بين الأمة العربية، وحتي تصل الأمة العربية إلى الأمن والسلام والازدهار.

11. تعقيب الباحث على الدراسات السابقة

لم يتناول الباحث الدراسات السابقة بغرض النقد وإظهار النقص، ولكن للاستفادة في تحليل وتفسير الموضوع، وبعد استعراض هذه الدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة، فإن الباحث يضع بعض الملاحظات حول هذا الدراسات، وهي:

- أغلب الدراسات السابقة، تناولت السياسية الخارجية المصرية بشكل عام، وكيفية صنع القرار السياسي الخارجي.
- تناولت أغلب الدراسات السابقة القضية الفلسطينية بشكل عام، من منظور الصراع العربي (الإسرائيلي).
- لم يتم تغطية الفترة الزمنية المراد بحثها من قبل الدراسات السابقة.
- افتقار الدراسات السابقة الحديث عن السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية بشكل مباشرة.
- لم تتحدث الدراسات السابقة عن تأثير العامل الأيديولوجي في السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية.

وقد خلص الباحث، إلى أنه إضافة لما تم التوصل إليه في الدراسات السابقة، فإن هذه الدراسة ستركز على فترة زمنية مهمة شكلت ملامح ومضمون الوطن العربي، وستناقش هذه الدراسة تأثير الأيديولوجيا القومية في السياسية الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية، وتحليل وتفسير هذا التأثير من خلال أدوات السياسة الخارجية المصرية، وكانت كالتالي: الأداة الدبلوماسية، والأداة العسكرية، والأداة الاقتصادية، والأداة الإعلامية.

12.تقسيم الدراسة

تنقسم هذه الدراسة إلى أربعة فصول رئيسية، ويتبعها نتائج وتوصيات ومراجع الدراسة، أما فصول الدراسة فهي على التالي:

الفصل الأول: ناقش هذا الفصل الإطار النظري للسياسة الخارجية، من حيث المفهوم، والأهداف، ومحددات السياسة الخارجية، وأدوات السياسة الخارجية.

الفصل الثاني: ناقش هذا الفصل التيارات السياسية الفكرية في مصر قبل ثورة 25 يوليو 1952، وتمثلت في نموذجين: التيار الوحدوي، ويشمل التيار القومي العربي، والتيار الإسلامي، والتيار الانعزالي، ويشمل التيار الفرعوني والتيار الأورومتوسطي.

الفصل الثالث: تضمن هذا الفصل السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية في عهد الرئيس عبد الناصر، وتطور القومية العربية في مصر، وتأثيرها في السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية، والمحددات الداخلية والخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية المصرية، وتحليل دور أدوات السياسية الخارجية المصرية(الأداة الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية والإعلامية) تجاه القضية الفلسطينية.

الفصل الرابع: ناقش هذا الفصل السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية في عهد الرئيس السادات، والتغيرات التي حدثت على القومية العربية في مصر وتأثيرها في السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية، والمحددات الداخلية والخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية المصرية، وتحليل دور أدوات السياسية الخارجية المصرية(الأداة الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية والإعلامية) تجاه القضية الفلسطينية.

الفصل الأول

الإطار النظري للسياسة الخارجية

1.1 مقدمة

تسعى كل دولة إلى تحقيق سياساتها وأهدافها خارج حدودها، وهذه الأهداف تختلف من دولة إلى أخرى، وذلك وفق إمكانات الدولة وقدراتها، ويمكن تحديد أربعة أهداف رئيسة، وهي؛ حماية الأمن القومي للدولة، وحماية المصالح الاقتصادية لمواطنيها، وتنمية قدراتها العسكرية وتتأثر السياسة الخارجية لكل دولة بعوامل داخلية وخارجية؛ أما العوامل الداخلية، فتتمثل في البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقوة العسكرية والجغرافية، وأما العوامل الخارجية فتتمثل بتركيبة النظام الدولي، أحادي القطبية أو ثنائي القطبية، والمنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات.

2.1 مفهوم السياسة الخارجية

السياسة الخارجية، هي النشاط الذي تسعى الدولة لتحقيقه خارج حدودها، من أجل حماية أمنها القومي، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية لمواطنيها، ونشر أفكارها السياسية خارج حدودها، ويتم تحقيق ذلك، من خلال أدوات السياسة الخارجية.

1.2.1 تعريف السياسة الخارجية وأهدافها

1.1.2.1 تعريف السياسة الخارجية

يوجد اختلاف في تعريف السياسة الخارجية، ولا يوجد اتفاق بين علماء السياسة حول تعريف موحد للسياسة الخارجية، وفيما يلي تعريفات متعددة للسياسة الخارجية:

ويمكن تحديد المفهوم التقليدي للسياسة الخارجية، وفقا لليون نويل: "أن السياسة الخارجية هي فن إدارة علاقات الدولة مع دول أخرى " (مرل، ص16)؛ أما الدكتور حامد ربيع فيعرف السياسة الخارجية: " أنها جميع صور النشاط الخارجي ، وحتى لو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية . إن النشاط الجماعة كوجود حضاري أو تعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية " (حمد، 1996، ص275).

يُستنتج مما سبق أن جميع الأنشطة التي تمارسها الدولة بشكل رسمي خارج حدودها، ويمارسها الأفراد بشكل غير رسمي خارج حدود دولتهم، تُعدُّ سياسة خارجية، بمعنى أنه إذا

مارست الدولة المصرية – بشكل رسمي من خلال وزارة الخارجية – أنشطة مختلفة تُعدُّ سياسة خارجية رسمية صادرة عن الدولة، وإذا مارس المواطنون المصريون أنشطة مختلفة خارج إطار مؤسسات الدولة الرسمية، تُعدُّ سياسة خارجية مصرية أيضاً.

وعرفها الدكتور فاضل زكي: " بأنها الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة اتجاه غيرها من الدول" (محمد، 1975، ص23) أما الدكتور أحمد النعيمي؛ فقد عرف السياسة الخارجية، بأنها عملية تفاعلات تأخذ في الاعتبار المصلحة القومية والظروف الدولية، والتي تُتَرجم إلى واقع ملموس، من خلال الأداة الدبلوماسية (النعيمي، 2001، ص28).

يعرف الدكتور محمود خلف السياسة الخارجية، بأنها الخطة الاستراتيجية العامة التي ترسمها دولة ما وتنفذها بواسطة وسائل عدة أهمها العسكري والدبلوماسي (خلف، 1997، ص100)؛ ويمكن القول من خلال التعريف، إن السياسة الخارجية هي خطة ترسمها الدولة، وتحدد من خلالها ما تريد، وتسعى لتحقيقه خارج حدودها من خلال الوسائل السلمية والدبلوماسية، أو من خلال القوة والوسائل العسكرية.

ويعرف "مرسيل مرل" السياسة الخارجية بأنها: "هي ذلك الجزء من النشاط الحكومي ، الموجه نحو الخارج ، أي الذي يعالج ، بنقيض السياسة الداخلية ، مشاكل تطرح ما وراء الحدود" (مرل، ص3)؛ ويعرف الدكتور محمد السيد سليم السياسة الخارجية بأنها: "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي "، ويشمل تعريف الدكتور محمد السيد سليم سبع ابعاد أساسية (سليم، 2001، ص12–57):

1- تتصرف السياسة الخارجية الي سياسة وحدة دولية واحدة، أي البرامج التي تتبعها الدولة اتجاه الدول الأخرى، وهذا ما يميز السياسة الخارجية عن العلاقات الدولية.
2- السياسة الخارجية، هي تلك السياسة التي يصوغها الممثلون الرسميون للدولة، أو الأشخاص المخولون باتخاذ القرارات الملزمة.
3- تتجه السياسة الخارجية إلى برامج العمل الخارجي المعلنة، وهي البرامج التي تسعى لتحقيق أهداف معينة.

4- تتميز السياسة الخارجية، بأنها اختيارية بحيث تكون الحرية لمن يصنعها ويحدد أهدافها، وغير مفروضة من خارج النظام السياسي.

5- السياسة الخارجية ليست ردة فعل للبيئة الخارجية، ولكنها عملية توضع من أجل التأثير في البيئة الخارجية.

6- السياسة الخارجية تُصنَع داخل الوحدة السياسية، لكنها تسعى لتحقيق أهداف خارج حدود الدولة.

7- السياسة الخارجية تتضمن بعدين رئيسين، البعد الأول يشمل التوجهات والأدوار والأهداف والاستراتيجيات، والبعد الثاني يشمل القرارات والسلوكيات.

2.1.2.1 أهداف السياسة الخارجية

1.2.1.2.1 حماية الأمن القومي

يَعدّ حماية الأمن القومي من أولويات الدولة، ومن القضايا السياسية الدولية الحرجة؛ فكل دولة تسعى إلى ضمان استمرارية كيانها، والمحافظة على كيان سياسي قوي، واستقلالية قرارها في إدارة الشؤون الخارجية ويَعد حماية الأمن القومي للدولة من الاهتمامات الأساسية للدول كافة، والدول التي تشعر أن كيانها القومي في خطر تعطيه أولوية كبرى، بعكس الدول التي لا تشعر بتهديدات لأمنها القومي (كانتور، 1989، ص73:74).

تحرص الدولة على دعم أمنها بالقوة بغض النظر عن الضغوط التي تتعرض لها، وإذا أجبرت الدولة على دخول الحرب من أجل أمنها القومي، فإنها تخوض الحرب وحتى إن كانت كارهة لها، وتتعدد الوسائل التي تستخدمها الدولة لحماية أمنها القومي، منها الدخول في أحلاف وتكتلات سياسية وعسكرية واقتصادية، وتوقيع ميثاق عدم الاعتداء، واتباع سياسة الحياد لتجنب إثارة العداوات (مقلد، 1991، ص130:131).

تتأثر مكانة الدولة وهيبتها بمدي قدرتها على إيجاد الأمن والاستقرار والقدرة على حماية أمنها القومي، لذلك على الدولة حماية أمنها القومي وعدم التفريط به، مهما كانت الضغوط التي تتعرض لها، ويرتكز مفهوم الأمن القومي على بعدين، هما: البعد الخارجي والبعد الداخلي؛ البعد الخارجي يتضمن الضغوط الخارجية التي تتعرض لها الدولة، وتهدد أمنها القومي للخطر أما

البعد الداخلي فيشمل مكونات الدولة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية والتي تشكل قوة الدولة الداخلية، وهذه القوة تنعكس على تأثير السياسة الخارجية (سرور، 2003، ص29).

2.2.1.2.1 تحقيق المصالح الاقتصادية للدولة ورفاهية الفرد

يعد الثراء الاقتصادي للدولة من أهم الأهداف السياسة الخارجية، ويُعدُّ الاقتصاد والثروة الوطنية جزءاً من الأمن القومي الشامل للدولة، وتسعى الدولة لتوفير المزيد من الموارد الاقتصادية بالإضافة إلى مواردها الوطنية، إن امتلاك الدولة للاقتصاد والمال يعني زيادة نفوذ الدولة العالمي، وتنمية قدرة الدولة عسكرياً؛ بحيث تخصص الدولة جزءاً من الناتج القومي لصالح المؤسسة العسكرية والجيش والتسليح؛ فالثراء يستخدم لزيادة القوة، والقوة تستخدم لحماية مصالح الدولة بما فيها المصالح الاقتصادية (مقلد، 1991، ص132:133).

تعلن الدول فيما يتعلق بالأهداف الاقتصادية، أنها تسعى إلى تحقيق الاكتفاء الاقتصادي، والاكتفاء الاقتصادي يختلف من دولة إلى أخرى، فالدول المتطورة مثل الولايات المتحدة الأمريكية يكون الاكتفاء الاقتصادي عندها بزيادة وتحسين مستوى المعيشة لدي الفرد، أما الدول الأقل تقدماً مثل الهند، فيكون الاكتفاء الاقتصادي لديها بتجنب حدوث المجاعات العامة وإجمالاً يمكننا القول: إن الاكتفاء الاقتصادي في كلا الحالتين، هو الذي يمكِّن النظام السياسي من الصمود ويمنعه من الانهيار؛ ففي حالة الانهيار الاقتصادي، يكون انهيار الحكومة، وفي دول أخرى يهدد وجود الكيان السياسي (كانتور، 1989، ص74).

توصف العلاقة بين الرخاء الاقتصادي والسياسة الخارجية بالعلاقة الوثيقة والمتوازنة، فكلما كان اقتصاد الدولة قوياً وتتمتع برخاء وازدهار اقتصادي – كان دورها قوياً في الشؤون الأقليمية والدولية، والدليل على ذلك الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية علي صعيد العالم، ومحاولات المملكة العربية السعودية، بأن يصبح لها دور محوري في النظام الاقليمي العربي، بما تملكه من ثروات اقتصادية (سرور، 2003، ص31).

3.2.1.2.1 تنمية قدرات الدولة من القوة

تعد القوة من القضايا الخطيرة في السياسة، وتستخدم القوة لتوسيع الأهداف السياسة الخارجية للدولة، والحفاظ على الذات والأمن، وزيادة الهيبة الدولية وتعني الهيبة الدولية الاحترام

الذي تحصل عليه الدولة من قبل المجتمع الدولي، وتمتلك الدول القوية النفوذ والتأثير في الدول الضعيفة؛ وذلك بسبب امتلاكها القوة اللازمة لتنفيذ سياستها، وتواصل الدول جهودها من أجل الحصول علي القوة، بالرغم من أن هذه الجهود قد تؤدي إلى الصدام بين الدول (كانتور، 1989، ص75:74).

يُعدُّ الدافع وراء اكتساب القوة هو حقيقة في الطبيعة البشرية، وهذا الدافع هو الذي يجعل الدول تتصارع وتقاتل بعضها البعض، وعليه فإن كل دولة تسعى إلى أن يكون لها السلطة المطلقة في تقرير مصيرها بعيداً عن الضغوط الخارجية، وهذا يحتاج إلى امتلاك الدولة ولو حد أدنًي من القوة، من أجل الحفاظ على قرارها السياسي، وحماية كيانها القومي، واستقلالها من التهديدات الخارجية، والدول التي تمتلك إمكانات كبيرة من القوة، تحدد مركزها في الهياكل الدولية، وتحدد سياستها الدولية (مقلد، 1991، ص131:132).

4.2.1.2.1 حماية أيديولوجية الدولة ونشرها خارج الحدود

يُعدُّ الحفاظ على الأيديولوجيا الحاكمة من ضمن أهداف السياسة الخارجية للدول، وتسخر الدول إمكانياتها وقدراتها من أجل حماية أيديولوجيتها، والدفاع عنها من التشويه والاختراق الثقافي والغزو الخارجي، ولا يتوقف الأمر عند الدفاع عن الأيديولوجيا، وإنما نشرها خارج حدود الدولة؛ بحيث يحقق لها مشاركة دولية واسعة، ويخدم مصالح الدولة ويحقق التأييد والتعاطف للسياسة الخارجية لها (مقلد، 1991، ص135).

فاذا كانت الدولة (أ) تعتنق الأيديولوجيا القومية، واستطاعت نشرها خارج حدودها في الدولة (ب،ج)، فإن الدولة(أ) تستطيع أن تحقق مشاركة واسعة مع الدول (ب،ج)، وتحقق مصالحها بسهولة، وتلاقي السياسات الخارجية للدولة (أ) التأييد والترحيب والتعاطف من الدول (ب،ج).

تساهم الأيديولوجيا التي تعتنقها الدولة في استقرار الدولة وحفظ أمنها، وللأيديولوجيا آثار إيجابية وسلبية على صعيد العلاقات الدولية، فالدول المعتنقة أيديولوجيا واحدة يكون بينها تقارب في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية، أما الدول التي تشهد اختلاف في الأيديولوجيا، تكون العلاقات بينها تتسم بالتوتر والتنافر، مثل الصراع بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة

الأمريكية في الحرب الباردة، وتوتر العلاقات الإيرانية الخليجية بعد الثورة الإيرانية عام 1979م نتيجة محاولات إيران تصدير الثورة إلى الدول المجاورة (سرور، 2003، ص32:31) .

2.2.1 أدوات السياسة الخارجية

تسعى السياسة الخارجية لدولة ما نحو تحقيق أهداف سياسية دولية، وتختلف الوسائل والادوات المختارة في تنفيذ السياسة الخارجية للدولة (كانتور، 1989، ص91) .

1.2.2.1 الأداة الدبلوماسية

تتضمن المهارات والموارد التي تستعملها الدولة في تمثيل ذاتها أمام الوحدات السياسية الدولية، ومتابعة القضايا الدولية، وحماية مواطنيها في الخارج، وتعتمد الدبلوماسية على توظيف مجموعة من الموارد المتمثلة في السفارات والقنصليات والبعثات الدبلوماسية، وغيرها من أدوات الاتصال الدولي (سليم، 2001، ص92)؛ وتُعدُّ الأداة الدبلوماسية، الأداة الأولى في السياسة الخارجية للدولة وقت السلم، ومسؤوليتها إدارة التعامل مع الوحدات السياسية الأخرى، ومعيارها الكفاءة، وتهدف إلى تمثيل الدولة وحماية مصالحها القومية (النبراوي- مهنا، ص 466:465).

يرى بعض الباحثين، أن مهمة الأداة الدبلوماسية متابعة ما يحدث في العالم، وحماية مصالح الدولة والمفاوضة فيما يتعلق بمصالحها، وتوصف بأنها عملية بالغة التعقيد والصعوبة، ومهمة شاقة تقتضي الحيطة والحذر في استقصاء المعلومات والتحقق من صحتها؛ لتجنب الوقوع في أخطاء (حمد، 1996، ص280:281).

ولا تقتصر عملية تنفيذ السياسة الخارجية من خلال الدبلوماسية على السلك الدبلوماسي، بل تُمارس الدبلوماسية بصورتها التقليدية من خلال المفاوضات، وغالباً ما تكون سرية، وتمارس الدول القوية والضعيفة الدبلوماسية، ولكن بوسائل مختلفة، وتستمد الدبلوماسية قوتها من القوة العسكرية والاقتصادية للدولة (كانتور، 1989، ص96:97).

تتلخص المفاوضات في أنها عملية تبادل الآراء بين دولتين حول خلافات حدثت بينهما، من أجل الوصول إلى تسوية وإنهاء النزاع بين الطرفين، ويشارك فيها وزراء الخارجية لدول أو مبعوثين دبلوماسيين، وهي من أفضل الطرق لحل النزاعات الدولية وتتميز بالمرونة والسرية، لكن

نجاح المفاوضات الدبلوماسية، يتطلب توازن قوي بين الأطراف السياسية المتنازعة (توفيق، 2000، ص359:360).

2.2.2.1 الأداة الاقتصادية

تشمل الأداة الاقتصادية الأنشطة المؤثرة في إدارة توزيع الثروة الاقتصادية للدولة، وتتضمن العملية الانتاجية والخدمات وتبادل الثروات، مثل تقديم وطلب مساعدات اقتصادية للوحدات الدولية، وتنظيم المعاملات التجارية والجمركية والعقوبات والمقاطعات الاقتصادية (سليم، 2001، ص92).

تعتمد قدرة الدولة في تحقيق سياستها الخارجية علي قوتها الاقتصادية، فالمحافظة على وجود مؤسسة عسكرية فعالة وقوية، ومتابعة النفوذ السياسي الخارجي يعتمد على قوة اقتصاد الدولة، وتنفق الدول العظمى مبالغ ضخمة على برامج المساعدات الخارجية، والتي تستهدف إقامة نفوذ سياسي لدى الحكومات التي تتلقى المساعدات (كانتور، 1989، ص296).

عرف الدكتور إسماعيل صبري مقلد الأداة الاقتصادية في السياسة الخارجية: "بأنها المقدرة الاقتصادية التي تستغل بطريق صريح أو ضمني في دعم أهداف هذه السياسة سواء انصرفت هذه الأهداف في النواحي الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية أو الدعائية"، ومن أهم أساليب الأداة الاقتصادية، الحظر الاقتصادي، والمقاطعة الاقتصادية، وتجميد وتأميم مصالح الدول الأجنبية، وحجب المساعدات الاقتصادية الخارجية أو تقديمها (مقلد، 1991، ص473-486).

3.1.2.1 الأداة العسكرية

تشمل الأداة العسكرية الإمكانيات العسكرية للدولة، وتتضمن القوات المسلحة وتدريبها وتسليحهاً واستعمال القوة العسكرية أو التهديد باستعمالها، وتشمل أيضاً المساعدات العسكرية والحروب وتطوير الأسلحة وعقد التحالفات العسكرية مع الوحدات الدولية الأخرى، وآليات توزيع القوات العسكرية ونشرها وإدارة الحرب (سليم، 2001، ص92) .

تشكل المؤسسة العسكرية أداة رئيسة في السياسية الخارجية للوحدات السياسية الدولية، والمسؤولية الأساسية للمؤسسة العسكرية، هي المحافظة على القوة الدبلوماسية للدولة ودعمها في السياسة الخارجية، وتُستخدم الأداة العسكرية في الخلافات التي تتعلق بالأمن القومي للدولة،

وتعد هيئة الأركان أعلى سلطة عسكرية في المؤسسة العسكرية، وتتألف من ممثلين عن الجيش والبحرية وسلاح الجو والمخابرات والاستخبارات، ووزير الدفاع هو من يحدد توجهات هيئة الأركان، ويخضع وزير الدفاع ورئيس هيئة الاركان لرئيس الدولة (كانتور، 1989، ص430:431).

لا يكون استخدام الأداة العسكرية الهدف النهائي للسياسة الخارجية، وإنما وسيلة لتحقيق الأهداف القومية، ويتم اللجوء إليها بعد استنزاف أدوات السياسة الخارجية الأخرى، وحتى تكون الأداة العسكرية فعالة ومؤثرة في السياسة الخارجية، يجب الاستفادة من إمكانيات وتأثيرات أدوات السياسية الخارجية الأخرى (مقلد، 1991، ص539:540)؛ ومن مظاهر الأداة العسكرية، القوة الهجومية، والقوة الدفاعية، وقوة الردع، والقوة غير النظامية (النبراوي–مهنا، 1985، ص523:524).

4.1.2.1 الأداة الإعلامية

تتضمن وسائل الإعلام التي تملكها الدولة، وقدرة وسائل الإعلام في تحقيق الأهداف السياسية للدولة، وتساهم وسائل الإعلام في صنع القرار السياسي الخارجي، وهي مصدر من مصادر المعلومات للدولة (سرور، 2003، ص34:35) .

تعد الدعاية من الوسائل الإعلامية الفعالة في السياسة الخارجية، وظهرت بعد الحرب العالمية الأولي، وانتشرت بشكل كبير بعد الحرب العالمية الثانية، وتكتسب أهميتها من تأثيرها السياسي الدولي، وتطور وسائل الاتصال الجماهيري، والتعليم والتكنولوجيا، وتقيم آراء الرأي العام الدولي حول سياسات الدولة، وتنفذ من خلال الأسلوب الإخباري لما له من تأثير على الفرد، والتحريف والتشويه لبعض القضايا من أجل جذب الرأي العام، وهي أداة قادرة على جذب الأفراد والتأثير فيهم (مقلد، 1991، ص447–461).

لا بد من توفر عدة شروط لنجاح الأداة الإعلامية (سرور، 2003، ص35:36):

1– معرفة المجتمع المراد مخاطبته وما يثيره من اهتمامات و مخاوف.
2– قدرة الدعاية على الإقناع.
3– أن يكون أسلوب الدعاية قادراً على مخاطبة عقول الأفراد وعواطفهم كافة.
4– استخدام أسلوب التكرار من أجل تحقيق التأثير على الجماهير.
5– توفر الإمكانيات التقنية البشرية والمادية.

3.1 محددات السياسة الخارجية

تنقسم محددات السياسة الخارجية، إلى قسمين، محددات داخلية ومحددات خارجية:

1.3.1 المحددات الداخلية

تتضمن المحددات الداخلية للسياسة الخارجية، المحدد الجغرافي، والمحدد الاقتصادي، والمحدد العسكري، والمحدد السياسي، والمحدد الأيديولوجي.

1.1.3.1 المحدد الجغرافي

يؤثر الموقع الجغرافي للدولة على السياسة الخارجية، فالموقع الجغرافي يحدد المجال الحيوي المباشر لسياسة الدولة الخارجية، ويحدد التهديدات الموجهة لأمن الدولة، وتكون السياسة الخارجية للدولة في إطار محيطها الجغرافي المباشر، ويمكن تصنيف ثلاثة محددات لتأثير الموقع الجغرافي في السياسة الخارجية، الطرق الدولية مثل قناة السويس وقناة بنما ومضيق جبل طارق، وإشراف الدولة علي البحار والمحيطات، ومن أشهر نظريات السياسة الخارجية المتعلقة بالموقع البحري، نظرية الفرد ماهان حول أهمية القوة البحرية (سليم، 2001، ص150-152).

تؤثر المساحة في قوة الدولة ويعتمد ذلك على حجم الدولة، فكلما ازدادت مساحة الدولة توفر لها عمق استراتيجي أكبر، وقدر أكثر على المناورة في الدفاع عن نفسها، والتحرك بمرونة في أوقات الحرب، وبالرغم من التقدم التقني والتكنولوجي، إلا أن حجم المساحة ما زال يلعب دوراً إيجابياً في التصدي للهجمات الخارجية، ومن سلبيات حجم المساحة، عدم قدرة الدولة على توظيف حجم المساحة، مما يشكل عبئاً عليها (سرور، 2003، ص19:20).

2.1.3.1 المحدد الاقتصادي

تعتمد الدولة على القوة الاقتصادية لتحقيق أهدافها خارج حدودها، ويؤثر حجم الإنتاج القومي، ومستوى التقدم الاقتصادي في دورها الخارجي، فالمحافظة على القوة العسكرية والنفوذ السياسي الخارجي، يتطلب توفر موارد اقتصادية للدولة، والدولة التي تمتلك الموارد الاقتصادية تستطيع الدخول في سياسة خارجية مكثفة مثل الولايات المتحدة الأمريكية (كانتور، 1989، ص296:297).

تشكل الموارد المادية والطبيعة عنصر من عناصر قوة الدولة، ومن هذه الموارد المعادن والبترول؛ فقد فرضت الدول الخليجية عام1973 حظراً نفطياً على الدول الغربية، مما أدي إلى توتر في العلاقات الدولية، وتستخدم الدول السلع والمنتجات والمواد الخام وسيلة ضغط على الوحدات السياسية الدولية، فالولايات المتحدة الأمريكية تستخدم القمح كأداة تهديد ضد الدول المستوردة للقمح، وتساهم الموارد الاقتصادية في توثيق العلاقات الدولية؛ فقد أثر البترول على السياسة الخارجية للدول الصناعية العظمى، وجعلها تحتفظ بعلاقات وثيقة مع الدول العربية المنتجة للبترول (مقلد، 1991، ص178:179).

يكون للدولة الغنية بالموارد الطبيعية، والقادرة على توظيفها واستغلالها تأثيراً قوياً في السياسة الدولية وتحقيق أهدافها الخارجية، أما الدولة الفقيرة يكون تأثيرها ضعيف أو بالكاد لا يذكر وتسعى فقط للحفاظ على بقائها، فإذا كانت البنية الاقتصادية لدولة قوية ومتماسكة وقادرة على توفير متطلبات مواطنيها؛ فإن ذلك يعني اكتفاء ذاتياً، وتتخلص من المساعدات الخارجية، وتحقق أكبر قدر من الاستقلالية في مجال السياسة الخارجية، ويزداد نفوذها وتأثيرها الدولي (العويني، 1982، ص47).

3.1.3.1 المحدد العسكري

تُعدُّ القوة العسكرية من العوامل الحاسمة والمؤثرة في السياسة الخارجية، ويرتبط نجاح القوة العسكرية بقدرة الدولة في توظيف القوات المسلحة من أجل تحقيق أهدافها الخارجية، ويتم استخدام القوة العسكرية من أجل الدفاع عن النفس والهجوم أيضاً، كما تعد القوة العسكرية من أبرز محددات السياسة الخارجية للدول كافة؛ وذلك لأنها تحقق تأثير إقليمي ودولي، أما الدول التي لا تملك قوة عسكرية، فإنها تلجأ إلى دول قوية عسكرياً من أجل حمايتها (الرمضاني، 1991، ص187:188).

يؤدي لجوء الدول الضعيفة والتي تعتمد على تسليحها عسكرياً على الدول القوية إلى هيمنة الدول القوية، وفرض إرادتها وسياستها على الدول الضعيفة، وتصبح الدول الضعيفة مخترقة من الخارج، ويصبح قراراها السياسي الخارجي مرتبطاً بسياسات وقرارات وأهداف الدول الكبرى.

تشمل القدرة العسكرية للدولة عدد القوات العسكرية، وحجم النفقات العسكرية ونوعية ومنظومة الأسلحة والكفاءة العسكرية والحربية، وتوفر العنصر البشري المؤهل عسكرياً، هذه المقومات توفر التأثير المباشر في مجال السياسة الخارجية، فكلما زادت قدرات الدولة عسكرياً استطاعت تحقيق الأهداف بشكل أفضل (سرور، 2003، ص24:23).

4.1.3.1 المحدد السياسي

تتأثر السياسة الخارجية لدولة ما، بطبيعة النظام السياسي القائم، وتؤثر النخبة السياسية على السياسة الخارجية، كذلك تتأثر السياسة الخارجية بوجود مؤسسات ديمقراطية و فعالة لاتخاذ القرار، وبالتكوين الطبقي للمجتمع؛ حيث يؤثر التكوين البنيوي والفكري للطبقة المسيطرة على السياسة الخارجية؛ كذلك يوجد دور لجماعات الضغط والمصالح في التأثير في السياسة الخارجية (سليم، 2001، ص187-195).

تلعب الأحزاب السياسية دوراً في السياسة الخارجية، ويختلف تأثير الأحزاب على السياسة الخارجية، حسب التعددية الحزبية في النظام السياسي؛ ففي حالة وجود حزب واحد تكون الحكومة والإدارة خاضعة لتأثير الحزب؛ وبالتالي تكون السياسة الخارجية خاضعة للحزب الحاكم وقيادته، وفي الحالة الحزبية الثنائية، يكون تأثير الأحزاب في السياسة الخارجية متباين وفقاً لاتفاق الحزبين؛ وغالباً ما يوصف هذا النظام بالتوافق على أهداف السياسة الخارجية، أما في حالة وجود أحزاب متعددة تكون الحكومة هشة، وضعيفة وينعكس ذلك على السياسة الخارجية؛ بحيث لا تستطيع الدولة اتخاذ قرارات كبرى في ميدان السياسة الخارجية (مرل، ص71-75) .

يؤثر الرأي العام بقوة في ميدان السياسة الخارجية، وخاصة في النظم السياسية الديمقراطية؛ لأن الشعب يكون له دوراً محورياً في العملية السياسية، ويؤثر الشعب في السياسية الخارجية، من خلال الاستفتاءات التي تتم على بعض القضايا العالمية، ومن خلال الانتخابات السياسية الداخلية التي يرتبط في برامجها بعض القضايا الخارجية (مرل، ص94-97).

5.1.3.1 المحدد الأيديولوجي

يستخدم أصحاب القرار الأيديولوجيا من أجل تبرير سياساتهم، وتعمل الأيديولوجيا على تعزيز الشعور بالتقارب بين أنصارها؛ إذ وجدت بين عدة دول مشتركة، وتؤثر الأيديولوجيا في

توجيه السياسة الخارجية، وتجعل القرارات الخارجية مقبولة من قبل أنصارها وتستطيع تبريرها في حالة النجاح والفشل، تُعدُّ عاملاً مهماً في تشكيل الرؤية للعالم الخارجي، وتؤثر بشكل كبير في صياغة السياسة الخارجية (كانتور، 1989، ص368-370).

تشجع الدول على نمو المشاعر القومية، وتسعى دائماً إلى تعزيز وحدة مجتمعاتها، وقد ظهر تأثير القومية بقوة في السياسة الخارجية في دول العالم الثالث بعد أن حصلت على استقلالها من الاستعمار؛ بحيث أظهرت هذه الدول مقاومتها للدول الاستعمارية بالرغم من تعرضها لضغوط اقتصادية، ورفضت التضحية باستقلالها السياسي، وبسبب المشاعر القومية أصبحت السياسة الداخلية مرتبطة بالسياسة الخارجية (كانتور، 1989، ص82:83).

لذلك تساهم القومية في تدعيم قوة الدولة، ويرى الدكتور إسماعيل صبري مقلد، أن للقومية دوراً مؤثراً في السياسة الخارجية، ووصف القومية بأنها القوة الديناميكية التي تؤكد على وجود الدولة، وتدعمها في مواجهة الدول الأخرى، وعدّها أهم مصادر الصراع الدولي (مقلد، 1991، ص102).

وفي هذه الدراسة، سوف نتعرف على مدي قوة تأثير القومية العربية على مسار السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية.

2.3.1 المحددات الخارجية

تتضمن المحددات الخارجية، تركيبة النظام الدولي، والمنظمات الدولية، وغموض البيئة الدولية، والشركات متعددة الجنسيات، والبيئة النفسية الدولية.

1.2.3.1 تركيبة النظام الدولي

يؤثر تركيبة النظام الدولي في السياسات الخارجية للوحدات الدولية؛ ويرجع ذلك لطبيعة السياسات السائدة في النظام الدولي، وتستطيع الدول التحرك في البيئة الدولية وفقاً لمعطيات النظام الدولي، ويمكن تصنيف تركيبة النظام الدولي إلى ثلاثة أشكال رئيسة (سليم، 2001، ص262-269):

1- النظام الثنائي القطبية، يوجد في هذا النظام طرفان متنافسان للسيطرة على العالم، وتحدد الدولتان أو الكتلتان نمط العلاقات بين الدول؛ وترسم السياسات الدولية، وتتوزع الوحدات الدولية بين القطبين الرئيسين، ومثال على ذلك ظهور كتلتين رئيستين بعد الحرب العالمية الثانية: الكتلة الشرقية بزعامة الاتحاد السوفيتي؛ والكتلة الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، ونتيجة لذلك أصبحت السياسة الخارجية للوحدات الدولية، خاضعة ومتأثرة بسياسات الدولتين الرئيستين.
2- النظام الأحادي القطبية، ويقصد به أن تكون دولة واحدة أو كتلة واحدة أو مجموعة متجانسة من الدول، مثل: الدول المنتصرة بعد الحرب العالمية الأولى، والتي أصبحت لها السلطة والهيمنة على العالم ورسم السياسات الدولية، وذلك انعكس على السياسة الخارجية للوحدات الدولية الأخرى.
3- النظام المتعدد الأقطاب، ويعني وجود مجموعة من الدول التي تمتلك إمكانيات اقتصادية متكافئة تقريبا.

2.2.3.1 المنظمات الدولية

تعرف المنظمات الدولية، بأنها "تنظيم دولي تتفق مجموعة من الدول، بموجب ميثاق أو معاهدة على إنشائه ومنحه الصلاحيات اللازمة (المطلقة أو المقيدة) للإشراف، جزئياً أو كلياً، على بعض شؤونها المشتركة ، والعمل على توثيق أواصر التعاون والتقارب فيما بينهما، والقيام بتمثيلها والتعبير عن مواقفهما ووجهات نظرها في المجتمع الدولي"، ونشأت المنظمات الدولية، نتيجة تمادي الدول في الانكماش و العزلة، أو التوسع والمبالغة في سيادتها، والدفاع المتعصب عن مصالحها (المجذوب، 1978، ص2:1).

أصبحت الدول في الوقت الراهن بحاجة إلى التعاون من أجل حل الخلافات الدولية؛ ولذلك يتم تكوين المنظمات الدولية كوحدات سياسية موضوعية، قادرة على التأثير في السياسات الخارجية لدول الأعضاء، وبالتالي يصبح للمنظمات الدولية دور مؤثر في السياسة الخارجية للدول المنتمية إليها، ويتفاوت هذا التأثير من دولة إلى أخرى (الرمضاني، 1991، ص26:27).

قررت الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، إنشاء هيئة دولية لحفظ السلم والأمن الدولي – هيئة الأمم المتحدة – وتم الإعلان عن المنظمة الأممية عام 1945 بمدينة سان

فرانسيسكو بالولايات المتحدة الأمريكية (أبو النصر، 1996، ص38:82)؛ ومن أبرز تأثيرات المنظمات الدولية في السياسة الدولية والوطن العربي والقضية الفلسطينية، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، عام 1947 وهو القرار 181؛ والذي ينص علي تقسيم فلسطين الي دولتين، (دولة يهودية) وأخرى عربية (أبو النصر، 1996، ص130).

وقد أثر قرار التقسيم على الدول العربية، وأوجد واقعاً جديداً في الوطن العربي، وأجبر الدول العربية على التعامل معه، وهو قيام دولة جديدة باسم (إسرائيل) وسوف نتناول ذلك التأثير في السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية في الفصلين الثالث والرابع.

3.2.3.1 غموض البيئة الدولية

ليس من السهولة واليسر الحصول على معلومات كافية أو على أهداف وسلوكيات الوحدات الدولية الأخرى، واذا تم الحصول عليها يصعب التحقيق والتأكد من صحتها، وتكون غالباً المعلومات محدودة جداً، ويوجد تفاوت بين توجهات وسياسات الوحدات الدولية، مما يزيد من حالة عدم اليقين في البيئة الدولية، ويقول "توماس شيللنغ": "إن العلاقات الدولية هي علاقات لا يمكن التنبؤ بها وتتسم بصفة التنافس في ظل المخاطرة، وصانع القرار حين يدخل حرباً دولية فانه يدخل حرباً غير متأكد من حجمها، ومن ماهية الأعداء المحتملين، ومن القضايا التي قد تظهر، أو من نتائج الحرب نفسها" (سليم، 1987، ص 36:35)؛ مثل حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق عام 2003.

تؤكد جميع الأسباب السابقة، تأثير غموض البيئة الدولية في السياسة الخارجية للدول، ويجعل من الصعب على صانعي السياسة الخارجية اتخاذ قرارات تجاه الوحدات الدولية الأخرى، فيما يتعلق بمصالح دولة ما اتجاه دول أخرى، وعلي صانعي قرار السياسة الخارجية الأخذ في الاعتبار، مصالح وأهداف الوحدات الدولية الأخرى.

4.2.3.1 الشركات متعددة الجنسيات

وجدت الشركات متعددة الجنسيات بعد ظهور الوحدات السياسية الدولية، وقد استطاعت هذه الشركات أن تحافظ على وجودها، منها شركة روتشيلد الأوربية التي دعمت الحركة (الإسرائيلية)، واستطاعت الحصول على (تصريح بلفور) من أجل إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين (خلف، 1997، ص263).

صدر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة تعريف للشركات المتعددة الجنسيات "المؤسسة المتعددة الجنسيات هي كل مشروع يمتلك أو يسيطر على موجودات وأصول ومصانع ومناجم ومكاتب بيع وما شبهها في دولتين أو أكثر يمكن اعتباره شركة متعددة الجنسيات" (خلف، 1997، ص270) .

تتمتع الشركات متعددة الجنسيات بقدرة اقتصادية ضخمة، وذلك بسبب ضخامة حجم مبيعاتها واحتكارها لرؤوس الأموال والتجارة الدولية، وتحكمها بالموارد الأولية في العديد من الدول وخاصة مصادر الطاقة، وبذلك أصبحت قوة اقتصادية دولية مؤثرة في السياسة الدولية و منافسة لدول القومية، وبتأثير عالمي يشمل السياسة الخارجية لدولة الأم والسياسة الخارجية لدولة المضيفة (الرمضاني، 1991، ص277).

5.2.3.1 ضغوط البيئة النفسية الدولية

تشكل الضغوط النفسية الدولية تأثيراً قوياً علي الوحدات السياسية الدولية في حالة قيام دولة ما باتخاذ قرار يتعلق بالسياسة الخارجية، إذ يبدأ صانعي القرار السياسي الخارجي بالتفكير بالنتائج السلبية التي قد تحدث نتيجة فشل القرار السياسي الخارجي، وسوء تقدير المعلومات، أو "بعبارة أخرى، فإن كيان الدولة ذاته مهدد بالخطر إذا حدث سوء تقدير في السياسة الخارجية ،هذه الظروف تخلق ضغوطاً نفسية هائلة على صانع القرار تقلل من قدرته على التقويم الرشيد للمعلومات (سليم، 1978، ص36).

الخاتمة

لا تستطيع أي دولة في العام أن تعيش اليوم بمعزل، عن الوحدات السياسية الدولية، وأصبحت السياسية الخارجية لكل دولة سواء كانت دولة قوية أو دولة ضعيفة، ركناً أساسياً من أركان الدولة، من خلالها تسعى الدولة إلى توفير الأمن بأنواعه كافة لمواطنيها.

الفصل الثاني

السياسة في الفكر المصري الحديث

مقدمة

انتشرت تيارات سياسية فكرية متعددة قبل ثورة 23 يوليو في مصر، منها تيارات وحدوية وانعزالية، تدعو التيارات الوحدوية إلى وحدة مصر مع الوطن العربي، وهو التيار القومي العربي، وتيار الوحدة الإسلامي الذي يدعو إلى وحدة مصر مع الدول العربية والإسلامية، وتيارات فكرية سياسية انعزالية، تدعو إلى عزل مصر عن الوطن العربي والإسلامي، فالتيار الفرعوني يدعو إلى تجنب السياسة الخارجية والمحافظة على ذاته داخل مصر، أما التيار الأورمتوسطي فهو يدعو إلى التقارب مع أوروبا والابتعاد عن الوطن العربي والإسلامي.

1.2 التيار القومي في الفكر السياسي المصري الحديث

ظهرت القومية في أوروبا في القرن السادس عشر الميلادي، في فرنسا وبريطانيا ثم انتشرت في أنحاء أوروبا كافة ، ثم انتقلت إلى الوطن العربي عن طريق الطلاب العرب الدارسين في أوروبا والحملات الاستعمارية على الوطن العربي؛ فقد ساهمت الحملة الفرنسية عام 1798 على مصر في إحياء الشعور القومي العربي في مصر، ومن أبرز المفكرين القوميين في مصر عبد الرحمن الكواكبي، وعزيز علي المصري، ومكرم عبيد، وعبد الرحمن عزام.

1.1.2 إحياء القومية العربية

يُعدّ القرن السادس عشر قرن ظهور الدول القومية؛ فقد ظهرت بريطانيا كدولة قومية عام 1485، ثم قيام إسبانيا كدولة قومية بعد سقوط غرناطة آخر معاقل المسلمين 1492 في الأندلس، ثم فرنسا عام 1595، ثم انتقلت القومية إلى باقي أنحاء أوروبا (رمضان، 1997، ص145:14)؛ وقد ظهرت عدة اتجاهات حول الفكرة القومية (رمضان، 1997، ص31-33):

1- المدرسة الفرنسية، تعبر عن التعايش المشترك في إطار دولة واحدة، ويعد جان جاك روسو أحد منظري هذه المدرسة، وتحدث عنها في كتابه "العقد الاجتماعي" عام 1762، وتعتمد هذه المدرسة على التطور التاريخي لفرنسا، وتعتبر أن العوامل التاريخية أدت إلى الترابط والاندماج السياسي، ومن ثم ظهور الأمة الفرنسية.

2- المدرسة الألمانية، تُعدَّ المدرسة الألمانية اللغة أساس القومية، ومن أبرز مفكريها هردر، وهي أيضاً نتاج التطور التاريخي بألمانيا، فقد كانت ألمانيا في العصور الوسطى عبارة عن مقاطعات متناثرة يسودها غياب الاندماج والترابط السياسي، ومن ثمَّ كونت دولة ألمانية واحدة على أساس اللغة الألمانية.

أُطلق علي القرن التاسع عشر في أوروبا عصر القوميات؛ حيث انهار نظام الإمبراطوريات السائدة في أوروبا، نتيجة التطورات السياسية والفكرية والاقتصادية والاجتماعية، وبدأ ظهور الدول القومية في أوروبا؛ وبالتزامن مع عصر القوميات في أوروبا، بدأ عصر الاستعمار الأوربي في أسيا وأفريقيا وأمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية، وقد أثرت الحركة الاستعمارية العالمية في الوطن العربي في وحدته القومية (الحصري، 1989، ص259-263).

وقد تعددت آراء المفكرين حول تعريف القومية، ومن هذه الآراء (حسن ،1985 ،ص22:23):

1- الدكتور إحسان الهندي: هي الرابط الذي يجمع الأمة الواحدة، والتي تتميز بوحدة الثقافة والتاريخ والسياسة والحضارة، ويجمع هذه الأمة الشعور والأهداف والغاية الموحدة.
2- أحمد عطية الله في القاموس السياسي: هي مجموعة روابط ، مثل العرق واللغة والتاريخ والهدف الموحد، في إطار القومية الواحدة ويُطلق عليها الأمة.
3- خيري حماد: هي نزعة اجتماعية تربط الفرد بالجماعة التي ينتمي إليها الفرد، والدافع وراء ذلك ارتباط الفرد بالجماعة التي ينتمي لها، والاستعداد للتضحية من أجلها والعزة بالانتماء لها.

ويمكن مما سبق تعريف القومية بأنها: مجموعة روابط مشتركة بين أفراد الجماعة، والتي تتمثل في اللغة والعرق والعادات والتقاليد والدين والثقافة والتاريخ المشترك ووحدة المصير، من أجل تحقيق الهدف المنشود لهذه الجماعة، وهو الوحدة في المجالات الاقتصادية و السياسية والاجتماعية والثقافية كافة.

وصلت رياح التغيير في أوروبا في القرن التاسع عشر إلى الوطن العربي، وخاصة الدول التي بقيت خاضعة للدولة العثمانية، وقد وصلت الأفكار القومية عن طريق المثقفين والطلاب

العرب الدارسين في فرنسا، حيث استطاعت هذه الفئة نشر وإعادة إحياء القومية العربية، وساهم تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقدان الحقوق السياسية للشعوب العربية إلى تعزيز الشعور القومي والحركة القومية (برقاوي ،1999 ، ص81-84).

لقد ترتب على الفشل المستمر للعثمانيين في الدفاع عن الولايات العربية، واحتلال إيطاليا لليبيا واستمرار سياسة التتريك التركية إلى استمرار الصعود القومي العربي، والذي تمثل في جمعيات سرية وعلنية، تطالب الدولة العثمانية الاعتراف بالقومية العربية، وتحقيق العدالة للشعوب العربية، ومن هذه الجمعيات جمعية الشورى العثمانية، وجمعية الإخاء العربي العثماني، والجمعية القحطانية، وجمعية العربية الفتاة، وكان الرد العثماني مزيداً من القمع للشعوب العربية، مما أدى إلى تصاعد المطالب العربية، والمطالبة بالانفصال عن الدولة العثمانية، وتمثل ذلك بإعلان الشريف حسين الانفصال من الحجاز والتحالف مع بريطانيا ضد العثمانيين، حتي تم طردهم من الولايات العربية (الدوري، 1984، ص189-201).

أثرت الحرب العالمية الأولي في تطور الحركة القومية العربية، فقد أدى انهيار الدولة العثمانية إلى تكوين مجموعة من الدول العربية الخاضعة للاحتلال الأجنبي، وقد كانت القومية العربية قبل الحرب موحدة تناضل من أجل الاستقلال القومي، أما بعد الحرب أصبحت الحركة القومية العربية مجزأة، وفي عام 1933 ظهرت عصبة العمل القومي في سوريا، ورفضت الاعتراف بالحدود الإقليمية التي حددها الاحتلال الأجنبي، وعملت على تحقيق غايتها، بإنشاء فروع لها في سوريا ولبنان وفلسطين ومصر ودول عربية أُخرى، ثم انبثقت منها حركة القوميين العرب (الكبيسي، 1974، ص32-36).

شهدت الحركة القومية العربية تطوراً بعد الحرب العالمية الثانية، ومن أشهر مفكريها ساطع الحصري الذي أكد في كتاباته على السيادة التامة للقومية العربية، ورفض القوميات الإقليمية المنتشرة في الوطن العربي، وترتكز القومية في مفهوم الحصري على اللغة، ولم يعالج الحصري الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، حتى ظهر حزب البعث في أوائل القرن العشرين وعالجها، بمحاولة التوفيق بين الاشتراكية والقومية، وأصبحت القومية تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ورفض حزب البعث التوجه الإقليمي، ودعا إلى التوجه القومي(الكبيسي، 1974، ص36-38).

تعني فكرة القومية العربية الإيمان بالوحدة العربية، ويتطلب ذلك العمل من أجل تحقيقها، والوصول إلى القوة والوحدة في المجالات العلمية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية (الحصري، 1985، ص265)؛ وفيما يلي عدة آراء لمفكرين عرب حول تعريف القومية العربية (الدوري، 1984، ص212-222):

1- صلاح الدين القاسمي، إن اللغة العربية هي الرابط الرئيس لإحياء القومية العربية.
2- عبد الغني العريسى، ربط بين القومية والتاريخ، وأكد على دور التاريخ العربي في إحياء القومية العربية، ويتفق معه عمر فاخوري.
3- عمر حمد، ربط بين القومية العربية بالجنسية والنسب والوطن والمصلحة المشتركة والعادات والتقاليد والتاريخ المشترك.

وتواجه القومية العربية عدة تحديات مشتركة (حسن ،1985 ،ص118:119):

1- التجزئة : طبقاً لمبدأ" فرق تسد "، عملت الدول الاستعمارية على تفتيت الوطن العربي وتشكيل كيانات عربية مصطنعة متناثرة ومنفصلة عن بعضها البعض، من أجل منع أي محاولة لوحدة الأمة العربية.
2- التحالف الاستعماري الغربي (الإسرائيلي): قامت الدول الاستعمارية بالتحالف مع الحركة الصهيونية العالمية، بزرع كيان مصطنع (إسرائيل) في قلب المنطقة العربية؛ من أجل المحافظة على المصالح الغربية، وفصل المشرق العربي عن المغرب العربي .

2.1.2 عناصر القومية

1- اللغة المشتركة: تميزت الشعوب عن بعضها من خلال اللغة التي تعتبر ذات أهمية فكرية وثقافية واجتماعية؛ فهي واسطة التفاهم بين الأفراد، ونقل الأفكار والمكتسبات من جيل إلى آخر، كما أن اللغة تجعل الأفراد الذين يتكلمون بلغة واحدة متماسكين، والأمة العربية تجمعها اللغة العربية (الحصري، 1985، ص45-52)؛ ويتميز كل مجتمع عن آخر عن طريق اللغة التي يتم بها التخاطب بين الجماعات (أبوشهيوة وآخرون، 1993، ص325)؛ كذلك تساعد اللغة في تحقيق التآلف الاجتماعي،

والانسجام العاطفي، والوحدة الروحية بين أبناء الأمة الواحدة (الغويل، 1990، ص83).

2- التاريخ المشترك: "التاريخ فهو بمثابة شعور الأمة وذاكرتها، فإنّ كل أمة من الأمم لها ذاتها و شخصيتها بواسطة تاريخها الخاص" ليس المقصود بالتاريخ المدون في الكتب و الصحف والمطبوعات، وإنما التاريخ الحي في عقل الإنسان، فالتاريخ من أشد المؤثرات في تكوين القومية، والأمة التي تتجاهل تاريخها تفقد شعورها وقيمتها وأهميتها، فالذكريات التاريخية هي التي تقرب الأمة، وتاريخ الأمة يوجد التقارب في العواطف والنزعات، والذي ينتج عنها تشابه في الطموح والأمل والمستقبل للأمة (الحصري، 1985، ص36:37) .

3- الثقافة المشتركة: لكل أمة ثقافة خاصة بها تميزها عن غيرها من الأمم، وتنشأ الثقافة نتيجة تأثيرات و سلوك وفكر وممارسات الأمة عبر العصور التاريخية، وقد تحدث الدكتور جورج جبور عن أهمية الثقافة في توحيد الأمة وتشكيل القومية: " إن الثقافة القومية هي ذلك الجزء من الثقافة الموجودة في بقعة جغرافية معينة (الوطن)، الذي له أثر في توحيد السكان المتواجدين في تلك البقعة الجغرافية المعنية، ضمن إطار ثقافي موحد " (حسن، 1985، ص62:63).

4- الأصل المشترك: تُعدَّ وحدة العرق أو الأصل من العوامل المادية المؤثرة في وجود الأمم وتكوين الدول القومية، والاعتقاد بوحدة الجنس هو الشعور الذي كان سائدًا لدى معظم الشعوب القديمة؛ فلقد كان لدى اليونانيين القدماء إحساس عميق بوحدتهم العرقية، وبتميزهم عن بقية الشعوب الأخرى لما يجمع بينهم من خصائص مشتركة (الغويل، 1990، ص145).

5- الدين: الدين جزء من المجتمع وجزء أساسي من حياة الإنسان ومرتبط بالإنسان منذ نشأته (الهاشمي، 1963، ص9)؛ ويقول "جوستاف لوبون" أن المبادئ الدينية تمثل دورًا أساسيًا بين مختلف الأمم وتكون المعتقدات الدينية في كل عصر، وأهم عنصر في حياة الأمم (لوبون، 1957، ص157)؛ وٌيعدَّ الدين من أهم المقومات والعناصر المؤثرة في القومية، لأنه يولد شعور انتماء الأفراد إلى الديانة التي ينتمون لها، وينعكس

ذلك على الانتماء السياسي للأفراد، بل يتجاوز الانتماء الديني الدولة القومية، فأغلبية الأمة العربية تعتنق الدين الإسلامي (الحصري، 1985، ص37-39).

6- المصالح الاقتصادية المشتركة: تُعدَّ المصالح الاقتصادية الموحدة أساس من أسس الوحدة القومية، ويلعب تأثيرًا قويًا في اتجاهات التاريخ (الحصري، 1985، ص131:132).

7- الوحدة الجغرافية (الإقليم): إنّ الإقليم المحدد بحدود طبيعية والذي يوصف عادة باسم - أرض الوطن - هو رابطة قوية في تكوين القومية واستمرارها، وحيثما لا يوجد وطن قومي أو أمل في الحصول على وطن قومي، فإنه من الصعب اكتساب روح القومية وتنميتها (نصر، 1964، ص56)؛ كما أن الإقليم يُعدَّ ركنًا رئيساً من أركان قيام الدولة القومية، فالإقليم هو الإطار القانوني الذي تُمارِس فيه الدول القومية سيادتها (أبوشهيوة وآخرون، 1993، ص331).

3.1.2 التيار القومي في مصر

مصر دولة عربية يعود أصول سكانها إلى العرق الآسيوي العربي ، حيث خرجت الهجرات العربية منذ آلاف السنين من شبه الجزيرة العربية إلى المناطق المجاورة وكانت من بين الأراضي التي هجرت لها القبائل العربية مصر(دروزة، 1988، ص243)؛ وقد خضعت مصر للاحتلال الفارسي والروماني واليوناني والبيزنطي، ثم خضعت مصر للحكم الإسلامي العربي، لتعود مصر مرة أخرى للحكم العربي (ليتل، 1959، ص26-42)؛ ثم انهار الحكم العربي في مصر بانهيار الخلافة العباسية في القرن العاشر الميلادي (حسن، ص358)؛ وقد سيطر الضباط الأحرار على الحكم في 23 يوليه عام1952، وفي عام 1953، تم إعلان إلغاء النظام الملكي وقيام الجمهورية، ودخلت مصر مرحلة جديدة من القومية (الرافعي، 1959، ص97).

ساهمت الحملة الفرنسية على مصر في تطور الحركة القومية المصرية؛ إذ شارك المصريون في طرد الفرنسين، وشاركوا في الحياة السياسية، من خلال دعم محمد علي باشا ضد الوالي العثماني على مصر(صبحي، 1965، ص1:2)؛ وعدّ الأوروبيون أن عهد محمد علي باشا هو بداية القومية العربية في مصر، وذلك من خلال سماح محمد علي للمصريين الدخول في الجيش؛ حيث يترتب على ذلك إقامة حكومة عربية، وقد طرح الموفد الأوروبي ذلك في تقريره لمحمد علي باشا "وهناك من ناحية أخرى أمر لا نستطيع حتى الآن أن نتكهن بنتائجه . ونعني بذلك تلك

الحروب التي وضعت أوزارها منذ عهد قريب، وما سوف تبثه في نفوس الأمة العربية من شعور بالقومية ، وروح عسكرية على يد جيوش محمد علي الجرارة ، ويولد في أبناء العرب الرغبة في أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم " (قرقوط، 1997، ص54:53).

تعرضت القومية العربية إلى نكسة؛ بسبب سياسة محمد علي وأبنائه من بعده، والتدخل الأوروبي، فالتدخل الأوروبي قضى على الإمبراطورية العربية الناشئة، وعادت مصر ولاية عثمانية، وزاد النفوذ الأجنبي في مصر، وقد قادت الحركة القومية في مصر النضال ضد أسرة محمد علي والنفوذ الأجنبي في مصر، فقامت ثورة 1882م العرابية ثم ثورة 1919م، وقد تمثلت مطالب الثورتين بطرد الاستعمار الأجنبي وإسقاط أسرة محمد علي وانعكس على ذلك بداية انبعاث الحركة القومية العربية وتمهيد للحركة القومية العربية الكبرى (صبحي، 1965، ص2-5).

تدخلت أوروبا للقضاء علي القومية العربية، وحذرت محمد علي من خطورة القوة العربية الصاعدة.

يُعدَّ عبد الرحمن الكواكبي، من أهم مفكري عصر النهضة العربية، ومؤسسي الاتجاه القومي العربي، عاش الكواكبي(1854-1902م) (برقاوي، 1999، ص119)؛ وعدّ الكواكبي أن إحياء الدين الاسلامي مرتبط بإحياء العروبة، ونادى بأن يكون الحكم والخلافة للعرب، وفي دفاعه عن العروبة يقول: "إن العرب قلما اختلطوا بالأغيار، فهم أحفظ الأقوام على جنسيتهم وعاداتهم . وهو هنا يتخذ نبرة قومية، ويميز العرب كأمة عن غيرهم من المسلمين " ، ويعدَّ أيضاً العرب أمة "تشمل أهل الجزيرة والعراق والشام ومصر وشمال أفريقيا . والأمة قد يجمعها نسب أو وطن أو لغة أو دين . وهو يرى في اللغة العربية الرابط الأول بين العرب" (الدوري، 1984، ص166-173).

بعد الحرب العالمية الأولي وسقوط الدولة العثمانية وانهيار الاتجاه القومي العربي الإسلامي المرتبط بالدولة العثمانية، ظهر حزب الوفد في مصر الذي طالب بوحدة وادي النيل بين مصر والسودان، وتم ربط أفكار حزب الوفد بأفكار التيار المحلي والإقليمي لكل من مصطفي كامل، ولطفي السيد، وهذا يعني إبعاد مصر عن القومية العربية (نصر ،1987 ، ص79:78).

شهدت مصر بعد الحرب العالمية الأولي، حتى قيام ثورة 23 يوليو ظهور واضح وقوي للتيار القومي العربي، فقد ظهر في مصر جمعيات قومية عربية، مثل الاتحاد العربي برئاسة فؤاد أباظة، والذي دعا إلى قيام اتحاد عربي يجمع الدول العربية على أساس اللغة، وقد ظهرت

شخصيات مصرية قومية مؤثرة، منها عزيز علي المصري (1880-1965)، وكان يٌعدَّ الأب الروحي لعبد الناصر والضباط الاحرار، ومكرم عبيد(1889-1961م)، وهو من أعضاء حزب الوفد ودعا في مقالة له المصرين العرب إلى الوحدة العربية، وعبد الرحمن عزام(1893-1976) وهو رجل سياسي، بذل جهده من أجل إدخال مصر في القضايا العربية وخاصة القضية الفلسطينية، وكان أول أمين عام للجامعة العربية (نصر، 1987، ص81:82).

يعد حزب مصر الفتاة، من الأحزاب السياسية المصرية ذات التوجهات القومية العربية، ويدعو إلى التحالف مع الدول العربية، وأسس عام 1933، وقد نجح رئيسه أحمد حسين في إقامة علاقات مع الفلسطينيين المقيمين في القاهرة، وفي المؤتمر الثاني للحزب دعا إلى الوحدة العربية (عبد الرحمن، 1980، ص68).

تقول بثينة التكريتي: إن الفكر القومي العربي تغيب عن الساحة السياسية المصرية منذ الثورة العرابية عام 1882، حتى قيام ثورة 23 يوليو عام 1952، وقد اتسمت هذه الفترة بالغموض في الفكر السياسي المصري ما بين تيارات إسلامية وتيارات قومية وتيارات وطنية، وأن مصر انعزلت عن الوطن العربي، كما أن الفكر القومي العربي في المشرق العربي استثنى مصر من الوحدة القومية العربية؛ حيث غابت مصر عن المفاوضات بين بريطانيا والشريف حسين حول قيام دولة عربية موحدة (التكريتي ، 2000 ، ص52-54).

ينفي جميل مطر وجود للقومية العربية كعقيدة في مصر قبل ثورة يوليو، ويعترف أن مصر تفاعلت مع الدول العربية، وينفي وجود أحزاب قومية في مصر، مثل: دول المشرق العربي، ووصف وجود القومية في مصر، بأنها سياسة تستخدمها الدولة، وليست أيديولوجيا وعقيدة قائمة في مصر أما هيثم الكيلاني فقد أكد على عروبة مصر، ووجود التيار القومي (بيضون وآخرون، 2002، ص42-45).

يتفق الباحث مع الاستاذ جميل مطر حول غياب تأثير الأحزاب القومية في مصر، إلا أنه يختلف معه في اعتبار القومية في مصر مجرد أداة سياسية تستخدم، وفقا للمصالح المصرية، إنها عقيدة ينتمي لها الشعب العربي في المصر.

يوجد عدة أسباب ساهمت في فصل تيار الفكر القومي العربي في مصر، عن تيار الفكر القومي العربي في المشرق العربي (عبد الرحمن، 1980، ص41-49):

1- مساهمة الدول الأوروبية في عزل مصر عن الدولة العثمانية، من خلال منح محمد علي حكماً ذاتياً في مصر، وفق معاهدة لندن عام 1840، وعزلها عن المشرق العربي .
3- غلبة التيار الإسلامي على التيارات الفكرية الأخرى، التي سادت مصر في نهاية القرن الثامن عشر.
4- مسؤولية العرب بتهميش مصر، إذ أنها لم تشارك في مؤتمر باريس، وهو أول مؤتمر قومي عربي، وتم استبعادها من المباحثات مع بريطانيا.

ويُعدَّ ساطع الحصري مصر؛ البلد العربي القادر على توحيد الأمة العربية "لقد حبا الله مصر بكل المقومات والمزايا التي تجعل واجباً عليها الاضطلاع بدور قيادي في يقظة القومية العربية فهي، تقع في قلب البلاد العربية " (علوش، 1997، ص417).

2.2 التيار الإسلامي في الفكر السياسي المصري الحديث

تمسكت مصر بالإسلام وعاشت حياة إسلامية في تقاليدها وعاداتها، منذ أن أصبح الإسلام الدين الرسمي لها، (عبد الرحمن، 1980، ص21)؛ وفي عهد الانتداب البريطاني ظهرت تيارات إسلامية متعددة، منها جماعة الإخوان المسلمين وتزعمها حسن البنا، وأصبحت أحد التيارات السياسية في الفكر المصري الحديث.

أدى سقوط الخلافة العثمانية الإسلامية رسمياً عام 1924 إلى انهيار رابطة الوحدة الإسلامية بين العالم الإسلامي، وأصبح العالم الإسلامي مجزءاً وخاضعاً للاستعمار، وتعرض الإسلام والحضارة الإسلامية إلى خطر التبشير المسيحي والحضارة الغربية، فجاءت دعوة حسن البنا إلى إنشاء جماعة الإخوان المسلمين لمواجهة الخطر الاستعماري الغربي، وتأسيس إطار إسلامي وحدوي جديد بعد انهيار الخلافة العثمانية (مورو، 1994، ص71:72).

ساهمت أفكار جمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده، ورشيد رضا، بوضع أسس الشوري والإصلاح لإحياء الأمة الإسلامية ومقاومة الاستعمار، وعلى هذه المبادئ تشكلت الحركة الإسلامية الحديثة (الأفندي، 2002، ص23:24).

1.2.2 جماعة الإخوان المسلمين

كان حسن البنا تلميذ رشيد رضا، وتأثر بفكره السلفي، كما اقتنع بفكرة الأفغاني بتأسيس حزب سياسي إسلامي، يحمل أيديولوجيا ثورية إسلامية، وتحقيق المشروع الإسلامي، بإنشاء جماعة الإخوان المسلمين (حنفي، 2002، ص63).

تأسست حركة الإخوان المسلمين في مصر عام 1928 بمدينة الإسماعيلية، بقيادة الإمام حسن البنا، وبموجب البيعة التي تمت بين الإمام وستة ممن تأثروا به، وهم: حافظ عبد الحميد، وأحمد الحصري، وفؤاد إبراهيم، وعبد الرحمن حسب الله، وإسماعيل عز المغربي، وأصبح الإمام حسن البنا المرشد الأول لجماعة الإخوان المسلمين (البنا، 2011، ص95:96).

بدأ البنا بنشر دعوته بمفرده في المدن المصرية، فأنشأ شعبة الإخوان المسلمين في أبي صوير، وبورسعيد، والبحر الصغير، بينما جمعية الحضارة الإسلامية في القاهرة بايعت الإخوان المسلمين، وأصبحت فرع الإخوان في القاهرة، وفي عام 1932 انتقل البنا إلى القاهرة، وبدأت مرحلة جديدة في تطور حركة الإخوان المسلمين، فقد أصبح للجماعة أكثر من خمسين فرعاً في المدن المصرية بعد عام واحد من انتقال البنا إلى القاهرة، وقد عبر عن ذلك في مجلة النذير الأسبوعية عام 1935 بالقول: "إن الإخوان المسلمين قد أصبح لهم دار في كل مكان ودعوة على كل لسان، وأكثر من ثلاثمائة شعبة تعمل للفكرة " (رمضان، 1988، ص 302-305).

ساهمت عدة أسباب في انتشار دعوة الإخوان المسلمين(مبارك ،1995 ،ص23-26):

1- وجود الاستعمار البريطاني في مصر، وفشل ثورة 1919 في طرده.
2- إن دعوة الإخوان استهدفت الطبقة الفقيرة، وهي الغالبية العظمى في مصر.
3- الصراعات السياسية بين حزب الوفد والأحزاب الأقلية والقصر الملكي.
4- الأزمة الثقافية بين التيار الإسلامي والتيار العلماني.

يؤكد البنا في رسالته للشباب عن عالمية دعوة الإخوان المسلمين؛ ورفض الجماعة أي نظام مخالف لنظام الخلافة الإسلامية مثل نظام الدويلات القائم في الوطن العربي، "فمصر وسورية والعراق والحجاز واليمن وطرابلس وتونس والجزائر ومراكش وكل شبر أرض فيه مسلم يقول لا إله إلا الله، كل ذلك وطننا الكبير الذي نسعي لتحريره وإنقاذه وخلاصه وضم أجزائه بعضها إلى بعض" (البنا، ص85).

رفض الإخوان المسلمون في بداية نشأة الحركة عام 1928، التدخل في الحياة السياسية، واتجه الإخوان إلى العمل في المجال الديني والاجتماعي (رمضان، 1988، ص315)؛ ورفض الإخوان المسلمون مبدأ وجود الأحزاب السياسية باعتبارها أحد أسباب تفرقة الأمة وتجزئتها، وإثارة التعصب والأحقاد بين المسلمين (الوكيل، 1986، ص 73)؛ ودعا البنا إلى القضاء على القوى الحزبية وتوحيد الأمة (البنا، ص 74).

قرر جماعة الإخوان المسلمين دخول العملية السياسية عام 1933م، وقرر الإخوان الوقوف بجانب النظام الملكي والقصر ضد الأحزاب، وأعلن حسن البنا وقوف جماعة الإخوان بجانب الملك ضد حزب الوفد، واستقبل الإخوان الملك فؤاد في الإسماعيلية، وبايعوه خليفة للمسلمين، وفي عام 1933 وجه الإخوان خطاب إلى الملك وجاء فيه: "لا زلتم للإسلام ذخراً ، وللمسلمين حصنٌ"، وقد جدد الإخوان المسلمون البيعة للملك فاروق عندما تولى العرش رسمياً، وفي 1942 وقف حسن البنا مع الملك ضد حكومة الوفد (مبارك، 1995، ص30:31).

أكد البنا عام 1938، أن دعوته خرجت من نطاق الحديث والكلام إلى التنفيذ والعمل، وأن أي مسؤول أو هيئة أو وزارة لا تستجيب إلى دعوة الحق هم خصوم للإخوان المسلمين، وعدَّ السياسة جزءاً من الدين الإسلامي (رمضان، 1998، ص316-318).

إن قرار البنا بعدم الدخول في العملية السياسية والاتجاه إلى الإصلاح الديني والاجتماعي لم يكن هدفاً للإمام البنا ، بل هو تكتيك من أجل الوصول إلى الهدف، حيث أراد البنا تجنب السياسة ومشاكلها والنظام والأحزاب السياسية من أجل التفرغ لدعوته، وحشد أكبر عدد من الأنصار، وبعد انتقال البنا إلى القاهرة وزيادة فروع وأنصار الإخوان، قرر الدخول في معترك العملية السياسية، وما يؤكد ذلك هو حديثه عن خصومهم الذين لا يستجيبون لدعوته، وهنا استخدم البنا الدين الإسلامي وسيلة من أجل تحقيق أهدافه، والوصول إلى القاعدة الشعبية التي تساعده على التدخل في ميدان السياسية.

بعد اغتيال محمود النقراشي باشا رئيس الوزراء في مصر، تم توجيه الاتهام إلى الإخوان المسلمين، وتوترت العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين والحكومة إلى أن تم اغتيال الإمام حسن البنا عام 1949 (البشري، 2002، ص451-454)؛ إلا إن العلاقة بين الإخوان المسلمين

والقصر بقيت مستمرة حتى ثورة 23 يوليو 1952؛ حيث شارك الإخوان الملك في احتفال ذكرى تنصيبه ملكاً لمصر قبيل الثورة (مبارك، 1995، ص31).

تُعدَّ قضية فلسطين عند الإمام حسن البنا قضية إيمان وعقيدة، وهي أرض مباركة ومحط الأنبياء، ومدفن الصحابة والمجاهدين، وهي قضية لا تقبل المساومة، ويرى أن الخلافة الإسلامية هي الطريق من أجل استرجاع فلسطين، ويرجع اهتمام الإمام البنا بفلسطين إلى ما قبل تأسيس جماعة الإخوان المسلمين، فقد أرسل عام1927، رسالة إلى الحاج أمين الحسيني ليعبر عن اهتمامه بالقضية الفلسطينية (لطفي، 2012، ص1- 3).

لم يقتصر دور جماعة الإخوان المسلمين في فلسطين على الشجب والاستنكار، وإرسال برقيات التضامن فقط ، بل ساهمت الجماعة في الدعم المادي، وإرسال السلاح إلى فلسطين (أبو زايدة، 2009، ص23:24)؛ وعندما انسحبت بريطانيا من فلسطين عام 1948، وسلمت مواقعها العسكرية للعصابات الصهيونية، أرسلت جماعة الإخوان المسلمين فرقاً عسكرية للقتال في فلسطين (الشريف، 1950، ص69).

3.2 التيار الانعزالي في الفكر السياسي المصري الحديث

يطالب أنصار التيار الانعزالي، إخراج مصر من الدائرة العربية والإسلامية والأفريقية، وتتناول الدراسة تيارين انعزاليين، التيار الفرعوني الذي يدعو إلى التخلي عن السياسة الخارجية والرجوع إلى داخل مصر، مستنداً في أفكاره علي الحضارة الفرعونية وتاريخها، والتيار الأورومتوسطي، الذي يدعو مصر الانضمام إلى أوروبا والابتعاد عن الوطن العربي والإسلامي، ويعدُّ مصر جزءاً من أوربا.

1.3.2 التيار الفرعوني :

يصعب الكتابة والتكهن بتاريخ مصر القديم وكيفية بداية الحياة في مصر، وبالرغم من محاولة علماء الآثار الوصول إلى معلومات عن الحضارة المصرية القديمة، واستناد علماء الآثار على النقوش الموجودة على الآثار المصرية، وقد بدأ الحديث عن الحضارة الفرعونية المصرية، وأُرخ لبداية وجود الحضارة الفرعونية في عصر بداية الأسر(3200ق م-2780 ق م)، وهذا لا يعني عدم وجود سكان قبل ذلك في مصر، بل الآثار أثبت وجود الإنسان في

مصر، لكن أُرخ لأول نظام سياسي وحضارة في عصر بداية الأسر (الأسطل، 2006، ص33-48).

استطاعت مصر أن تؤسس أعظم حضارة في تاريخ الشرق القديم، وهي من أقدم الحضارات وأعرقها، واستطاعت الحضارة الفرعونية المصرية الحفاظ على استمرارية وجودها، وقد ساعد على تقدمها وجود النيل وقيام الزراعة والموقع الاستراتيجي الذي ساعد على تنشيط التجارة، والبناء العمراني، الذي أظهر مدى التقدم والتطور في الحضارة الفرعونية، وهذا يدل على الإبداع والتفوق للسكان المصريين (عبد الحليم، ص11-13).

هذه الحضارة العريقة تركت تأثيراً كبيراً في مصر، فهي جزء من حضارات الشرق العربي القديم ومن التراث الحضاري المصري، وقد انتهت الدولة المصرية الفرعونية كدولة ونظام سياسي، إلا أن حضاراتها ما زالت موجودة إلى اليوم، وتاريخها مستمر كجزء من تاريخ حضارات الشرق القديم وتاريخ البشرية.

ظهر في الفكر السياسي المصري المعاصر، التيار الفرعوني والذي استند في فكره السياسي إلى الحضارة والتاريخ الفرعوني، ويعد هذا التيار من أقوى التيارات الفكرية السياسية المعادية للقومية العربية في مصر، ويعدَّ أنصار هذا التيار أن الحضارات التي قامت في مصر أجنبية وليست مصرية، ولا بد من تركها والعودة إلى الحضارة الفرعونية، وأن الحضارات التي جاءت بعد الحضارة الفرعونية ليست جزءاً من مصر، بل من الحكم الأجنبي لمصر، ومن أبرز أنصار هذا التيار محمد عبدالله عنان، وحسن صبحي، ومرقص سميكة، وسلامة موسى (التكريتي، 2000، ص27:28).

أكد أنصار هذا التيار في كتابتهم، أن الشخصية المصرية الحقيقية تعود إلى الحضارة الفرعونية القديمة، وأن جميع الشعوب التي قدمت إلى مصر من اليونان والرومان والفرس والعرب والترك غزاة حكموا مصر، ولا بد من العودة إلى الشخصية الحقيقية لمصر، وهي الشخصية الفرعونية القديمة (الصايغ، 1959، ص99).

وجدت هذه المطالب قبولاً من الدول الاستعمارية، وقدموا الدعم لتكريس وجودها، وكان الفرنسيون أول البادئين، ثم البريطانيين، فقد كانت أهدافهم تتركز على تفتيت الأمة العربية إلى

أجزاء صغيرة، وإيجاد كيانات سياسية متناقضة، قائمة على أسس طائفية أو مذهبية أو عنصرية، تمنع أي محاولة لتحقيق الوحدة العربية، وتهيئة المناخ لوجود الكيان الإسرائيلي (عفلق، 1984، ص168).

انتشر التيار الفرعوني بشكل واسع بين المتطرفين الأقباط (عمارة، 1967، ص245)؛ المرتبطين بالغرب وخاصة بريطانيا، ومن أهدافهم تمجيد التاريخ الفرعوني، والانفصال عن العرب، ولتحقيق مطالبهم تم تأسيس العديد من المؤسسات والجمعيات: منها الجمعية الخيرية القبطية، ثم إنشاء حزب سياسي باسم ."الحزب المصري"، بينما كانت فئة أخرى من الأقباط تؤيد التيار القومي العربي الذي ساهم في خدمة مصر والعروبة، ومن أبرز قيادته مكرم عبيد وهو أحد قادة حزب الوفد، ومن أشهر مقولاته السياسية "أنا مسلم وطناً ومسيحي دينا" (التكريتي، 2000، ص30-32).

تقدم اخنوع فانوس المحامي لمشروع تأسيس" الحزب المصري"، بطلب تأسيس حزب سياسي عام 1908، والهدف المعلن للحزب هو حماية الأقلية القبطية في مصر، وإيجاد حزب سياسي يمثلهم، في ظل هيمنة الاتجاه الإسلامي الحاد للحزب الوطني، أما الهدف الأساسي للحزب طمس عروبة مصر، والتصدي للتيار القومي العروبي (الصايغ، 1959، ص100).

يستند التيار الفرعوني على عدة عناصر، اللغة، والحضارة الفرعونية، والثقافة الفرعونية، والديانة الفرعونية، والإقليم الفرعوني، والأصل الفرعوني (الحصري، 1984، ص76)، (التكريتي، 2000، ص30-34) وفيما يلي عرض وتحليل عناصر التيار الفرعوني:

الأصل الفرعوني، كتبت "جاستون ماسبيرو" عن الأصول الفرعونية للأقباط في مصر، وذلك لتعزيز الانقسام والتفرقة بين المصريين فقالت: "احتفظوا بشكلهم الجسمي وبعاداتهم وبلغتهم. ويبدو أن أصولهم ضائعة في عهود سحيقة، ولون بشرتهم أشبه بلون بشرة الأحباش، ووجوههم ممتلئة من غير انتفاخ. "، كذلك جاء في مؤلفات العلماء الغرب" لقد كان الرهبان المصريون على درجة عظيمة من البسالة، لأنهم كانوا كلهم مصريين صحيحين لم يختلطوا بالأجانب. " (يوسف، 1984، ص196:197).

بالرغم من جهل حقيقة السكان الأوائل لمصر، يؤكد بعض الباحثين أن الاثار التي وجدت في مصر، تدل على أن هناك عناصر آسيوية سكنت مصر، تعود إلى الجنس العربي وفقاً

للمصادر الآتية، تاريخ مصر من أقدم العصور إلى الفتح الفارسي لكاتبه "جيمس هنري بريستيد"، وكتاب الأثر الجليل لسكان وادي النيل للعالم الأثري "أحمد نجيب"، وكتاب تاريخ الجنسية المصرية للكاتب "جبرائيل هانوتو" (دروزة، 1988، ص243-246).

يتوقف ساطع الحصري عند قضية الأصل والدم وادعاء أنصار التيار الفرعوني، بأن أغلبية المصريين ينتمون إلى المصريين القدماء، وليس للعرب و يفترض ذلك صحيحاً، ويقول " إن جميع الأبحاث العلمية تدل على أنه لا يوجد على وجه البسيطة أمة خالصة الدم . حتى الأمة الفرنسية التي سبقت جميع الأمم الأوروبية في طريق الوحدة والاستقرار ، لا تدعي بوحدة الأصل والدم ، وعلماؤها يعترفون بأن الأجناس التي دخلت في تركيبها بالعشرات" (الحصري، 1984، ص78) .

إذا أردنا العودة إلى الآثار التاريخية، نجد أن الأصول العربية والآسيوية ممزوجة بالعرق الفرعوني، وإذا قبلنا برأي التيار الفرعوني، فإنه من خلال موقف ساطع الحصري يبين لنا غياب العرق الفرعوني وخاصة أن العرب متواجدون في مصر منذ الفتح العربي، واندمجوا فيها وأصبحوا أغلبية سكان مصر، أما إذا عدنا للأبحاث العلمية التي تؤكد عدم وجود أمة خالصة الدم، فذلك يعني أن العرق الفرعوني انتهي، عندما امتزج بالعرق الإغريقي ثم الروماني ثم العربي.

اللغة الفرعونية، يوجد تشابه بين اللغة المصرية القديمة واللغة العربية، وذلك من خلال الوصول إلى عشرة آلاف كلمة متشابهة بين اللغتين، وتوصل إلى نتيجة أن أصل اللغتين لغة واحدة، ويقول محمد العزب موسى، أن اللغة المصرية القديمة التي كتبت بالهيروغليفية تشبه اللغة السامية، ويتفق أحمد كمال، وسليم حسن، ومحرم كمال، على أن اللغة المصرية القديمة، تتشابه مع اللغة السامية، ويتفق المؤرخ التركي "أحمد رفيق" مع "جوستاف لوبون" مؤلف كتاب الحضارة المصرية، بأن اللغة المصرية واللغات القديمة ذات أصل واحد (الاخناوي، 1993، ص168:169).

الديانة الفرعونية، أصبحت الديانة الفرعونية، جزء من التاريخ الحضاري لمصر، ولا يوجد لها معتنقون اليوم، فقد جاءت المسيحية إلى مصر، وانتشرت فيها وأُطلق على المسيحيين المصريين الأقباط، وعندما فتحها العرب انتشر فيها الإسلام، وأصبح الغالبية العظمى من السكان يعتنقون الدين الإسلامي (يوسف وآخرون، 1984، ص194-200).

يطالب أنصار التيار الفرعوني – طه حسين، ومرقص سميكة، وسلامة موسي – بالعودة إلى عهد الفراعنة والعزلة عن الوطن العربي؛ بينما تاريخ الفراعنة يثبت أن الدولة الفرعونية في مصر لم تكن تعيش بمعزل عن المحيط الإقليمي والدولي، فقد وجدت آثار فرعونية تدل على علاقات مصرية مع الحيثيين في آسيا الوسطى، وأن الدولة الحيثية كانت تحاول السيطرة على الشام وفلسطين من أجل تهديد مصر، لكن الفراعنة كانوا دائماً يوجهون ضربات متتالية لمنع سيطرتهم على الشام وفلسطين، وقد استطاع الفراعنة فرض معاهدة دولية على الحيثيين، تجبرهم على الاعتراف بالنفوذ المصري في الشام وفلسطين (عبد الحليم، ص69–83).

إن ادعاء أنصار التيار الفرعوني بالانعزال عن الوطن العربي ليس له أي أسس تاريخية كما يَّدعون؛ لأن التاريخ أثبت لنا اهتمام الفراعنة بالعلاقات الخارجية، وتأمين الحماية لمصر، واستخدم الفراعنة الأدوات العسكرية والدبلوماسية من أجل تحقيق أهدافهم، وهذا يعني أن السياسة الفرعونية تسعى دائماً إلى الاهتمام الإقليمي والدولي، وهذا يتناقض مع موقف أنصار التيار الفرعوني، المطالب بالانعزال عما يحدث في الوطن العربي وخاصة فلسطين.

بقي التيار الفرعوني داخل دائرة مغلقة ، ولم يخرج عن فئة المثقفين والأقلية القبطية ، لينتشر بين الشعب المصري ويتحول إلى تيار جماهيري (الجندي، 1971، ص 298:299).

إن المصريين حالياً لا يفهمون شيئاً عن اللغة الفرعونية ، ولا يؤمنون بما كان يؤمن به الفراعنة، وليس من المعقول السير وراء العهود المندثرة، لكنه يحق لهم الافتخار بحضاراتهم الفرعونية ، ولا يحق لهم أن ينكروا العروبة، وعلى أنصار التيار الفرعوني أن يعلموا أن الحضارة الفرعونية مثل الحضارات الأخرى الآشورية والسومرية والفينيقية انتهت وماتت، أما العروبة فهي تختلف عنهم " إنها لم تكن من نوع "الماضي المحنط "، بل هي من نوع "الحاضر الحي". ولا نغالي إذا قلنا: إنها تتدفق حيوية ، منذ أن استفاقت من سباتها العميق"، " إنها لم تكن خاتمة لماضٍ سحيق، بل هي فاتحة لمستقبل باهر " (الحصري، 1985، ص82).

2.3.2 التيار الأورومتوسطي

تُعدَّ الفكرة الأورومتوسطية من التيارات الفكرية، التي تهدف إلى عزل مصر عن العالم الإسلامي والعربي وإلحاقها بفرنسا، والفكرة الأورومتوسطية وليدة النزعة الاستعمارية الفرنسية

والتي تهدف إلى السيطرة على مصر و المغرب العربي والساحل الشرقي للبحر المتوسط ، وتوحيد هذه الأقطار تحت الهيمنة الفرنسية، وتصبح جزءاً من فرنسا الكبرى ، وعدّ البعض أن جذور الأورمتوسطية تعود إلى الحملة الفرنسية على مصر، وأن نابليون كثّف جهوده من أجل تطبيقها، وبالرغم من فشل الحملة عسكرياً وسياسياً، إلا أنها نجحت في ترك بصمتها فكرياً (التكريتي ، 2000 ، ص37-38).

خرج الإسكندر الأكبر من بلاد الإغريق (اليونان)، لتوسيع مملكته واستطاع هزيمة الفرس عام (333ق م)، ثم دخل مصر واستطاع طرد الفرس، وبدأ بنشر الحضارة الإغريقية، وأسس مدينة الإسكندرية وأصبح حاكماً عليها حتى توفى، وسعى الإسكندر من خلال فتوحاته تحقيق حلمه بتوحيد أوروبا وآسيا، ومصر جزء من هذا الحلم المرجو تحققه، لكنه انتهى بوفاته، واستمر خلفاؤه في الحكم حتى عام (30 ق م)، وقد تأثرت الحضارة المصرية بالحضارة الإغريقية، وتأثر الإغريق بالحضارة المصرية (بل، 1973، ص37-89).

أنهى الرومان حكم الإغريق عام (30ق م)، وأصبحت مصر جزءاً من الإمبراطورية الرومانية، واستمرت سياسة الرومان في مصر، كما في عهد الإغريق، وقاموا ببناء العديد من المدن، ونقلوا الحضارة الرومانية إلى مصر، لكن دون تأثير واسع بين المصريين، واتبعوا سياسة التمييز بين السكان من أصول رومانية وإغريقية ومصرية (فرح، 2002، ص162-225).

أدى ضعف الإمبراطورية الرومانية إلى انقسامها، وأصبحت إمبراطوريتين، الإمبراطورية الرومانية في روما، والإمبراطورية البيزنطية في القسطنطينية (اسطنبول اليوم)، وأصبحت مصر جزءاً من الإمبراطورية الوليدة بيزنطة، وبقيت حتى استطاع العرب فتح مصر عام (642م) و بانهيار الحكم البيزنطي في مصر، تنتقل مصر من الحكم الغربي الأوروبي إلى الحكم الآسيوي العربي (بل، 1973، ص155-197).

استطاع السلطان العثماني محمد الفاتح دخول القسطنطينية عام(1453)، وإنهاء الحكم البيزنطي، وأصبحت جزءاً من بلاد المسلمين وفي عام(1517) تمكن العثمانيون من دخول مصر، وإنهاء الحكم المملوكي (القوصي ، 1997، ص 233-235).

جاءت الحملة الفرنسية إلى مصر في أواخر القرن الثامن عشر بقيادة نابليون بونابرت من أجل السيطرة عليها، وتحويلها إلى مستعمرة فرنسية وربطها بفرنسا إلى الأبد، لكن هذه الأهداف لم تكن وليدة طموح نابليون بونابرت، فقد وصلت مصر حملة فرنسية بقيادة لويس التاسع في القرن الثالث عشر(1249)، ونزلت دمياط لكنها فشلت في تحقيق أهدافها، كذلك فشلت حملة نابليون بونابرت التي استمرت ما بين عامي (1798-1801) (صبحي، 1965، ص10-23).

من ضمن أهداف الحملة الفرنسية، إحداث تغيرات جذرية في بنية المجتمع المصري وعقله وفكره، بحيث يصبح الشعب المصرية بعيد عن الإسلام، وجزءاً من فرنسا وأوروبا، ومن أجل إحداث ذلك أرسلت فرنسا مع الحملة الفرنسية بعثة علمية تقوم بإجراء مسح شامل للمجتمع المصري، من أجل إحداث التغيير المنشود، وبدأت فرنسا بنشر أفكارها الاستعمارية من خلال شعار " مصر للمصريين "، التي تنادي بعزل مصر عن العالم الإسلامي، وقد برر بونابرت حملته برغبة الولايات العربية التابعة للدولة العثمانية بالاستقلال (المجدوب، 1993، ص87-90).

وجد تبرير بونابرت قبولاً من لويس عوض، فقد حاول إضفاء صفات الصدق والموضوعية والواقعية، على أهداف نابليون من الحملة الفرنسية على مصر "ما كان ليبني أحكامه ومشروعاته السياسية والعسكرية على أوهام من صنع خياله أو من صنع خيال الغير ، وما كان ليصور الوطن العربي في صورة المجتمع الكبير القلق المنتظر لظهور المخلص له من براثن الأتراك العثمانيين ، لولا أنه قد تجمع لديه من التقارير الموضوعية والشواهد اليقينية وشهادات المؤرخين" (المجذوب، 1993، ص92:93).

نستنتج مما سبق أن فرنسا أرادت غزو مصر ليست عسكرياً وليس من أجل الهيمنة فقط، بل غزوها فكرياً ونشر ثقافتها، وبالفعل فقد تأثر لويس عوض بالحملة الفرنسية، وبأهداف نابليون؛ وقد تأثر طه حسين بالأفكار الفرنسية، خاصة ربط مصر بالفكر الأوربي، ورفض أي هوية عربية إسلامية (الديفيدي العربي، 2007).

تأثر الخديوي إسماعيل بالحضارة الأوربية وأُعجب بها، فقال كلمته المشهورة: " إن مصر قطعة من أوروبا "، فقد كانت كلماته نتيجة تأثر مصر بالحضارة الأوروبية منذ عهد محمد علي، الذي تأثر بالحضارة الأوروبية، وبدأ بإرسال البعثات العلمية إلى أوروبا، ونقل الحضارة الأوروبية إلى مصر(عبد الله، 1975، ص54).

وقد انتشرت الأفكار الغربية من خلال الأحزاب الليبرالية المرتبطة بالاستعمار البريطاني، وأراد أنصار هذا التيار أن تصبح مصر جزءاً من حضارته وتنظيمه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وعبر عن ذلك موسى سلامة(1887-1958)، أحد أبرز مفكري هذا التيار، بمطالبة المصريين بإقامة العلاقات والروابط مع أوروبا، وعزل مصر عن الوطن العربي والإسلامي، إلا أن الشعب المصري قاوم هذه الأفكار، وقاوم الاستعمار الأوروبي، وأعلن وقوفه بجانب التيار العربي والقضية الفلسطينية (فاسيلييف، 1994، ص264-269).

وقد بالغ موسى سلامة في كرهه للعالم العربي والإسلامي، إلى حد وصفه أن المصريين والأوربيين من أصل ودم واحد وثقافة مشتركة، وأكد أن الأمة المصرية من السلالة الأوروبية، ووجوب الالتحاق بأوروبا ، وتجنب الثقافة الشرقية التي تحمل في طياتها التخلف والذل والعبودية، وقال: إن الدم الشرقي تسرب إليهم من خلال العرب والمماليك والأتراك، وبالرغم من ذلك أكد على نقائهم العرقي والاحتفاظ بالعرق الأوروبي (التكريتي، 2000، ص40:41).

من أبرز مؤيدي التيار الأورمتوسطي أيضاً طه حسين، الذي تحدث في كتابه عن الارتباط التاريخي لمصر بالغرب ثقافياً وليس جغرافياً، وعدّ هذا الارتباط هو السبيل لوحدة السياسة بين دول البحر المتوسط، وتحدث عن الارتباط بين مصر والعقل الغربي الأوروبي وليس الشرق العربي، وفي الوقت نفسه تحدث عن ارتباط مصر بالشرق القريب، فيما يعرف اليوم بفلسطين والشام والعراق، ويؤكد على تأثير الإغريق في الحضارة المصرية، وتأثير الحضارة المصرية على الإغريق، ويرفض التقارب بين الدول على أسس تاريخية ودينية واقتصادية وجغرافية ولغوية، وعدّ أن الثقافة هي أساس تكوين الاتحاد السياسي بين الدول (حسين، 1938، ص18-23).

كان تأثير الفكر الاستعماري الغربي واضحاً على طه حسين، من خلال تبنيه الثقافة للوحدة السياسية، وهذا ما سعى إليه الاستعمار الفرنسي من أجل ربط دول البحر المتوسط بفرنسا، بل وظف طه حسين التاريخ من أجل تبرير فكره، وذلك بالرجوع إلى الحقبة الإغريقية في مصر وتأثيرها على مصر، وتجاهل الحضارة المصرية قبل وجود الإغريق، وتجاهل تأثير الفتح العربي الإسلامي لمصر، والذي أصبحت مصر بعد إنهاء الحكم البيزنطي جزءاً من حضارات الشرق، والتي شهدت قمة ازدهار، في الوقت الذي كانت فيه ثقافته الغربية تعيش الظلمات في العصور الوسطى.

صادر طه حسين حق الشعب المصري في انتمائه، وأراد بفكره إلحاق الشعب المصري إلى ما يريد، فهو أعجب وتأثر بالحضارة الغربية ويريد ذلك للمصريين، ورفض جميع الروابط التي تربط الأمة المصرية بالوطن العربي، بالرغم من إقراره ارتباط مصر في العصور القديمة بالشرق القريب وبالدول العربية، كما تجاهل حقوق المصريين في اختيار انتمائهم الفكري والسياسي، فالأمة المصرية تتحدث اللغة العربية، والغالبية منها تعتنق الدين الإسلامي، وهي مرتبطة بالوطن العربي عرقياً واقتصادياً وجغرافياً وسياسياً وتاريخياً وثقافياً، وما كان تأثير الفكر الغربي إلا على نخبة ثقافية وممن ارتبط بالمصالح الغربية.

يقول حسين مؤنس في كتابه "مصر ورسالتها" نقلاً فاسيليف: "إن ما نسميه اليوم بحضارة الغرب ليست في الواقع سوى الحضارة المصرية القديمة التي تتطور في اتجاه ثابت وصحيح" (فاسيلييف، 1994، ص226)؛ وبذلك يصبغ مصر بصبغة البحر المتوسط ويصف علاقة مصر بالبحر المتوسط بالديمومة، مقارنة بصلة مصر مع أفريقيا وآسيا، ويقول في كتابه " إن تاريخ مصر، هو تاريخ البحر الابيض المتوسط علي وجه التقريب" (التكريتي، 2000، ص39).

من أهم الأهداف الفكرة الأورمتوسطية هي إلغاء الوحدة العربية، وتفتيت الوطن العربي إلى كيانات متعددة، وإيجاد واقع جغرافي جديد في المنطقة من أجل استيعاب المشروع الاستعماري الأوروبي، وهو إقامة دولة لليهود في فلسطين (إسرائيل)، وتكوين العلاقات في المنطقة بين الأقطار العربية ومصر، والعلاقات بين مصر وتركيا وفرنسا، ويكون للكيان الجديد (إسرائيل) علاقات مع مصر متساوية، مثل علاقات مصر بالأقطار العربية (عبدالله، 1975، ص47:46).

انتساب مصر إلى شاطئ البحر المتوسط لا يعني الانتساب إلى رابطة سياسية في يوم من الأيام، وقد حكم الرومان الدول المطلة على البحر المتوسط، وأصبح بحيرة رومانية، لكنهم فشلوا في تحقيق الاندماج بين شعوب الإمبراطورية المطلة على البحر المتوسط، كما أن علاقات مصر مع ليبيا ودول المغرب العربي لا تتم على أساس وقوعهما على البحر المتوسط، وإنما على أساس التاريخ والثقافة واللغة ومن أجل إنهاء فكرة العروبة، نشر الاستعمار الأوروبي مقولة " لا علاقة بينكم وبين العرب، أنتم من شعوب البحر المتوسط مثلنا " (الحصري، 1985، ص73:72).

تُعدّ فكرة التيار الأورومتوسطي، فكرة غربية، ولدت من أجل تحقيق الأهداف الاستعمارية الأوروبية في مصر والوطن العربي، ومن أجل منع قيام وحدة عربية، واستيعاب (إسرائيل) كدولة من دول البحر المتوسط، والتعايش معها على أساس الرابطة الأورمتوسطية.

4.2 الخاتمة

ساد مصر العديد من التيارات الفكرية السياسية قبيل ثورة 23 يوليو، وهي نوعان، التيار الوحدوي، والتيار الانعزالي، وقد استطاع التيار الوحدوي، المتمثل بالتيار القومي العربي والتيار الإسلامي الانتشار بين الجماهير المصرية، ومواجهة التيارات الانعزالية، فقد واجه التيار القومي العربي في مصر تحديات داخلية وخارجية، مما جعله أضعف من التيار القومي العربي في المشرق العربي، فقد عملت بريطانيا على عزل مصر عن الوطن العربي وترسيخ حدودها الانعزالية، ودعمت بريطانيا التيارات الانعزالية التي تدعو مصر للابتعاد عن الوطن العربي والإسلامي، كما واجه التيار القومي تحديات من التيار الإسلامي، الذي عدَّ القومية بدعة أوروبية.

الفصل الثالث

القومية العربية وأثرها في السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية في عهد عبد الناصر

1.3 المقدمة

ارتبطت مصر بالقضية الفلسطينية تاريخياً، فلما أعلنت بريطانيا عن تصريح بلفور بإقامة وطن قومي لليهود عام 1917، خرج الشعب المصري منددا بالتصريح، ومن بينهم الشاب عبد الناصر الذي اعتنق الفكر القومي، وأصبحت القومية في عهده أيديولوجيا رسمية لمصر، والتي ربطت مصيرها بمصير القضية الفلسطينية، وشهدت القومية العربية عدة تحديات في مصر، منها : حلف بغداد، ومبدأ أيزنهاور، وحرب عام 1967، وانهيار الوحدة المصرية السورية، والمشروع الإسلامي، ومن ثم وفاة عبد الناصر.

تأثرت السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية بالبيئة الداخلية متمثلة بالوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والبيئة الدولية متمثلة بالعلاقات المصرية الروسية، والعلاقات المصرية الأمريكية.

أعطت مصر في عهد عبد الناصر الدائرة العربية أولوية في سياستها الخارجية، وكان أول صدام لها الوجود الاستعماري اليهودي في فلسطين، وفي هذا الفصل سوف يتم تحليل تأثير القومية علي السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية، ويشمل التحليل أربع أدوات رئيسة، وهي : الأداة الدبلوماسية، والأداة العسكرية، والأداة الاقتصادية، والأداة الإعلامية.

2.3 القومية العربية في عهد عبد الناصر

1.2.3 القومية العربية والقضية الفلسطينية(الناصرية)

يؤمن عبد الناصر بأن مصر جزء من الأمة العربية، وربط بين مصالح مصر ومصالح الأمة العربية، وأكد أن مصر دولة عربية وهذا هو قدرها، ولن تستطيع الهروب منه، لذلك عليها أن تلعب دوراً هاماً في الوطن العربي والتصدي للخطط الاستعمارية التي تسعى إلى إخراج مصر من دائرة الصراع العربي (الإسرائيلي)، وإبعادها عن القضية الفلسطينية وعن القيادة القومية للأمة العربية ، وحصر نشاطها داخل حدود مصر القطرية ، وهذا ما رفضه عبد الناصر (فريد، 1979، ص116-119).

لعبت القضية الفلسطينية دوراً مؤثراً في تعميق الروابط والشعور القومي العربي لدى الشعب العربي المصري، وساهمت القضية الفلسطينية بتطوراتها وظروفها المعقدة وصراعها ضد الاستعمار البريطاني والإسرائيلي، بربط الحركة القومية العربية في مصر بالحركات القومية التحررية في باقي الدول العربية، وقد أدركت الحركات التحررية القومية العربية وحدة الجبهة الاستعمارية التي تقف في مواجهتها، وأصبحت مقتنعة بضرورة التنسيق والتوحد الكامل لمواجهة العدو الاستعماري (الرحمان، 1980، ص79).

لقد ارتبطت القومية في مصر بشخصية عبد الناصر، وأُطلق علي التيار القومي في مصر اسم الناصرية، وفيما يلي ثلاثة محاور للتعرف على الناصرية:

1.2.3.1 تطور الفكر السياسي لعبد الناصر

بدأ عبد الناصر العمل السياسي في مرحلة مبكرة من عمره عام 1930، وكان عمره اثنَي عشرة سنة؛ فقد شارك في مظاهرات مناهضة للاستعمار البريطاني، ثم بدأ دراسة جميع أنواع الكتب التي ساهمت في تطور ثقافته السياسية، وفي عام 1935، شارك عبد الناصر بالمظاهرات المنددة بالرفض البريطاني لتطبيق دستور عام 1923، لكنه لم يشارك بصفته الشخصية بل كونه رئيس اللجنة الطلابية الثانوية، وتصدت القوات الإنجليزية للمظاهرة، وقد أُصِيب عبد الناصر برصاصة لكنه نجا من الموت (دومال–لورڤا، 1979، ص47–49).

يرتكز تفكير عبد الناصر على تحرير مصر من الإنجليز، و الثورة الشاملة على الاستعمار والإقطاع والملكية والعبودية، والسعي للحصول على الحرية، وهي الحق الطبيعي للمصريين، وقد تأثرت أفكاره بالتاريخ، وخاصة تاريخ مصر منذ الفراعنة فالبطالمة والرومان والمماليك والأتراك وأسرة محمد علي، ثم الاحتلال البريطاني (واصل، 2000، ص669).

اقتنع عبد الناصر بأن أي عملية تغيير في مصر لا تتم بطرد الإنجليز فقط، وإنما بإحداث تغيير جذري في مصر في المجالات كافة، منها طرد الاحتلال، وتغيير البنية الاجتماعية، ومحاربة الثقافة الاستبدادية، ونشر ثقافة تحررية من أجل الوصول إلى الحرية.

تخرج عبد الناصر من الثانوية العامة عام 1936، وتقدم للكلية الحربية وتم رفضه، ثم التحق بكلية الحقوق بجامعة الملك فؤاد الأول واستمر فيها حتي عام 1937 (فاتكيوتس، 1992،

ص38)؛ وفي عام 1937 تم قَبول عبد الناصر في الكلية الحربية (ليتل، 1959 ، ص274)؛ و قد ساهم قبوله في الكلية الحربية في تطور فكره السياسي، فقد اكتسب ثقافة علمية وعسكرية واستراتيجية من خلال الدراسات والقراءات التي درسها في الكلية الحربية، كما أنه استمر في ممارسة نشاطه السياسي داخل الجيش، واستطاع الوصول إلى الحكم (نصر، 1981، ص91).

تخرج عبد الناصر ضابطاً برتبة ملازم، ثم تم تعينه مدرساً بالكلية الحربية برتبة اليوزباشي و قبيل حرب 1948 حصل على دورة أركان حرب (فهمي، ص21).

2.1.2.3 عبد الناصر والقومية العربية

برزت القومية العربية لتؤكد أن العرب أمة وكيان واحد، وتهدف إلى تحقيق الحرية والكرامة للأمة العربية، وقد حرص الاستعمار علي تفكيكها وتقطيع أوصالها، لأنها تعمل علي توعية الجماهير، وتعزيز التضامن العربي؛ فهي تعني الحياة والوحدة والأمل والمستقبل للأمة العربية، و الانهيار والقضاء علي الاستعمار، وقد تجاوبت معها الأمة العربية في أرجاء الدول العربية كافة، وقد وصف عبد الناصر القومية العربية بأنها " أصبحت حقيقة واقعة، كل عربي يشعر اليوم أنها طريق سلامته، وطريق أمنه، وطريق وجوده، وطريق كرامته " (جمعة، 1959، ص81-88).

نتيجة السياسة الاستعمارية في الوطن العربي القائمة على استغلال الموارد الاقتصادية والهيمنة عليه، وحرمانه من موارده ومصادرة حريته وكرامته وحقوقه؛ بدأت الأمة العربية تطالب بالتحرر من الاستعمار وتنادي بالوحدة وقد أشار عبد الناصر إلى ذلك بقوله حرفياً " دي الوحدة اللي طلعنا عليها واحنا صغيرين، وكانت مداركنا محدودة وبنمشي في الشوارع ونقول : تحيا الوحدة، يسقط وعد بلفور، تسقط فرنسا . . . أيام ما كانوا بيضربوا دمشق وبيضربوا بيروت . . . وأيام ما كانوا بيضربوا سوريا وبيضربوا لبنان، كنا لسا في المدارس الثانوي أو في الابتدائي بنطلع ونقول : تحيا الوحدة العربية ، تسقط بريطانيا، أيام ما كانت الثورات اللي كانت بتحصل في فلسطين . . " (التكريتي، 2000، ص 69).

يتبين من ذلك، أن حلم تحقيق الوحدة العربية في فكر عبد الناصر منذ طفولته، ولم يكن مجرد فكر وشعارات، بل خرج يسعي لتحقيقه وينادي بطرد الاستعمار الذي يحارب الوحدة، والتي تعني قوة الأمة العربية قدرتها على حماية تراب الوطن العربي.

عمل عبد الناصر مدرساً في كلية أركان حرب عام 1951، ودرس المشكلات الاستراتيجية التي تتعلق بـ(الشرق الأوسط) ، ودرس تاريخ العرب منذ أقدم العصور، وأدرك قيمة الوحدة والتماسك للأمة العربية، وقدرتها علي التصدي للاستعمار والغزاة ، وأدرك ثمن التفرقة بين الأمة العربية التي أدت إلى وقوعها فريسة للاستعمار والسيطرة الأجنبية، وتوصل عبد الناصر إلى أن سلامة مصر والدفاع عنها مرتبط بأجزاء الوطن العربي كافة، وبتحقيق وحدة عربية، (ظاهر، 1992، ص153).

لم تكن ثورة23 يوليو 1952 تغيراً وثورةً في مصر فقط، بل كانت تغيُّراً ثورياً يشمل الدول العربية الأخرى، وقد ارتبط التغُّير في مصر والدول العربية بالقومية العربية، وتولت مصر بقيادة عبد الناصر قيادة الثورة العربية، فقد كانت الجماهير تدين بالولاء له من المحيط إلى الخليج (دياب، 1975، ص15:16)؛ و أخذت الثورة على عاتقها الوحدة وعدم الانفصال عن تاريخ وكفاح الأمة العربية ما منح الثورة قوة تأثير على الوطن العربي (دياب، 1975، ص71).

عبَّر عبد الناصر في خطاب له بتاريخ 29مايو1954م في نادي الضباط بالقاهرة عن الشعور القومي والوحدة العربية فقال: " أشكر لكم هذه الفرصة التي أتاحت لخيال كنت اتخيله دائماً أن يكون حقيقة واقعة"؛ فما هو الخيال الذي يسعى إليه عبد الناصر؟، وماهي الحقيقة التي كان يتمناها؟، "كنت أتخيل دائماً الوطن العربي والقوة العربية ولم تسمح لي الفرصة للاجتماع بالعرب حتى أتيحت لي اليوم" (أحمد، 1995، ص209).

يقول عبد الناصر: "الحقيقة أنني لم أتمكن من التفرقة بينكم، أي بين الجزائري والعراقي، أو بين الأردني والسوري . ولم أتمكن من أن أفرق بين الأسماء والأقطار، فكلكم قد اجتمع تحت اسم واحد هو العروبة، وقد شعرت في الوقت نفسه شعوراً قوياً بالأخوة لكم لأني أخ يقف بين إخوته، أخ في الدين وفي القومية والمشاعر والأهداف." (أحمد، 1995، ص209).

آمن عبد الناصر بالقومية قبل وصوله إلى الحكم، وكان فكره السياسي يتجه نحو القومية والوحدة العربية، وهذا يعني أن عبد الناصر عندما قاد ثورة 23 يوليو عام 1956 لم تكن من أجل مصر فقط، بل من أجل ترجمة خياله وحلمه إلى واقع ،وهو الوصول إلى الوحدة العربية.

تولى عبد الناصر قيادة مجلس الثورة ورئاسة الجمهورية ورئاسة الوزارة في مصر في أبريل 1954، بدلاً من اللواء محمد نجيب (أبو الفضل، 1994، ص179)؛ وبدأت القومية العربية

بالصعود في خطابات الرئيس عبد الناصر منذ عام 1955 (نصر، 1981، ص209)؛ وتم انتخاب عبد الناصر رئيساً لجمهورية مصر العربية عام 1956 وفقاً لدستور يناير 1956، والذي ينص أيضاً في مادته الأولي، بأن مصر دولة عربية مستقلة ذات سيادة، والشعب المصري جزء من الأمة العربية، وهو أول دستور مصري يقر بأن مصر جزء من الأمة العربية، وبهذا وضع أسس القومية العربية في مصر (الرافعي، 1989، ص247:249).

نستنتج مما سبق، أن القومية العربية أصبحت الأيديولوجيا الرسمية لمصر وفقاً لدستور عام 1956، والقوة الضاغطة والمؤثرة على السياسة الخارجية المصرية تجاه الوطن العربي، وأصبحت مصر جزءًا من الأمة العربية.

3.1.2.3 عبد الناصر والقضية الفلسطينية

يقول عبد الناصر: إن طلائع الوعي العربي بدأت تتسلل إلى تفكيري وأنا في الثانوية العامة، إذ كنت أخرج في الثاني من نوفمبر من كل عام احتجاجاً على تصريح بلفور، الذي منحته بريطانيا لليهود من أجل إقامة وطن قومي لهم بفلسطين (عبد الناصر، ص54)؛ وقد عرض عبد الناصر المساعدة على الحاج أمين الحسيني للمشاركة بالقتال بجانب الفلسطينيين قبل دخول الجيش المصري (براش، 1987، ص98)؛ ثم شارك في حرب فلسطين عام 1948 بصفته ضابطاً بالجيش المصري (فهمي، ص21).

واعتبر عبد الناصر حرب 1948 نقطة تحول في وعيه القومي؛ إذ أيقظت الشعور لديه بوَحدة المصير بين القضية الفلسطينية ومصر، وقد وصف ذلك في كتابه (فلسفة الثورة) "ولما بدأت أِزمة فلسطين ، كنت مقتنعاً في أعماقي بأن القتال في فلسطين ليس قتالاً في أرض عربية ، وليس انسياقاً وراء عاطفة، وإنما واجب يحتميه الدفاع عن النفس" (عبد الناصر، 1953، ص70)؛ واعتبر محمد حسنين هيكل حرب فلسطين وقضية الأسلحة الفاسدة، بداية الوعي القومي لعبد الناصر (مطر، 1975، ص98:99).

كانت القضية الفلسطينية من ضمن النشاطات السياسية لعبد الناصر منذ شبابه؛ أي قبل حرب فلسطين وقبل دخوله الكلية الحربية؛ فمشاركة عبد الناصر في المظاهرات المنددة بتصريح

بلفور(الذي يعطي وطناً قومياً لليهود في فلسطين) يدل على أن الفكر القومي تسلل إلى فكره السياسي منذ شبابه.

2.2.3 القومية العربية في عهد عبد الناصر كأيديولوجيا رسمية للدولة

يمكن تقسيم القومية في عهد عبد الناصر إلى مرحلتين، مرحلة قوة القومية العربية وصعودها، ومرحلة ضعف القومية العربية وانحسارها:

1.2.2.3 مرحلة صعود القومية العربية

كان أول اختبار للقومية العربية في رغبة الاستعمار والولايات المتحدة، ربط الدَّول العربية بالسياسة الاستعمارية وإجهاض محاولات النهضة والوحدة العربية والقضاء علي القومية العربية في مهدها، وفيما يلي التحديات التي واجهت القومية العربية :

1.1.2.2.3 حلف بغداد والقومية العربية

تُعدُّ سياسة الأحلاف أحد المظاهر الاستعمارية التي تستخدمها لتنفيذ سياستها وأهدافها، إذ حاولت الولايات المتحدة استخدامها للقضاء علي القومية العربية الناشئة، وهي جزء من مخطط شامل لضرب القومية العربية والعروبة، وخنق الأمة العربية، ومنع محاولات التحرر من الاستعمار، ونشر التفرقة والعداء بين الدول العربية، وإيجاد نخبة سياسية عربية مرتبطة بالاستعمار (بدور وآخرون، ص188:189).

بدأت فكرة حلف بغداد باتفاق تعاوني بين العراق وتركيا في فبراير 1955، ثم انضمت بريطانيا وباكستان وإيران للحلف، أما الولايات المتحدة فأعلنت استعدادها للمشاركة في النشاطات والعمليات العسكرية للحلف، ودعت بريطانيا باقي الدول العربية للمشاركة (منصور واخرون، 1985، ص59).

رفضت مصر المشاركة في الحلف ودعت الدول العربية لمقاطعته، و أعلنت رفضها لأي مشاركة أجنبية لحماية الوطن العربي، وأكدت أن العدو الأول للأمة العربية هو (إسرائيل) والدول الاستعمارية وليست الشيوعية، وقامت بعقد سلسلة اتفاقيات للدفاع المشترك مع السعودية وسوريا و اليمن عام 1955م (هلال، 1989، ص122:123).

يسعى حلف بغداد إلى إجبار العرب على قبول (إسرائيل) كدولة في الوطن العربي، والقضاء علي الشعب العربي في فلسطين، واعتبره عبد الناصر وسيلة استعمارية جديدة لمقاومة القومية العربية، ووسيلة لعودة الاستعمار بشكل قانوني إلى الوطن العربي، واستطاعت القومية العربية تحديد مصير حلف بغداد وإيقافه (جمعة، 1959، ص148-150).

2.1.2.2.3 أزمة السويس والقومية العربية

أعلن عبد الناصر تأميم قناة السويس في 26يوليو 1956، وألقى خطاباً في الاسكندرية بعد إعلان تأميم قناة السويس قائلاً: "إنَّ القومية العربية تتقدم وستنتصر، إنها تسير إلى الأمام وهي تعرف طريقها وتعرف سبيلها . إنها تعرف من هم أعداؤها ومن هم أصدقاؤها وأن قوتها في قوميتها، وأنا اليوم اتجه إلى إخوان لنا . في سوريا .. سوريا العزيزة .. سوريا الشقيقة .. لقد قرروا أن يتحدوا معكم اتحاداً سلمياً عزيزاً كريماً لندعم سوياً مبادئ الكرامة ولنرسي سوياً القومية العربية والوحدة العربية . نرحب بكم أيها الإخوة ، وسنسير معاً أيها الإخوة متحدين بلداً واحداً، وقلباً واحداً ورجلاً واحداً ، لنرسي مبادئ الكرامة الحقيقية استقلالاً سياسياً حقيقياً ، واستقلالاً اقتصادياً حقيقياً ." (لجنة اخترناك، ص1329:1330).

صرح عبد الناصر عام 1956 رسمياً، أن القومية العربية هي التي تُحَرِّك السياسية الخارجية المصرية، وأنها تتقدم وتبني علاقاتها مع أشقائها العرب من أجل الوصول إلي الوحدة العربية، وإقامة دولة عربية تقوم على الاستقلال السياسي والاقتصادي، والحرية والكرامة .

أدت أزمة السويس إلى زيادة التقارب بين الدول العربية والتوجه نحو القومية العربية، وَأبرَزَ العدوان الثلاثي على مصر مدى تلاحم الأمة العربية في مواجهة الأخطار الخارجية (الرافعي، 1989، ص348)؛ وزادت الضغوط علي الدول العربية الموالية للغرب كالعراق والأردن ولبنان، وفي عام 1956 تم تشكيل حكومة أردنية ذات توجهات قومية عربية، سرعان ما قامت بإلغاء معاهدة التحالف مع بريطانيا، واتبعت الأردن سياسة متوافقة مع السياسة المصرية (بريسون ،1985، ص573).

3.1.2.2.3 مبدأ أيزنهاور والقومية العربية

أعلنت الولايات المتحدة عن مشروع أيزنهاور عام 1957، وأعلنت أن هدف المشروع هو حماية دول (الشرق الأوسط) من الخطر الشيوعي، وسد الفراغ الأمني في المنطقة بعد انسحاب

الاستعمار الأوروبي، وعجز الدول القومية في (الشرق الأوسط) من السيطرة على الأمن نتيجة الثورات والانقلابات المتتالية؛ إلا أن القوى القومية كانت ترى أن حماية ترابها القومي وأمنها الإقليمي مسؤوليتها، وليست مسؤولية الدول الخارجية، وتحركت مصر بسرعة وأصدرت بياناً مشتركاً في يناير 1957 مع السعودية وسوريا يؤكد هذا البيان على رفض نظرية الفراغ الأمني في (الشرق الأوسط) (هلال ،1989 ، ص139:138).

استطاعت الولايات المتحدة كسر التحالف العربي المعارض لمشروع أيزنهاور، ونجحت في إقناع السعودية بتعديل موقفها من هذا المشروع (حجاج، 1967، ص168:167)؛ واعتبر عبد الناصر أن مشروع أيزنهاور يسعى إلى إيجاد الفتنة وعدم الثقة بين الدول العربية، وإبعاد الرأي العام الدولي عن القضية الفلسطينية، وربط الدول العربية بحلف أمني واستراتيجي مع (إسرائيل) (سعيد-علوي، 1976، ص19:18).

استطاعت الولايات المتحدة تدريجياً شق الصف العربي، وتوجيه ضربات متتالية للقومية العربية منذ انضمام العراق إلى حلف بغداد عام 1956، وعزله عن الوطن العربي وربطه في فلك السياسة الاستعمارية، ثم إقناع السعودية بقبول مشروع أيزنهاور، وإخراجها من الوطن العربي، ثم خروج الأردن عن القومية العربية وانضمامه إلى هذا المشروع عام 1957 (هلال، 1989، ص142).

4.1.2.2.3 الوحدة بين مصر وسوريا (1958-1961) والقومية العربية

عقد الرئيس المصري عبد الناصر والرئيس السوري شكري القوتلي بقصر القبة في القاهرة اجتماع في فبراير 1958، وتم الاتفاق على قيام دولة واحدة باسم الجمهورية العربية المتحدة (عطا، ص137-140)؛ وأعلن من الشهر نفسه الموافقة علي الوحدة والدستور، وتم تعيين عبد الناصر رئيساً لدولة الوحدة (عبد الكريم، 1991، ص105)؛ وأكد عبد الناصر أن أهداف الجمهورية العربية المتحدة تتمثل في الدفاع عن الأمة العربية، وإظهارها كقوة فاعلة في العالم والمساهمة في حفظ السلام العالمي (جمعة، 1959، ص285).

لم تنجح المحاولات السابقة في القضاء علي القومية العربية، إلا أنها لم تتوقف بل استمرت من أجل القضاء على القومية العربية، حتى بعد ترجمتها إلى واقع متمثل بالجمهورية العربية

المتحدة، فجاءت أول محاولة للقضاء على هذه الجمهورية الوليدة بدعم الدول الاستعمارية تحالف الدول العربية الموالية للغرب لمواجهة الجمهورية العربية المتحدة.

أعلن العراق والأردن قيام الاتحاد الهاشمي في فبراير 1958، رداً علي الوحدة العربية، وقيام الجمهورية العربية المتحدة، وقد أيدت الولايات المتحدة الاتحاد (هلال، 1989، ص160:161)؛ ومارست السعودية ضغوطاً اقتصادية على الأردن من أجل الدخول في اتحاد مع العراق بحيث يكون مناهضاً لسياسة عبد الناصر(ناتنج، 1985، ص269) .

عدَّ عبد الناصر الاتحاد الهاشمي تحدياً للقومية العربية، ومحاولة استعمارية من أجل إسقاط الوحدة العربية (بريسون، 1985، ص522)؛ وفي يوليو 1958 قامت ثورة في العراق ضد النظام الملكي، وتم الإعلان عن الجمهورية العراقية، وأعلنت الجمهورية العراقية اعترافها بالجمهورية العربية المتحدة (صبحي، 1965، ص195:196)؛ وبقيام الجمهورية العراقية وسقوط النظام الملكي؛ يكون قد سقط الحليف الأساسي للولايات المتحدة في الوطن العربي، الذي أعلن دعمه للسياسة الاستعمارية، ومعارضته للقومية العربية منذ حلف بغداد.

استطاعت السياسية المصرية المستندة على القومية العربية مواجهة التحديات، التي حاولت إجهاض محاولات النهوض والوحدة متمثلة بحلف بغداد، ثم أزمة السويس ثم مشروع أيزنهاور ثم الاتحاد الهاشمي العربي، وبهذا خرجت القومية العربية ما بين عامي (1955–1961) منتصرة على أعدائها.

2.2.2.3 تراجع القومية العربية وانحسارها

وصلت القومية العربية إلى ذروتها بالوحدة بين مصر وسوريا عام 1958، ثم دخول اليمن في اتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة، لكنها فشلت في توحيد الدول العربية كافة، كما فشلت في تحقيق تعاون بين الدول العربية كافة ؛ لذلك بدأت القومية العربية بالضعف والانحسار خاصة بعد انهيار الوحدة العربية بين مصر وسوريا، وانفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة عام 1961.

1.2.2.2.3 انهيار الوحدة العربية (سوريا ومصر)

ساهمت مجموعة من العوامل والأسباب في انهيار الوحدة العربية، وانفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة عام 1961 (عبد الكريم، 1991، ص253)؛ ويعني الانفصال فشل التطبيق العملي للوحدة العربية، وعزل مصر عن الوطن العربي و يساهم في تشتت النظام الإقليمي العربي، و استمرار التدخل الأجنبي في الدول العربية والتعامل معها بشكل منفرد (مطر-هلال، 1983، ص69)؛ واستمرت مصر في مشروع الوحدة العربية بالرغم من انفصال سوريا، ولم تدخل مصر في عزلة عن الوطن العربي، وبقيت مصر تعرف باسم (الجمهورية العربية المتحدة) (كير، 1997، ص66).

2.2.2.2.3 القومية العربية والمشروع الإسلامي

لم تتوقف محاولات وقف المد القومي العربي؛ إذ دعت السعودية عام 1965 لتشكيل الحلف الإسلامي، وحاول الملك فيصل استخدام الإسلام لمواجهة المد القومي العربي، وإضعاف مكانة مصر في الوطن العربي، التي ترتكز علي مبادئ القومية، وزيادة نفوذ السعودية التي تقوم على مبادئ الإسلام، ويعطي المشروع الإسلامي السعودية الفرصة لنقد القومية العربية باعتبارها تدعو إلى الإلحاد، وتتناقض مع مبدأ عالمية الإسلام (هلال، 1989، ص184:185).

تَّعدُّ محاولة إنشاء مشروع الحلف الإسلامي من أخطر المحاولات لمواجهة التيار القومي؛ إذ استخدم أنصار هذا المشروع الإسلام للتشهير بالقومية العربية أمام الأمة العربية والإسلامية، وتكفيرها من خلال ربطها بالشيوعية والإلحاد؛ إن تحالف القوميين مع الشيوعيين كان تحالفاً يقوم على المصالح الاستراتيجية، والتي تمثلت في مواجهة الإمبريالية العالمية، وتجاهل أنصار مشروع الحلف الإسلامي خطورة الإمبريالية على العروبة والإسلام؛ حيث سيطرت (إسرائيل) مدعومة من الدول الإمبريالية على فلسطين، وهي أرض إسلامية مقدسة، وليست فقط أرض عربية.

3.2.2.2.3 القومية العربية بعد حرب 1967

قبيل نشوب حرب 5 يونيو عام 1967، وافقت الجمهورية العربية المتحدة على اتفاقية الدفاع المشترك مع سوريا، وتشكيل قيادة عسكرية مشتركة (منصور، ص329)؛ وفي 30 مايو عام

1967، قام الملك حسين بزيارة الجمهورية العربية المتحدة، ووقَّع على ميثاق الدفاع المشترك (كوانت، 1980، ص83)؛ وإعلان موافقة بلاده دخول قوات سعودية وعراقية في حالة الحاجة إليها للدفاع عن الأمة العربية، رغم توتر العلاقات بين الطرفين قبل الحرب، ووصف عبد الناصر ذلك بالقول "ان العرب مهما انقسموا ، فإنهم ينسون كل شيء عندما يتعلق الأمر بالمصير العربي" (تشيرجي، 1993، ص24)؛ وفي 3 يونيو عام 1967، وافق العراق على الدخول في اتفاقية الدفاع المشترك بين الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والأردن (منصور، ص343).

بدأت (إسرائيل) هجومها العسكري على مصر، في 5 يونيو 1967، وخلال الساعات الأولى استطاعت تدمير القوة الجوية المصرية، ثم احتلت سيناء وقطاع غزة والضفة الغربية والجولان، واستمرت الحرب حتى إعلان الطرفين قبولهما قرار مجلس الأمن الذي يدعو لوقف النار، وتم إعلان وقف الحرب في الشهر نفسه (شلبي، 1975، ص46-50).

قرر عبد الناصر التخلي عن الحكم وعن جميع مسؤولياته، في اليوم التالي لقرار وقف اطلاق النار في التاسع من يونيو عام 1967، إلا أن الحشود العربية في مصر والوطن العربي طالبته بالعدول عن قراره، فكلف عبد الناصر البرلمان المصري لبحث الأمر، ورفض البرلمان قرار التنحي، واستمر عبد الناصر رئيساً لمصر (ناتنج، 1993، ص477:478).

حدث تغير جذري على القومية العربية، بعد الهزيمة، فقد تغير موقف الدول العربية المعادية للقومية العربية كالسعودية والأردن ، فانتقلت من موقف العداء للدول القومية إلى الموقف المؤيد، بل ساهمت في دعم التيار القومي، ثم تحسَّنت العلاقات الأردنية المصرية، وساهمت السعودية في تقديم الدعم الاقتصادي لمصر (محافظة وآخرون، 2000، ص625).

كانت الهزيمة ضربة عنيفة للدول العربية كافة، وأدرك العرب المعارضين لسياسة عبد الناصر القومية، أن هزيمة مصر في الحرب، هي هزيمة للأمة العربية وليست لمصر وحدها، و بدأ الرؤساء العرب بالتوافد على القاهرة (فريد، 1979، ص47:48)؛ ولم تستسلم القومية العربية بعد الهزيمة في الحرب أمام المحاولات الاستعمارية للقضاء عليها؛ إذ سارعت مصر لعقد قمة عربية من أجل الحفاظ على النظام العربي والقومية العربية من الانهيار تحت وطأة الهزيمة، والقضاء على المشاعر الانعزالية التي بدأت تتصاعد في مصر (هلال-مطر، 1983، ص89).

استمرت مصر في الوفاء بالتزاماتها القومية، وأكد عبد الناصر عام1969 علي ضرورة الاستمرار في تحقيق حشد عربي شامل؛ من أجل تحُّمل المسؤولية والنتائج المترتبة على أي معركة قادمة مع (إسرائيل)، وإن التحدي الرئيس أمام القومية العربية لا يمكن إزالته بالحل السياسي (فريد، 1979، ص168)، ويعني ذلك أن الأداة العسكرية للقومية العربية لم تنته، وأن مصر بصفتها رائدة للقومية العربية تسعى إلى استعادة الأداة العسكرية في مواجهة (إسرائيل).

أصيبت القومية العربية بحالة من الضعف والتراجع، وعبَّر عن ذلك عبد الناصر بالقول إن: "كل شيء رهن لظروفه ، منقدرش نقلب الكون في يوم وليلة . منقدرش نحسن أحوال كل واحد فجأة"(1ايار\مايو عام 1967)" ، كما عبَّر عن عجزه لاستنهاض القومية العربية من جديد" إنني أعترف أمامكم أنني لا أعرف بعد الطريقة التي أستطيع بها أن أضغط علي زر أمامي، فتحدث مرة واحدة كل التغيرات التي نريدها"(2كانون الاول\ ديسمبر عام1968)" (سليم ،1987، ص243).

توفي عبد الناصر في الثامن والعشرين من سبتمبر عام 1970، على أثر أزمة قلبية أصابته بعد انتهاء القمة العربية في القاهرة (كامل، 1994، ص73)؛ وبموته تكون القومية العربية قد تلقت الضربة كأيديولوجيا حاكمة في مصر؛ كذلك شهد الوطن العربي حالة انهيار وتفكك، حيث قام الملك حسين بطرد المقاومة الفلسطينية، وحصارها في لبنان، وأصبحت الجبهة الشرقية آمنة (لإسرائيل)، و ساهمت القيادة الجديدة في مصر في ضعف القومية العربية، وتراجع دور مصر في قيادة الوطن العربي (دياب، 1975، ص58:59).

كانت رؤية عبد الناصر لحل الصراع العربي (الإسرائيلي)، تقوم على قبول أطراف الصراع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1947، الخاص بتقسيم فلسطين، بشرط إضافة تعديل الكونت "فولك برنادوت"•، وبمقتضى هذا التعديل تصبح النقب جزءاً من الدولة العربية المقترحة، وبالتالي يصبح النقب جسر بري يربط بين المشرق العربي والمغرب العربي (هيكل، 1990، ص157).

• الكونت فولك برنادوت، دبلوماسي سويدي، تم تعينه من قبل الأمم المتحدة وسيطاً بين اليهود والعرب على خلفية المواجهات بين الطرفين في 20 مايو عام 1948، وقدم مقترحات للسلام أهمها: ضم النقب للدولة العربية، ووضع القدس بأكملها تحت سيادة الدولة العربية، مما أثار غضب العصابات اليهودية ، وقامت باغتياله في القدس في17 سبتمبر عام 1948.

أدرك صلاح الدين الأيوبي• أن تحرير القدس لا يتم إلا بوحدة مصر والشام، وبدأ الصراع بين صلاح الدين الأيوبي والصليبيين• عام 1164 على مصر، وكان هدف صلاح الدين توحيد الإقليمين، المصري والسوري؛ لبدء عملية تحرير القدس من أيدي الصليبيين، بينما كان هدف الصليبيين منع أي وحدة بين الإقليمين، وفي عام 1181 تم توحيد مصر والشام تحت قيادة صلاح الدين الأيوبي، وفي العام نفسه أدرك ملك بيت المقدس الصليبي خطورة الوحدة، وطلب من الناصر صلاح الدين عقد هدنة، ووافق الناصر صلاح الدين الأيوبي على هدنة، من أجل استكمال استعدادات الجبهة الداخلية، إلا أن الفرنجة نقضوا الهدنة، فبدأ صلاح الدين حرب التحرير الشاملة وحرر القدس من أيدي الصليبيين (أحمد، 1982، ص93-137).

الدراسة ليست في مجال لسرد التاريخ، وإنما وظفت التاريخ لمعرفة أسس رؤية عبد الناصر لحل الصراع العربي (الإسرائيلي)، فقد استخلص عبد الناصر العبر والدروس من خلال دراساته لتاريخ المنطقة والحملات الصليبية عليها؛ فقد أدرك أهمية الوحدة العربية؛ لذلك سعى إلى تحقيقها، إلا أنه اصطدم بوجود (إسرائيل) في قلب الوطن العربي، ودعم الإمبريالية العالمية بقيادة بريطانيا أولاً، ثم الولايات المتحدة ثانياً، وبالرغم من ذلك تحدى عبد الناصر الإمبريالية العالمية، بكل ما تمتلكه مصر من إمكانيات في المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية، وفي عام 1967، تعرضت القومية العربية لضربة قوية، إلا أن ذلك لا يعني أنها استسلمت أمام الهجمات الاستعمارية.

برزت أهمية رؤية عبد الناصر لحل الصراع العربي (الإسرائيلي)، على أساس قرار التقسيم، وتعديل "الكونت برنادوت"، بدراسته لتاريخ الوحدة العربية في عهد صلاح الدين الأيوبي، فقد أراد عبد الناصر البدء في استراتيجية جديدة للتعامل مع الولايات المتحدة و(إسرائيل)، تقوم على توحيد الوطن العربي أولاً، خاصة أن محاولات الوحدة العربية التي قادها عبد الناصر وتم تطبيقها

• الملك الناصر أبو المظفر صلاح الدين الأيوبي، هو يوسف بن أيوب، وقد اختلف المؤروخون في نسب العائلة الأيوبية، فمنهم من أرجع أصولهم إلى أصول كردية من أرمينيا، ومنهم من أرجع أصولهم إلى أصول عربية، ولد يوسف بن أيوب في تكريت في العراق عام 1135م، وهو قائد عسكري أسس الدولة الأيوبية التي وحدت مصر والشام والحجاز واليمن، قاد حملات ومعارك ضد الفرنجة والصليبيين في سبيل استعادة الأراضي المقدس، وتمكن في نهاية المطاف من استعادة معظم أراضي فلسطين ولبنان بما فيها القدس، وتوفي 1193م.

•استوطن الصليبيون الأوربيون فلسطين عام 1099م بعد الحملة الصليبية الأولى، وتم إنشاء مملكة بيت المقدس، وشملت حدودها فلسطين التاريخية(وهي فلسطين اليوم، تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة، والأراضي المحتلة عام 1948م) بالإضافة إلى لبنان وأجزاء من سوريا وسيناء، فقد فقدت هذه المملكة معظم ما سيطرت عليه على يد صلاح الدين الأيوبي، بينما استطاع المماليك وهم حكام مصر أيضا، إنهاء وجود مملكة بيت المقدس عام1291م.

على الواقع بالوحدة السورية المصرية فشلت، وهذا ما تم توضيحه في هذا المبحث؛ لذلك برزت استراتيجية عبد الناصر الجديدة التي تقوم على قبول الصلح مع (إسرائيل) على أساس قرار التقسيم عام 1947، بشرط ضم النقب، وذلك من أجل تحقيق وحدة عربية، كما فعل الناصر صلاح الدين الأيوبي، ثم استكمال عملية تحرير فلسطين الشاملة، وهذا ما استطاع تحقيقه صلاح الدين عندما دخل بيت المقدس، بينما توفي عبد الناصر قبل أن تحقق رؤيته السياسية.

تمت المقارنة بين صلاح الدين الأيوبي وعبد الناصر؛ لوجود سبب رئيس مشترك بين الطرفين، وهو أن الوجود الصليبي في فلسطين لم يكن مجرد وجود عسكري فقط، بل كان وجوداً بشرياً أيضاً من خلال جلب الأوربيين للإقامة فلسطين، وفي عهد عبد الناصر كان الوجود (الإسرائيلي) في فلسطين ليس وجوداً عسكرياً فقط ، بل وجوداً بشرياً أيضاً، والمشترك بين الطرفين أن الهدف واحد وهو تحرير فلسطين.

3.3 محددات السياسة الخارجية المصرية في عهد الرئيس عبد الناصر

تتأثر السياسة الخارجية لكل دولة بمؤثرات داخلية وخارجية، ومن أجل التعرف على السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية، لا بد من معرفة البيئة الداخلية لمصر، مثل: البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأبرز ملامح البيئة السياسية الداخلية المصرية، الحياة الديمقراطية، وعلاقة المؤسسة العسكرية بالسلطة السياسية، وعلاقة السلطة السياسية بالمعارضة، أما البيئة الاقتصادية والاجتماعية، فتتمثل بالنظام الاقتصادي القائم في عهد عبد الناصر، أما المؤثرات الدولية، فتتمثل بطبيعة النظام الدولي القائم، ثنائي القطبية، والتنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وعلاقة القوتين بمصر.

1.3.3 المحددات الداخلية

تنقسم إلى محورين، المحور الأول (البيئة السياسية)، والمحور الثاني (البيئة الاقتصادية والاجتماعية).

1.1.3.3 البيئة السياسية

1.1.1.3.3 الحياة الديمقراطية في مصر

تهدف ثورة 23 يوليو، إلى إقامة حياة ديمقراطية سليمة، إلا أن هذا المبدأ لم يُنفَّذ؛ فقد أعطى محمد نجيب ثم عبد الناصر الأولوية لإقامة جيش وطني، وتحقيق عدالة اجتماعية والقضاء على الإقطاع على حساب مبدأ تحقيق الديمقراطية (خلف الله، 2001، ص31)؛ وفي يونيو 1956، تم الاستفتاء على الدستور، واختيار عبد الناصر رئيساً للجمهورية، وبالموافقة على الدستور انتهت المرحلة الانتقالية، ثم أعلن عبد الناصر تأسيس الاتحاد القومي العربي، كهيئة سياسية شعبية في 28 يناير 1957، وسمح لأعضاء الاتحاد القومي فقط بالترشح لمجلس الأمة (رمضان، 1997، ص13-16).

تضمن دستور عام 1956، الحريات السياسية وقواعد النظام النيابي، إلا أنه ربط الحياة النيابية بالسلطة التنفيذية، فقد منح الدستور الرئيس حق إنشاء الاتحاد القومي الذي يمثل الشعب، وهذا الاتحاد هو الذي يختار أعضاء مجلس الأمة (سيف الدولة، 80:81)؛ وبذلك ارتبطت الحياة النيابية بالتنظيم السياسي الواحد، وأصبحت جزءاً من السلطة التنفيذية (عبد المنعم، 1997، ص134).

قامت الوحدة بين مصر وسوريا عام 1958 باستفتاء شعبي، وتم اختيار عبد الناصر رئيساً للجمهورية العربية المتحدة، وبقرار من الرئيس تم إصدار الدستور المؤقت للدولة الوليدة، وبموجب الدستور يتم تكوين أعضاء مجلس الأمة من قبل الرئيس، بشرط أن يكون نصفه من بين أعضاء مجلس النواب السوري ومجلس الأمة المصري، واستمر ذلك حتى انهيار الوحدة عام 1961 (ابراهيم وآخرون، 2002، 590).

أصدر الرئيس عبد الناصر الميثاق القومي عام 1962، والذي تضمن تنظيم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمصر، ونص الجانب السياسي على إنشاء تنظيم سياسي يضم كافة قوى الشعب من فلاحين وجنود ومثقفين ورأسمالية وطنية، وكان يرى أن هذا التنظيم هو السبيل إلى الديمقراطية بدلاً من تحالف الإقطاع ورأس المال، وتم إنشاء الاتحاد العربي الاشتراكي؛ ليكون السلطة المُمَثِّلة للشعب (عبد الناصر، 1962، 53).

أنشأ الرئيس عبد الناصر الاتحاد الاشتراكي، من أجل الإبقاء على التواصل مع الشعب، واستثناء الشيوعيين والإخوان المسلمين، وفي عام 1963 أصدر عبد الناصر قراراً بتشكيل الأمانة العامة للاتحاد، وتضم (محمد أنور السادات وحسين الشافعي وكمال الدين رفعت وآخرون) (رمضان، 1997، ص19-21)؛ وفي العام نفسه شهدت مصر تحولات في السياسة الداخلية؛ إذ أعلن عبد الناصر إغلاق المعتقلات، وعودة الآراء السياسية المختلفة للعمل السياسي، وشمل ذلك الشيوعيين المصريين (دانكوس، 1983، 110)؛ وقام الحزب الشيوعي المصري بحل نفسه والدخول في الاتحاد الاشتراكي (رمضان، 1997، ص33:32).

اختلف العديد من الباحثين حول أسباب غياب الديمقراطية في مصر؛ فمحمد فائق يُرجِع فشل الديمقراطية في عهد عبد الناصر إلى فشل التجربة الديمقراطية في العهد الملكي، والضغوط الداخلية والخارجية على ثورة 23 يوليو، ومعارضة الجيش؛ فكان الحل هو نظام الحزب الواحد، أما أحمد بيضون يقول: إنّ بقاء الديموقراطية بعد قيام ثورة 23 يوليو عام 1952 يعني استمرار الصراع بين الوفد والإخوان المسلمين والاشتراكيين، وكان الحل هو إلغاء هذه المرجعيات، وعبد الإله بلقريز يقول: إنّ أي نظام يصل إلى الحكم بانقلاب عسكري، يلغي الديمقراطية (بيضون وآخرون، 2002، ص96-101).

يخالف الباحث وجهه نظر بلقريز، فمسالة الغاء التعددية السياسية ليست محصورة على الأنظمة التي وصلت الحكم بانقلاب عسكري، فالظاهرة أكثر عمقا من ذلك، ورغم شيوعها في بلدان العالم الثالث والدول الاشتراكية، الا انها انتشرت انظمة حكم الحزب الواحد في أوروبا، كاليونان والبرتغال واسبانيا.

2.1.1.3.3 علاقة عبد الناصر بالمؤسسة العسكرية

استطاع المشير عبد الحكيم عامر تقوية نفوذه داخل الجيش بين عامي(1954-1967)، وعَدَّ الجيش القوة التي تحمي النظام ولا يوجد قوة بديلة له؛ لذلك كان الجيش قلقاً من محاولات إقامة تنظيم سياسي وحشد جماهير شعبية، وكوادر سياسية تكون سند للنظام السياسي (داود، 1998، ص85:84)؛ و مارست المؤسسة العسكرية تأثيراً قوياً في صنع القرار الداخلي (ابراهيم وآخرون، 1983، ص178).

وجه الرئيس عبد الناصر انتقادات حادة لقيادة الجيش، وإدارة المشير عامر لحرب السويس؛ فأصدر قرارات لإصلاح الجيش، ومن جانبه رفض المشير عامر تنفيذها وتحت ضغوط الجيش تراجع عبد الناصر عن قراراته، وفي سبتمبر 1961، تجدد الخلاف بين عبد الناصر والجيش بعد انتقادات وجهها عبد الناصر للمشير عامر، فأصدر قراراً بعزل الفريق محمود صدقي، فرفض عبد الحكيم عامر قرار الرئيس، وتطور الخلاف بينهما وانتهى بإعلان عامر استقالته عام 1962، لكن عبد الناصر رفضها نتيجة الضغوط من الجيش أيضاً، حيث كان يتمتع عامر بنفوذ كبير، وتم التوصل إلى اتفاق بينهما، يحد من صلاحيات الرئيس داخل الجيش، واستمر ذلك حتى حرب 5 يونيو عام 1967 (رمضان، 1997، ص22-29).

بدأ المشير عامر بالتخطيط للانقلاب على عبد الناصر بعد حرب 1967، وواجه عبد الناصر المحاولة باعتقال شمس بدران وزير الدفاع الأسبق والضباط المشتركين في المحاولة، وتعيين رئيس الأركان الفريق محمد فوزي قائداً عاماً للقوات المسلحة، وفَرِضَت الإقامة الجبرية على المشير عامر (داود، 1998، ص74:75)؛(فريد، 1979، ص287:288).

استمر الخلاف بين السلطة السياسية بقيادة عبد الناصر والجيش بقيادة المشير عامر، الذي استمر في تحدي السلطة السياسية، ورفض أي محاولات لإصلاح المؤسسة العسكرية المصرية، و أثَّر ذلك على أداء الجيش في الخارج؛ ويُحمِّل كمال الطويل، الرئيس عبد الناصر مسؤولية الهزيمة عام 1967، لمعرفته بعدم كفاءة المؤسسة العسكرية التي حاول إصلاحها أكثر من مرة، فقد كان ملزماً بعزل المشير عامر بعد الانفصال عن قيادة الجيش، بسبب ممارساته في سوريا، والتي أعطت مؤشرات سلبية على سياسة المشير عامر في قيادة الجيش (بيضون وآخرون، 2002، ص109).

أثَّر الخلاف بين الجيش ورئيس الجمهورية في أداء الجيش المصري و التزاماته الخارجية، فقد فشل في الدفاع عن مصر في حرب 1967، وأُلحِقَت بمصر والوطن العربي هزيمة ساحقة، وتم توضيح ذلك بالتفصيل في الأداة العسكرية للسياسة الخارجية المصرية، ويتفق الباحث مع موقف كمال الطويل، بتحميل عبد الناصر المسؤولية؛ لأنه كان يدرك منذ حرب السويس عدم كفاءة المشير عامر لقيادة الجيش، ولم يتخذ خطوات جذرية تنهي هذا الصراع، ولعلّ السبب فِي ذلك شعور عبد الناصر بالضعف تجاه هذه المؤسسة التي خرج منها، وأعطته الشرعية السياسية

لحكم مصر، وهذا لا يعني أنه لا يوجد أسباب عديدة للهزيمة، ولا يعني أيضا أن المؤسسة العسكرية في مصر ليست رمزاَ لحماية الوطن وأمنه القومي.

3.1.1.3.3 عبد الناصر والإخوان المسلمين

وُصِفت علاقة الإخوان المسلمين بالنظام السياسي المصري في عهد عبد الناصر بالتعقيد والازدواجية؛ فقد عمل الإخوان مع عبد الناصر قبل الثورة، وشارك عبد المنعم عبد الرؤوف• في تنظيم الضباط الأحرار، إلا أن هذه العلاقة توترت بعد الثورة، فقد أراد الإخوان الوصاية على الثورة وانتهى الأمر بالصدام بين الإخوان وعبد الناصر خاصة بعد حادثة المنشية• (بيضون وآخرون، 2002، ص37)، واتهمت الحكومة المصرية في 26 أكتوبر 1954 الإخوان المسلمين بمحاولة اغتيال عبد الناصر (أحمد، 1993، ص 177)، وفي العام نفسه صدر قرار بحل جماعة الإخوان المسلمين (عبد الحليم، 1994، ص259)

التقى ضياء الدين داود• في عام 1969 بالكويت، القيادي في جماعة الإخوان المسلمين حسن عشماوي، واقترح عليه حل الخلاف بين الإخوان وعبد الناصر، وبعد عودة ضياء الدين داود للقاهرة تقدم باقتراحات للرئيس عبد الناصر لحل الخلاف ووافق عبد الناصر، وكلّف وزير الداخلية بتسهيل رجوع عشماوي للقاهرة لحل الخلاف، ونتيجة انشغال عبد الناصر بالقضايا الخارجية والعربية وأحداث أيلول الأسود في الأردن، أِعيقت عملية الحوار، ثم توفي عبد الناصر دون إتمامه (داود، 1998، ص143:144).

2.1.3.3 البيئة الاقتصادية والاجتماعية

تِعِّد التنمية إحدى أهداف ثورة عام 1952، فقد بدأ عبد الناصر بنقل المجتمع المصري من مجتمع زراعي إلي مجتمع صناعي، من أجل الوصول إلى قاعدة صناعية قوية قادرة على

• عبد المنعم عبد الرؤوف بسيم أبو الفضل، ولد عام 1914م في القاهرة، وفي عام 1938 تخرج في الكلية الحربية، وانضم إلى جماعة الإخوان المسلمين عام 1942م، وهو أحد الضباط الأحرار المشاركين في ثورة 23 ويوليو عام 1952، وفي عام 1953 م صدر قرار بإحالته علي المعاش وفي عام 1954 تم اعتقاله وسجنه وحكم عليه بالإعدام؛ لكنه هرب من مصر عام 1955، ولم يعد إليها إلا عام 1972م.

• حادثة المنشية، هي حادثة إطلاق النار على عبد الناصر في 26 أكتوبر عام 1954م ، أثناء إلقاء خطاب في ميدان المنشية بالإسكندرية بمصر، وقد تم اتهام الإخوان المسلمون بارتكاب هذه الحادثة.

• ضياء الدين داوود سياسي مصري، ولد عام 1926م بمحافظة دمياط، تخرج من كلية الحقوق بجامعة القاهرة عام 1949م، تولي العديد من المناصب السياسية في عهد عبد الناصر، وهو عضو منتخب في اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي عام 1969م.

تحقيق الاستقلال الاقتصادي، والتي تساهم بدورها في ارتفاع مستوي الدخل، والدعم الاقتصادي الوطني، وتحقيق الاستقلال السياسي (بيضون وآخرون، 2002، ص124:125).

استند النظام الاقتصادي والاجتماعي في مصر على ثلاثة مصادر رئيسة خلال فترة حكم عبد الناصر، هي: كتاب فلسفة الثورة لعبد الناصر، وميثاق العمل القومي الصادر في عام 1962•، وكان يمثل تجارب مصر في المجال الاقتصادي والاجتماعي بين عامي(1952-1962) وبيان 30 مارس عام 1968، الذي يحتوي على تجارب مصر في المجال الاقتصادي والاجتماعي ما قبل هزيمة عام 1967، بالإضافة إلى تصريحات عبد الناصر في الأحداث الكبرى والتعديلات الدستورية (ابراهيم وآخرون، 1982، ص126:125).

قامت الحكومة المصرية بعد ثورة 1952، بتوزيع الأراضي على الفلاحين وأنهت عصر الظلم والقهر والعبودية وأحدثت تغيرات على التركيبة الاجتماعية (داود، 1998، ص32)؛ ونقل قانون الإصلاح الزراعي الصادر عام 1952؛ مصر من الإقطاع إلى التحرر، وساهم في توزيع الأراضي على الفلاحين بعد مصادرتها من الإقطاعين، وساهم أيضاً في تطوير الإنتاج الزراعي، والذي بدوره فتح المجال للتنمية الصناعية (بيضون وآخرون، 2002، ص127).

اتبع عبد الناصر "الرأسمالية" كنظام اقتصادي في مصر في بداية عهده، وذلك من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، ونقل الاقتصاد المصري من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد الصناعي، إلا أن الرأسمالية تحتاج إلى وجود طبقة رأسمالية في الحكم تحمي مصالحها، وهذا ما لم يتوفر في مصر؛ فقد حظر عبد الناصر الأحزاب السياسية وسيطرة الجيش على الحكم، وبما أن الرأسمالية فقدت وجود من يحمي مصالحها، رفضت المساهمة في تحويل البلاد من الاقتصاد الزراعي التقليدي إلى الاقتصاد الصناعي (رمضان، 1997، ص19).

اعتبرت مصر مشروع السد العالي أولوية اقتصادية بالنسبة لمستقبل مصر، فهو يوفر لها الحلول للمشاكل الزراعية والطاقة الضرورية للتصنيع (دانكوس، 1983، ص46)؛ ويعد الجانب الاقتصادي أحد أهداف قرار تأميم شركة قناة السويس، فمصر بعد ثورة 23 يوليو غير قادرة على تحقيق استقلالها دون إنشاء قاعدة صناعية، وإنشاء قاعدة صناعية يتطلب توفير الموارد

• تضمن كتاب فلسفة الثورة وبيان 30مارس وميثاق العمل القومي خطة استراتيجية للمستقبل مصر في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

المالية، ونتيجة الشروط الغربية والأمريكية على المساعدات المقدمة لمصر، لجأت إلى توفير الموارد المالية الداخلية، ومنها عائدات قناة السويس، وقد أعلن عبد الناصر أن هذه العائدات تبلغ 34 مليون جنيه مصري، تساهم في تسديد النفقات المتوقعة لبناء مشروع السد العالي (واروتيونوف، 1957، ص5).

عمل عبد الناصر على تحسين الاقتصاد المصري منذ أن تولى السلطة عام 1954، وشهدت مصر في عهده نهضة اقتصادية وصناعية؛ فقد قام بتحرير الاقتصاد المصري من سيطرة الأجانب واليهود، كما قام عبد الناصر بتأميم وسائل الإنتاج والمصانع الضخمة والبنوك، وتوفير فرص عمل وتحديد الملكية، وبناء السد العالي الذي يعد أهم انجازات مصر، والذي ساهم في زيادة مساحة الأراضي الزراعية وتوليد الطاقة، وبلغت ديون مصر عند وفاة عبد الناصر خمسة مليارات دولار أمريكي (مجلة الحوار، 2013).

خسرت الطبقة الإقطاعية نفوذها السياسي، لكنها احتفظت بقوتها الاقتصادية بالرغم من صدور قانون الإصلاح الزراعي، وأصبح الاقتصاد المصري في يد فئة محدودة من البرجوازيين والإقطاعيين الرأسماليين (ناتنج، 1993، ص342-345)؛ فأصدرت الحكومة المصرية عام 1961 قرارات التأميم، والتي أدت إلى إشراف الدولة علي الاقتصاد المصري، وشملت القرارات، تأميم البنوك، وشركات التأمين، والتجارة الخارجية، والمواصلات والنقل، والصناعات المختلفة (منصور، ص256:257).

وفقاً للميثاق، سمح للاتحاد العربي الاشتراكي، بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية على أسس اشتراكية عربية، فقد رفض عبد الناصر الرأسمالية والاشتراكية الغربية التقليدية، مؤكداً على بناء نموذج جديد للاشتراكية العربية تتميز بالشعور القومي العربي، والتمسك بالإسلام والثقافة العربية، وليس الصراع الطبقي، وأراد لهذه الاشتراكية أن تكون مرتبطة بخصوصية المجتمع العربي (دانكوس، 1983، ص86)؛وقد قاد عبد الناصر عملية التحول إلى الاشتراكية بمفرده وقام بتمليك وسائل الإنتاج للشعب (رمضان، 1997، ص25:26).

يدافع خير الدين حسيب عن تطبيق الاشتراكية في مصر، فيقول: إن الخيار الاشتراكي كان ضرورة تنموية وليس خيار أيديولوجي، فلم يكن للنظام السياسي أي استراتيجية تنموية بعد الثورة، سوى الإصلاح الزراعي والدعوة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية ومنع الاستغلال، حتي صدر

الميثاق القومي عام 1962، فقد حاول تشجيع القطاع الخاص في الفترة ما بين (1952-1961)، إلا أن القطاع الخاص رفض ذلك، بسبب طبيعة النظام السياسي القائم على عدم الفصل بين السلطات؛ مما دفع بعبد الناصر لتبني الاشتراكية (بيضون وآخرون، 2002، ص51).

يتفق الباحث مع خير الدين حسيب في دفاعه عن إقامة الاشتراكية في مصر، فمن الصحيح القول أن التوجه الاشتراكي في مصر لم يكن تبني فلسفي فكرى لدى عبد الناصر، بل ضرورة تنموية.

بدأ التضخم في الاقتصاد المصري والمجتمع بعد تطبيق القرارات الاشتراكية بعامين، نتيجة انتقال الفلاحين من الريف إلى المدن الكبرى وخاصة القاهرة، فقامت الحكومة بعدة إجراءات لمكافحة الفساد في البيروقراطية، وتبنى سياسة التقشف الاقتصادي، إلا أنها لم تتخذ أي سياسات تحد من هجرة الفلاحين إلى المدن (بيضون وآخرون، 2002، ص72:73).

تدهورت الأوضاع الاقتصادية بعد حرب عام 1967، فعدد السكان المتزايد والمتطلبات الدفاعية والخارجية، كانت تتطلب إمكانيات اقتصادية هائلة، خاصة أن اقتصاد مصر كان يعتمد علي الزراعة وقناة السويس، ثم على البترول والصناعة والسياحة، ويقدر إجمالي دخل مصر من وراء ذلك 410 ملايين جنيه سنوياً في الفترة الممتدة ما بين عامي (1954-1967)، أما الوضع الاقتصادي بعد الحرب فقد تدهور؛ بسبب إغلاق قناة السويس والتي تقدر عائداتها 290 مليون جنيه سنوياً (فريد، 1979، ص41:42)؛ وقد توقفت السياحة وسيطرت (إسرائيل) على منابع البترول ودمرت محطات تكرير البترول في سيناء (شلبي، 1975، ص60).

2.3.3 المحددات الدولية

تشمل علاقات مصر مع الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة

1.2.3.3 الاتحاد السوفيتي ومصر

التقى عبد الناصر أثناء انعقاد مؤتمر باندونج لدول عدم الانحياز في أبريل 1955، رئيس الوزراء الصيني "شواين لاي"، وطلب منه وساطة صينية لمعرفة الموقف السوفيتي إذ طلبت مصر شراء السلاح من السوفييت، وكان الرد السوفيتي في مايو 1955، عندما طلب السفير

السوفيتي "دانييل سولود" من عبد الناصر – خلال احتفال بالسفارة السودانية بالقاهرة – موعد لمقابلته (هيكل، 1983، ص27:28)؛ وبنفس العام وافق السوفييت على تسليح الجيش المصري فيما يعرف بالصفقة التشيكية (منصور، ص143–145).

دعم الاتحاد السوفيتي القرار المصري بتأميم قناة السويس، وحق السيادة المصرية عليها، و عارض فكرة تدويل قناة السويس واعتبارها قناة دولية، واعتبارها قناة مصرية (نيكتينا، 1957، ص69:70)؛ وأرسل العديد من التقنيين والخبراء لتشغيل القناة بعد انسحاب الخبراء والمرشدين الغربيين، ورفض العدوان الثلاثي على مصر (دانكوس، 1983، ص47–49).

أعلنت وكالة الأنباء السوفيتية أثناء أزمة السويس عام 1956، أن الاتحاد السوفيتي سوف يسمح للمتطوعين السوفييت بالسفر إلى مصر للمشاركة في الحرب، ، واقترح الوفد السوفيتي في الأمم المتحدة، إرسال قوات بحرية وبرية وجوية من الدول الأعضاء لوقف العدوان (واروتيونوف، 1957، ص45–51)؛ وفي الوقت ذاته أرسل الاتحاد السوفيتي إنذارات لكل من فرنسا وبريطانيا و(إسرائيل)، بأن الحكومة السوفيتية سوف تلجأ لاستخدام القوة من أجل إنهاء العدوان (صبحي، 1965، ص168:169).

رفض الاتحاد السوفيتي مبدأ أيزنهاور ودعا إلى حل المشاكل في (الشرق الأوسط) بالمفاوضات، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، وعدم ربط دول المنطقة بأحلاف عسكرية غربية، وسحب القواعد الأجنبية الغربية منها، وتقديم مساعدات غير مشروطة، وقد رأى عبد الناصر في المقترحات السوفيتية قاعدة سياسية، يمكن من خلالها تقوية العلاقات السوفيتية المصرية (دانكوس، 1983، ص59:60).

يتفق كمال الطويل وعصام نعمان على أن العلاقة بين مصر والاتحاد السوفيتي عام 1955، بأنها علاقة اضطرارية نتيجة رفض الولايات المتحدة تقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية لمصر، ثم تحولت هذه العلاقة إلى استراتيجية دائمة نتيجة التعاون السوفيتي المصري، في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية (بيضون وآخرون، 2002، ص76:77).

شهدت العلاقات المصرية السوفيتية توتراً ما بين عامي (1957–1961)، لكنها لم تصل إلى درجة القطيعة، أو وقف التعاون المشترك بين البلدين، إذ وقَّع البلدان اتفاقاً لاستكمال بناء

سد أسوان، وتعهد الاتحاد السوفيتي بتقديم 400 مليون روبل لبناء السد، وفيما يلي أسباب التوتر بين البلدين (ناتنج ،1993، ص298-300)،(دانكوس، 1983، ص73-79) :

1- اختلاف وجهه نظر البلدين حول سياسة الحياد؛ إذ كان عبد الناصر يعتبر الحياد هو تأكيد على سيادة مصر ضد أي تدخل خارجي، حتى لو كان من قبل الاتحاد السوفيتي، بينما يرى الاتحاد السوفيتي الحياد هو محاربة الإمبريالية الغربية.
2- اختلاف عبد الناصر مع الاتحاد السوفيتي حول النشاط الشيوعي في مصر، ثم في الجمهورية العربية المتحدة.
3- تحفظ الاتحاد السوفيتي على قيام الوحدة وإعلان الجمهورية العربية المتحدة ،بالرغم من اعترافه بقيامها.
4- الدعم السوفيتي لعبد الكريم قاسم في العراق .

شهدت العلاقات السوفيتية المصرية تحولاً كبيراً في عام1964، فقد زار الرئيس السوفيتي خروتشوف القاهرة، وناقش قضايا تسليح الجيش المصري، وحضر تدشين المرحلة الأولى من سد أسوان، وتعهد باستمرار المساعدات السوفيتية لمصر، وفي عام ،1965 قام المشير عامر بزيارة إلى موسكو، ووقع اتفاقاً للتعاون العسكري، واستمر تبادل الزيارات ما بين عامي (1965-1967) بشكل مستمر بين المسؤولين السوفييت والمصريين (دانكوس، 1983، ص111-114).

قبيل حرب عام 1967، نصح "كوسيغين" رئيس الوزراء السوفيتي، وزير الدفاع المصري شمس بدران بضبط النفس، وأكد له عدم وجود رغبة (إسرائيلية) بالحرب، ويقول محمد حسنين هيكل، أن الاتحاد السوفيتي اهتم بالوفاق مع الولايات المتحدة، مما أثر على مصالحه في العالم (سلامه وآخرون، 1985، ص62)؛ وطلب الاتحاد السوفيتي من مصر عدم المبادرة بالحرب، (أمبروز، 1994، ص282:283).

أصيب السوفييت بالإحباط والمسؤولية نتيجة هزيمة مصر في الحرب، خاصة أن السوفييت طلبوا من عبد الناصر سحب القوات الدولية من سيناء، وقدموا معلومات خاطئة عن الحشود (العسكرية الإسرائيلية)، وعدم مطالبتهم بضمانات أمريكية كافية لمنع الحرب (منصور، 346:345)؛ ثم شهدت العلاقات السوفيتية المصرية تطوراً كبيراً في كافة المجالات بعد حرب

1967 (داود، 1998، ص81)؛ وتعهد الاتحاد السوفيتي بتعويض مصر عن كافة الخسائر العسكرية التي تعرض لها الجيش المصري في الحرب (فريد، 1979، ص38-41).

اعتمدت مصر على الاتحاد السوفيتي بعد الهزيمة لحماية أمنها القومي، وإعادة بناء قواتها المسلحة، وقد أدى ذلك إلي زيادة النفوذ السوفيتي في مصر، وحصل السوفييت على تسهيلات بحرية وجوية في مصر (سلامه وآخرون، 1985، ص65:64)؛ وفي عام 1970، قام عبد الناصر بزيارة الاتحاد السوفيتي لمناقشة الأوضاع السياسية في الوطن العربي، و مبادرة روجرز، و استطاع عبد الناصر إقناع الاتحاد السوفيتي بموقف مصر من المبادرة (داود، 1998، ص141).

2.2.3.3 الولايات المتحدة الأمريكية ومصر

يحمل الصراع العربي (الإسرائيلي) طابعاً حضارياً، فهو صراع بين حضارتين متعارضتين تاريخياً، وهما (الحضارة الغربية) بزعامة الولايات المتحدة و(الحضارة العربية)، وتقوم الحضارة الغربية على الإمبريالية العالمية التي تسعى للهيمنة على العالم، وتقع الحضارة العربية جيوبوليتيكياً بين الغرب والشرق، وأي تحرك للإمبريالية من أجل السيطرة على العالم يصطدم بالحضارة العربية، ومن هنا بدأ الصراع مع عبد الناصر الذي كان يسعى إلى تشكيل أمة عربية واحدة، واستمرت الولايات المتحدة على نهج السياسة الإمبريالية ما بين عامي (1955-1970) بإحباط محاولات عبد الناصر تشكيل وحدة عربية (سلامة وآخرون، 1985، ص285-263).

أبلغ قادة ثورة 23 يوليو الولايات المتحدة بقيام الثورة في مصر، وتم فتح قناة دبلوماسية بين الولايات المتحدة وقادة الثورة بواسطة عضو مجلس قيادة الثورة عبد المنعم أمين، وطلب عبد الناصر من السفير جيفرسون كافري مساعدة الولايات المتحدة في إقناع بريطانيا بالجلاء عن مصر، وإمدادها بالسلاح، فطلب منه السفير الأمريكي توضيح موقف مصر من (إسرائيل)، فأبلغه عبد الناصر اهتمام مصر بالسياسة الداخلية(هيكل، 1983، ص67-70)؛ وفي سبتمبر 1952، أعلن وزير الخارجية الأمريكي "دين أشيزو" اعتراف بلاده بالنظام المصري الجديد(المزيني، 2001، ص101).

اتبعت الولايات المتحددة سياسة الترغيب والترهيب تجاه مصر (كروم–نصر، 1976، ص148)؛ فمنذ عام1952 وحتى عام 1955، اتسمت العلاقات المصرية الأمريكية بحذر شديد من قبل الطرفين، فقد استمرت مصر في المطالبة بتسليح الجيش المصري والجلاء البريطاني عن مصر، بينما طالبت الولايات المتحدة مصر بضرورة الاعتراف بوجود (إسرائيل) وضمان أمنها، ودخول مصر في فلك السياسة الأمريكية، وربطها بسلسلة أحلاف غربية، مقابل تسليح الجيش المصري، وقد رفضت مصر المطالب الأمريكية (هيكل، 1986، ص166–316).

بعد الإعلان عن صفقة الأسلحة التشيكية، جاء الرد الأمريكي بسياسة احتواء مصر اقتصادياً بعد فشل الولايات المتحدة إخضاع مصر، بمنع تسليح الجيش المصري، فكان الرد الأول لوزير الخارجية الأمريكية (جون فوستر دالاس)، عرض الولايات المتحدة المساعدة في بناء السد العالي، وفي يوليو 1956 وصل وزير الخارجية المصري إلى واشنطن لمناقشة المشروع (أمبروز، 1994، ص206:205)؛ فكان الرد الأمريكي على لسان وزير خارجيتها دالاس بتراجع الولايات المتحدة عن تمويل المشروع (أبو الفضل، 1994، 202).

حَّمل وزير الخارجية الأمريكي "جون فوستر دالاس" مصر النتائج المترتبة على تأميم قناة السويس (واروتيونوف، 1957، ص8)، إلا أنه حاول الاحتفاظ بعلاقات ودية مع الدول العربية ومصر، واتبعت الولايات المتحدة دور المدافع عن مصر (أمبروز، 1994، ص211)؛ ويعتبر محمد حسنين هيكل الولايات المتحدة الشريك الرابع في العدوان على مصر، أما موقفها الدبلوماسي من العدوان الثلاثي، فكان من أجل حماية مصالحها في الوطن العربي، والتي تتمثل في تحقيق الصلح بين مصر و(إسرائيل)، وربط مصر بالنفوذ الأمريكي، وبالتالي تستطيع الولايات المتحدة تحقيق الصلح بين العرب و(إسرائيل)، وتصفية القضية الفلسطينية؛ إذ نجحت في عزل مصر عن الوطن العربي (هيكل، 1983، ص67).

حصلت مصر على مساعدات اقتصادية من الولايات المتحدة ما بين عامي (1959–1964) (رمضان، 1997، ص164)؛ ويعود التقارب المصري الأمريكي في هذه الفترة إلى توتر العلاقات السوفيتية المصرية، واستمرار عبد الناصر في ملاحقة الشيوعيين (رمضان، 1997، ص125).

عملت الدبلوماسية المصرية على تحقيق مصالحها، والاستفادة من الصراع الدولي على الوطن العربي في ظل الحرب الباردة والتنافس السوفيتي الأمريكي على الوطن العربي.

هاجم رئيس مجلس الأمة المصري في عام 1965 السادات، الولايات المتحدة وأتهمها بالتدخل في شؤون مصر ودعم القوى الرجعية (داود، 1998، ص63)؛ وفي العام نفسه أصدر الكونجرس الأمريكي قراراً يحظر بيع فائض الحاصلات الزراعية لمصر، واستمر توتر العلاقات بين البلدين، ثم قطعت مصر علاقاتها مع الولايات المتحدة عام 1967 (فايد، 2012، ص6).

أيدت الولايات المتحدة العدوان (الإسرائيلي) على مصر عام 1967، وذلك بسبب التدخل المصري في اليمن وإخلال موازين القوى في منطقة الخليج العربي، وتقارب عبد الناصر مع الشيوعيين (سلامه وآخرون، 1985، ص137)؛ وعداء الرئيس الأمريكي "جونسون" لعبد الناصر وتأييده (لإسرائيل) (زهيري، 1978، ص147)؛ واعتبار الولايات المتحدة، (إسرائيل) أداة عسكرية للسياسة الأمريكية في (الشرق الأوسط) (ربيع، 1975، ص155)؛ وتعهد الولايات المتحدة بحماية (إسرائيل) (مجذوب، 1969، ص46-56)؛ ورغبتها في تضيق الخناق على القومية العربية (بيضون وآخرون، 2002، ص108). وإخراج مصر من دائرة الصراع، وإبعادها عن القضية الفلسطينية وعن القيادة القومية العربية، وحصر نشاطها داخل حدود مصر القطرية، وهذا ما رفضه عبد الناصر (فريد، 1979، ص116-119).

أرادت الولايات المتحدة توجيه رسالة إلى عبد الناصر ولسياسته في الوطن العربي، وعبرت عن غضبها؛ لتدخل مصر في اليمن ودخول الشيوعيين المصريين الحكومة، بدعم العدوان (الإسرائيلي) على مصر في حرب عام 1967.

بعث الرئيس "جونسون" رسالة إلى عبد الناصر في 23 مايو، يحثه على تجنب القتال ، وعرض عليه زيارة نائبه "هيوبرت همفري" لمصر و(إسرائيل)؛ لمنع حدوث حرب في المنطقة (عبد الناصر، 1972، ص219) وبالمقابل، أبلغ الأمريكان "آبا ابيان" وزير الخارجية (الإسرائيلي) في 28 مايو 1967، أن (إسرائيل) سوف تكسب الحرب بسهولة مع مصر في حال حدوثها، وتلقى "مائير عميت" رئيس جهاز الموساد (الإسرائيلي)، أثناء زيارته إلى واشنطن في 30 مايو ضمانات أمريكية لدعم (إسرائيل) في الحرب (سلامه وآخرون، 1985، ص63).

اتهم وزير الإعلام المصري الأسبق محمد فائق، الولايات المتحدة بالتخطيط لحرب 1967؛ إذ أنها أعطت فرصة للدبلوماسية المصرية بالتحرك في حرب السويس، بينما أغلقت الطريق أمام الدبلوماسية المصرية، بعد قرار عبد الناصر إغلاق خليج العقبة، وسحب القوات الدولية، وتم العثور على خرائط إلكترونية مع الأسرى اليهود، هذه التقنية لا تملكها (إسرائيل) في ذلك الوقت، مما يدل علي وجود تعاون عسكري أمريكي (إسرائيلي) (بيضون وآخرون، 2002، ص111:112).

رفضت الولايات المتحدة الانسحاب (الإسرائيلي) من الأراضي العربية المحتلة عام 1967، وربطت الانسحاب (الإسرائيلي) بإنهاء الصراع العربي (الإسرائيلي)، والاعتراف العربي بوجود (إسرائيل) على أرض فلسطين (سلامه وآخرون، 1985، ص133).

تراجعت العلاقات الأمريكية المصرية إلى أدنى مستوياتها بعد حرب 1967، فقد اتهم عبد الناصر الولايات المتحدة بالانحياز التام (لإسرائيل)، ورفض التواصل المباشر معها، وترك المجال للاتحاد السوفيتي؛ ليقوم بالاتصال مع الولايات المتحدة بدلاً من مصر (فريد، 1979، ص165)؛ وقدمت الولايات المتحدة مبادرة روجرز• عام 1970 من أجل إنهاء الصراع بين مصر و(إسرائيل)، ووافقت مصر على المبادرة (منصور، ص360:361).

استطاع عبد الناصر برؤيته السياسية أن يعمق وعى الشعب العربي، بأن الولايات المتحدة تلعب دوراً اساسياً في عرقلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان العربية، واعاقة الوحدة العربية، ومحاربة الفكر القومي العربي.

4.3 تحليل دور أدوات السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية في عهد عبد الناصر

حدد عبد الناصر في كتاب "فلسفة الثورة" ثلاث دوائر للسياسة الخارجية المصرية، وهي الدائرة العربية و الدائرة الأفريقية و الدائرة الإسلامية، واعتبر عبد الناصر الدائرة العربية أهم دوائر السياسة الخارجية المصرية، و تحَّدث عن حاجة هذه الدائرة إلى قائد يديرها ويحكمها(عبد الناصر، 1996، ص90-93) ومن هنا، بدأ تفكير عبد الناصر بالاهتمام بالوطن العربي، وكان

• قدم وزير الخارجية الأمريكي وليام روجز عام 1970م مبادرة لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، وأهم ما جاء في مبادرة روجرز، وقف إطلاق النار بين الجمهورية العربية المتحدة و(إسرائيل) لمدة ثلاثة شهور، تسهيل مهمة جونار يارنج مبعوث الأمم المتحدة للسلام من أجل تنفيذ قرار 242 وانسحاب إسرائيل من الأراضي عام 1967م، والبدء في مفاوضات غير المباشرة بين الطرفين، يمتنع الطرفان عن تغيير الوضع العسكري علي ضفتي القناة

تلقائياً عليه الاصطدام مع (إسرائيل)، التي تحتل قلبه –فلسطين– وتفصل المشرق العربي عن المغرب العربي وتفصل مصر عن المشرق العربي.

لم يكن اهتمام عبد الناصر بالوطن العربي للتحرر من الاستعمار فقط، وإنما لتحقيق الوحدة العربية، والاستقلال لمصر والأمة العربية؛ فالقومية العربية تقوم على مواجهة الاستعمار، وتحقيق الوحدة للأمة العربية، ويرى عبد الناصر الخطر الحقيقي الذي يحدق بالأمة العربية هو الخطر (الإسرائيلي) وليس الخطر الشيوعي، ومن هنا لا بد من إيجاد كيان عربي–يضم الدول العربية– تكون له السيطرة الكاملة على السياسة الداخلية والخارجية بدلاً من الاهتمام بنظام (شرق أوسطي) (ابراهيم وآخرون، 1983، ص190) .

يَعدُّ عبد الناصر (إسرائيل) الخطر الرئيس أمام القومية العربية، ولا بد من مواجهتها، وفيما يلي تحليل السياسية الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية من خلال الأدوات التالية: الأداة الدبلوماسية، و الأداة العسكرية، و الأداة الاقتصادية، و الأداة الاعلامية :

1.4.3 الأداة الدبلوماسية

بعد حرب 1948، أدرك عبد الناصر ضرورة التخلص من التدخل الأجنبي ، من أجل تحقيق الإرادة المصرية المستقلة (عبد الفتاح، 2001، ص120)؛ ولتحقيق ذلك غيرت الدبلوماسية المصرية إستراتيجيتها في التعامل مع الولايات المتحدة، وبدأت بالتقارب مع الاتحاد السوفيتي، وحققت أول إنجاز لها بالحصول على السلاح لبناء الجيش المصري، وحققت بذلك ضربة دبلوماسية للولايات المتحدة وحلف بغداد، واستطاعت مصر عام 1955، إقامة تحالف عربي يضم سوريا والسعودية واليمن، والأردن لمواجهة حلف بغداد (دانكوس، 1983، ص17–19) .

حاولت الولايات المتحدة و(إسرائيل) الوصول إلى إقرار من عبد الناصر حول مستقبل العلاقة بين مصر و(إسرائيل)؛ فكان رد عبد الناصر بأن القضية الفلسطينية ليست مسؤولية مصر وحدها، بل مسؤولية الأمة العربية، وقد حاول "جون فوستر دالاس" وزير الخارجية الأمريكي والسفير الأمريكي بالقاهرة "جيفرسون كافري"، إقناع عبد الناصر بأن يتضمن خطاب الأسلحة التشيكية رسائل مطمئنة (لإسرائيل)، لكن الخطاب لم يحقق الهدف الأمريكي، وفي عام

1955 وافق عبد الناصر على السلام مع (إسرائيل) مقابل الاعتراف بقرارات الأمم المتحدة• (بيضون وآخرون، 2002، ص53) .

رفض عبد الناصر تقديم أي وعود للولايات المتحدة حول مستقبل (إسرائيل)، واستمر في سياسة المراوغة من أجل تجنب الصدام معها؛ حيث كانت مصر بحاجة إلى فترة من الزمن، من أجل إعادة ترتيب وضعها الداخلي، وهذا ما سعى إليه عبد الناصر بعد ثورة 23 يوليو، وبعد حصوله على صفقة الأسلحة التشيكية، صدر أول رد دبلوماسي مصري حول وجود (إسرائيل)؛ حيث أعلنت مصر قبول وجود (إسرائيل) بشرط موافقتها على قرارات الأمم المتحدة.

لم تكن مصر لها أي نيَّات حقيقية للاعتراف بـ(إسرائيل)، فقد كانت مصر تعلم أن (إسرائيل) لن تقبل بالانسحاب إلى حدود قرار التقسيم، وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم ؛ لذلك وافق عبد الناصر على السلام مقابل اعتراف (إسرائيل) بالقرارات الدولية، وكانت الموافقة محاولة مصرية للاستمرار في سياسة عدم المواجهة مع الولايات المتحدة والغرب.

عُقَدِ مؤتمر باندونج في أندونيسيا في عام 1955، وطلبت (إسرائيل) من بورما المشاركة فيه؛ فاعترض عبد الناصر على طلب بن غورين، ورد "جواهر لا نهرو" على رئيس وزراء بورما "اونو"، على أعضاء المؤتمر الموازنة بين (إسرائيل) والدول العربية، فرد "اونو" على" بن غورين" برفض دول الأعضاء حضوره المؤتمر (هيكل، 1983، ص24:25). ويرى الباحث أن الدبلوماسية المصرية استطاعت تحقيق نجاحاً قوياً في مؤتمر باندونج، فقد مُنعت (إسرائيل) من المشاركة فيه، وهذا يعني أن الدبلوماسية المصرية نجحت في محاصرة (إسرائيل) دولياً وعزلها عن العالم.

سارعت الدبلوماسية المصرية بعد إعلان تأميم قناة السويس، إلى تقديم الضمانات اللازمة من أجل تجنب أي تصعيد دولي على القرار المصري، فقد صرح وزير التجارة المصري بأن تأميم قناة السويس لن يؤثر على الملاحة الدولية في القناة، وأكد أن مصر سوف تقدم التعويضات للمساهمين في الشركة سواء من الأجانب أو المصريين (واروتيونوف، 1957، ص7).

• القرار 181، قرار دولي صادر عن مجلس الأمن عام 1947، ينص على تقسيم فلسطين إلى دولتين؛ دولة عربية علي مساحة 44% ودولة يهودية علي مساحة 56%، وأن تبقي القدس منطقة دولية، والقرار 194، الصادر عن الأمم المتحدة عام 1948م، وينص علي حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم.

نجحت الدبلوماسية المصرية في إقناع الرأي العام الدولي والمجتمع الدولي بقرار التأميم، وأعلنت مصر التزامها باتفاقية القسطنطينية لعام 1888•، وقبلت قرار مجلس الأمن الدولي الصادر في أكتوبر 1956، والذي ينص على حرية الملاحة في قناة السويس، و نجحت الدبلوماسية المصرية تحقيق النصر على الأداة العسكرية (الإسرائيلية) في هذه المعركة (عبد الفتاح، 2001، ص123:124).

طلبت مصر في مايو 1967 من قوات الطوارئ الدولية مغادرة مصر، وقد وافقت الأمم المتحدة على طلب مصر، وبعد هزيمة مصر في حرب 1967 وانهيار الأداة العسكرية المصرية رفضت الأداة الدبلوماسية المصرية الاستسلام، ورفضت من العام نفسه مشروع قرار أمريكي روسي في مجلس الأمن يدعو إلى إنهاء حالة الحرب و انسحاب (إسرائيل) من الأراضي التي احتلتها عام 1967، والاعتراف المتبادل بين أطراف الصراع، ما يعني الاعتراف بـ(إسرائيل) (أمبروز، 1994، ص281-285).

وافقت الدبلوماسية المصرية على قرار مجلس الأمن الشهير باسم قرار 242 في نوفمبر 1967؛ فبالنسبة (لإسرائيل) ينص القرار على تحقيق السلام والحدود الآمنة لها، أما بالنسبة للعرب ومصر ينص القرار على انسحاب (إسرائيل) من الأراضي التي أُحتُلَّت عام 1967، وإيجاد وطن قومي للفلسطينيين، إلا أن الدبلوماسية المصرية رفضت التفسير (الإسرائيلي) للقرار، إذ كانت وجهة النظر (الإسرائيلية)، توقيع اتفاقيات سلام ثم الانسحاب، بينما الدبلوماسية المصرية كانت ترى الانسحاب ثم التحرك السياسي (أميروز، 1994، ص286).

نلاحظ أنّ قبول القرار يعني اعتراف مصري ضمني بـ(إسرائيل)، إلا أن القرار لم ينفذ منه سوى وقف إطلاق النار، والذي سرعان ما انتهى بحرب الاستنزاف، وبذلك يكون قبول عبد الناصر للقرار، هو حماية القاهرة التي أصبحت مكشوفة أمام (الجيش الإسرائيلي).

جاءت موافقة عبد الناصر على مبادرة روجرز الأمريكية من أجل تعرية السياسة (الإسرائيلية) العدوانية، وتشويه السياسة (الإسرائيلية) العدوانية أمام الرأي العام العالمي (داود،

• اتفاقية القسطنطينية هي معاهدة وقعت عام 1888م بين المملكة المتحدة والإمبراطورية الالمانية والروسية والنمساوية المجرية وإسبانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا من جهة والدولة العثمانية من جهة اخرى، ونصت المعاهدة على حرية الملاحة في قناة السويس والاعتراف بسيادة مصر على القناة، وامتناع الدول المشاركة في الاتفاقية من استخدام القوة للسيطرة على القناة.

1998، ص142)؛ ورفع الضغط الدولي عن مصر، إذ استطاع (الإسرائيليون) إقناع الرأي العام العالمي، بأن مصر دولة حرب وليست دولة سلام، وأراد عبد الناصر نزع شرعية وقف النار وفق القرار(242)، والذي يدعو لوقف القتال نهائياً، بينما مبادرة روجرز تدعو لوقف القتال لمدة ثلاثة شهور، وقبولها يلغي قبول القرار السابق لها، مما يعني شرعية أي هجوم عسكري مصري بعد الشهور الثلاثة (فريد، 1979، ص229:230).

ويتفق محمد فائق مع عصام نعمان بأن القبول المصري لمبادرة روجرز، مجرد تكتيك مرحلي وليست تسوية دائمة، من أجل تفرغ مصر لاستكمال حائط الصواريخ وبناء القوات المسلحة المصرية (بيضون وآخرون، 2002، ص55:56).

يتفق الباحث مع محمد فائق وعصام نعمان بأن، هدف مصر من قبول مبادرة روجرز هو ليس نهاية الطريق، وإنما بداية الطريق للمناورة الدبلوماسية؛ حيث أراد إقناع الرأي العام الدولي بأن مصر دولة سلام وليست دولة حرب، وإيجاد المشروعية القانونية لأي حرب محتملة ضد (إسرائيل).

1.1.4.3 موقف عبد الناصر من القضية الفلسطينية بعد عام 1967 .

يتمثل موقف مصر من القضية الفلسطينية بعد عام 1967 فيما يلي(فريد، 1979، ص84):

1- رفض المقترحات الأمريكية "المقترحات الأمريكية مرفوضة لأنها تؤدي إلى الاستسلام والمذلة".

2- رفض التفاوض مع (إسرائيل) " لن نتفاوض مع إسرائيل ولن نتنازل عن حقوق شعب فلسطين".

3- تمسك عبد الناصر بالقضية الفلسطينية "الضفة الغربية أهم بكثير من سيناء وخوفي عليها لا على سيناء".

رفض عبد الناصر المقترحات الأمريكية ورفض الاستسلام للشروط الانهزامية، ولم يسمح للولايات المتحدة بالقضاء على القومية العربية التي تهدد مصالحها وشرعية وجود (إسرائيل)، ورفض التفاوض مع (إسرائيل) لأن ذلك يؤدي إلى ضياع القضية الفلسطينية والاعتراف بوجود (إسرائيل)، وربط مصير سيناء باستعادة الضفة الغربية.

يتفق محمد فائق مع محسن العيني على عدم وجود أي اتصالات بين عبد الناصر و(إسرائيل)، وأن المحاولات التي تمت من قبل رومانيا ويوغسلافيا كانت من أجل فتح قناة اتصال بين الطرفين، وأن الاتصالات التي تمت بين أحمد حمروش ممثل عن جهاز المخابرات المصرية و"ناحوم غولدمان"، محاولات استخباراتية (إسرائيلية)، من أجل فتح قنوات اتصال بين القيادات السياسية، وَرَفَضَ عبد الناصر ذلك (بيضون وآخرون، 2002، ص54:55).

قدمت الولايات المتحدة مشاريع عديدة لتسوية الصراع العربي (الإسرائيلي)، وكانت تختزل القضية الفلسطينية كمشكلة لاجئين، ابتدأ من مشروع "جوستون" عام 1953، ومشروع "دالاس" عام 1955، و مشروع "جوزيف جونسون" عام 1962، ومشروع الرئيس "ليندون جونسون" 1967، ومشروع روجرز (سلامة وآخرون، 1985، ص167)؛ رفض عبد الناصر التنازل عن حقوق الشعب الفلسطيني، وأكد على التزامات مصر القومية، ورفض المحاولات الاستعمارية لإبعاد مصر عن دائرة الصراع العربي (الإسرائيلي)، والتزاماتها القومية (فريد، 1979، ص115:116).

2.1.4.3 عبد الناصر والقيادة الفلسطينية

تم تشكيل الاتحاد القومي العربي الفلسطيني في قطاع غزة عام 1959، وذلك على غرار الاتحاد القومي العربي في مصر وسوريا، وبعد الوحدة المصرية السورية التقى وفد فلسطيني بالرئيس عبد الناصر، وطلب منه تشكيل نواة موحدة للفلسطينيين؛ وافق عبد الناصر على طلب الوفد الفلسطيني، وكلف وزير الخارجية للجمهورية العربية المتحدة محمود رياض بتقديم طلب لجامعة الدول العربية، من أجل إبراز الشخصية الفلسطينية (حوراني، 1980، ص17-21).

نشأت منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964، وكان هدفها تحرير الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، وفق الميثاق القومي، وتم التأكيد على حق الشعب الفلسطيني لتحرير وطنه من النهر إلى البحر (صالح، 2007، ص7)؛ وجاء تأسيس المنظمة بقيادة أحمد الشقيري كرد فعل عربي وفلسطيني على النكبة الفلسطينية عام 1948، وبعد هزيمة 1967 استقال أحمد الشقيري من قيادة المنظمة وبقيت بقيادة مؤقتة حتى أُنتُخِبَ ياسر عرفات رئيسا لها عام 1969 (صالح، 2007، ص14).

دعمت مصر بقيادة عبد الناصر ولادة منظمة التحرير الفلسطينية، وساهمت في إقناع الدول العربية بالاعتراف بمشروعيتها، وقدمت لها التسهيلات في مواجهة التحديات وخاصة النظام الأردني (أبو نحل-أبو سعدة، 2009، ص5)، من أجل تجسيد الكيان الفلسطيني، وإسقاط الذريعة (الإسرائيلية) بأن الصراع بين العرب واليهود، ولا يوجد شعب فلسطيني على أرض فلسطين (بيضون وآخرون، 2002، ص57).

عرضت مصر بعد هزيمة 1967، على حركة فتح قيادة منظمة التحرير، بعد انتصارها في معركة الكرامة، إلا أن فتح اشترطت أن يكون التعديل من داخل المنظمة وأن يتم تعديل الميثاق القومي الفلسطيني، بما ينسجم مع طروحات فتح التي تسعى إلى تحقيق استقلالية النضال الفلسطيني ومؤسساته، وأن يتم تحرير جيش التحرير الفلسطيني من التبعية العربية (حوراني، 1980، ص135).

أعلن عبد الناصر رسمياً في عام 1968، اعترافه بحركة فتح ودعمها لمواجهة (إسرائيل)، وحاول تقوية نفوذها السياسي وعلاقاتها الدولية، من خلال إقناع الاتحاد السوفيتي بإقامة علاقات معها وتسليحها، وسعى عبد الناصر لإيجاد علاقات ودية بين منظمة التحرير والأردن، لتجنب وقوع خلافات بين الطرفين، وفي نوفمبر 1968، أكد عبد الناصر وقوفه بجانب الفلسطينيين، إذ هاجمهم الملك حسين، وطلب من منظمة التحرير تركيز جهودها ضد (إسرائيل)، وعدم التدخل في الشؤون العربية، وبالمقابل طلب من الملك حسين تعزيز علاقاته مع فتح (فريد، 1979، ص154-156).

قرر المجلس الوطني الفلسطيني في الدورة الرابعة في يوليو 1968، تعديل ميثاق منظمة التحرير، من اسم الميثاق القومي الفلسطيني إلى الميثاق الوطني الفلسطيني (الموسوعة الفلسطينية، 1984، ص316)؛ ويرى الباحث أن تغير اسم الميثاق وحصره في الوطنية الفلسطينية، ترسيخ لقطرية ومساهمة في عزل القضية الفلسطينية عن عمقها العربي، بدلا من السعي إلى تعزيز الوحدة العربية، ومن أهم التعديلات (حوراني، 1980، ص132-144):

1- نص ميثاق 1964، على أن فلسطين وطن عربي، وليست جزء من الوطن العربي، بينما نص ميثاق 1968، على أن فلسطين وطن للفلسطينيين وجزء من الأمة العربية.

2- نص ميثاق 1964، على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بالاشتراك مع الأمة العربية، بينما نص ميثاق 1968، على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بمفرده.

3- اتفق ميثاق 1964 وميثاق 1968، على حدود فلسطين، وهي الحدود التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني.

ساهمت التعديلات في ميثاق منظمة التحرير في تحقيق استقلالية القرار الفلسطيني ورفع الوصاية العربية عن منظمة التحرير، وفي الوقت نفسه ساهمت هذه التعديلات في فصل القضية الفلسطينية عن الوطن العربي، وبالرغم من هزيمة مصر في حرب 1967، وتوجيه ضربة قوية للقومية العربية، إلا أن الميثاق المعدل عام 1968، لم يتنازل عن أي شبر من أرض فلسطين، بل أكد على أن فلسطين وحدوها، هي التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني، وقد ساعد على إقرار هذا الميثاق، رفض الرئيس عبد الناصر الاستسلام بعد حرب 1967، والاعتراف بالهزيمة، ونجاح الأداة الدبلوماسية المصرية في إفشال النجاح العسكري الذي حققته (إسرائيل) في معركة 1967، وهذا الصمود من قبل مصر انعكس على القضية الفلسطينية.

رفضت منظمة التحرير القرار (242) (هاشم، 1984، ص47)؛ و يتفق أسامة أبو نحل ومخيمر أبو سعدة على أن أحمد الشقيري لم يقدم استقالته من منصبه وإنما فرضت عليه الاستقالة بسبب رفض الشقيري القرار (242)، وموافقة الدول العربية عليه، وأن عبد الناصر قرر التخلص منه بعد هزيمة حرب 1967، لامتصاص غضب التنظيمات الفلسطينية المعارضة للشقيري، والدول العربية خاصة الأردن (أبو نحل-أبو سعدة، 2009، ص101).

صرح عبد الناصر عام 1970 في جلسة اللجنة التنفيذية للاتحاد العربي الاشتراكي، بأنه لا ينتقد موقف المقاومة الفلسطينية التي هاجمت عبد الناصر نتيجة قبوله مبادرة روجرز (فريد، 1979، ص226:227)؛ وحذر عبد الناصر القيادة الفلسطينية بعد أزمة أيلول من قبول القرار(242)، لأنه يسعى لإزالة أثار العدوان ويستثني القضية الفلسطينية (بيضون وآخرون، 2002، ص55).

استنكر الفلسطينيون قبول مصر مبادرة روجرز، ودعت الفصائل الفلسطينية إلى عقد جلسة استثنائية للمجلس الوطني الفلسطيني في أغسطس في عمان؛ لبحث مبادرة روجرز، بينما سافر ياسر عرفات إلى مصر لرأب الصدع بين مصر والفلسطينيين، وحصل على ضمانات مصرية بأن قبول مصر للمبادرة لن يؤثر في توجهات مصر القومية، ودعمها للقضية الفلسطينية، بينما ضغط ياسر عرفات على أعضاء المجلس الوطني أثناء الجلسة المخصصة، لبحث قبول مصر مبادرة روجرز، وتوجيه النقد للسياسات الأمريكية (حوراني، 1980، ص169:170).

حذر عبد الناصر الملك حسين من أي هجوم عسكري على الفدائيين الفلسطينيين، إلا أن الجيش الأردني بدأ هجماته ضد المخيمات والفدائيين الفلسطينيين، وفي 25 سبتمبر، اتهم عبد الناصر الولايات المتحدة و(إسرائيل) بالوقوف وراء الأزمة لتصفية المقاومة الفلسطينية، وفي الوقت نفسه طلب من الملك حسين وقف القتال، وإلا عده شريكاً في المخطط الأمريكي (الإسرائيلي) للقضاء على الفلسطينيين، ثم طلب اجتماعاً لقادة الدول العربية، وتم عقد الاجتماع بالقاهرة يومي 26/25 سبتمبر 1970، وحمَّل العرب الملك حسين المسؤولية الكاملة، ما دفعه لطلب حضور الاجتماع ووصل الملك حسين إلى القاهرة في27 سبتمبر وتم التوصل إلى اتفاق وقف النار بين الطرفين (فريد، 1979، ص252-257).

2.4.3 الأداة العسكرية المصرية

وفقاً لمعاهدة 1936، بين مصر وبريطانيا، حصلت مصر على حقها في ممارسة سياسة خارجية مستقلة، وأمام تصاعد المد القومي في مصر، أُجبرت الحكومة المصرية على تفعيل الأداة العسكرية في حرب فلسطين عام1948، لكنها انهزمت في الحرب مما دفع بالجيش للقيام بالثورة علي النظام الملكي وإسقاطه (المزيني، 2002، ص84:85).

أثَّرت تَجرِبة عبد الناصر خلال حرب فلسطين عام 1948، في استراتيجيته العسكرية، فبعد تولي الحكم أعطى الأولوية لبناء الجيش المصري، وتسليحه بالعتاد العسكري، بينما ترك الفدائيين الفلسطينيين يمارسون نشاطهم العسكري ضد (إسرائيل) من قطاع غزة الخاضع للسيادة المصرية، ونتيجة الخسائر التي أصابت (إسرائيل)، قرر "بن جوريون" خوض الحرب ضد مصر (عبد الفتاح، 2001، ص120:121).

هاجم (الجيش الإسرائيلي) قطاع غزة عام 1955، وكان الرد المصري بالإسراع في بناء القوة العسكرية المصرية لمواجهة (إسرائيل)، ونتيجة استمرار (إسرائيل) في الهجوم على المواقع الحدودية المصرية؛ قررت مصر توجيه ضربات في العمق الإسرائيلي عن طريق الفدائيين (هيكل، 1983، ص24-29)؛ وبذلك تكون مصر خرجت إلى المواجهة المباشرة مع إسرائيل قبل اكتمال خطة التنمية المصرية التي تسعى من خلالها إلى امتلاك الأسلحة المتطورة (بيضون وآخرون، 2002، ص58).

طلبت مصر من الاتحاد السوفيتي تسليح جيشها، نتيجة رفض الولايات المتحدة تسليح الجيش المصري، ووضع شروط غير مرضية، وبالفعل حصلت على الأسلحة من الاتحاد السوفيتي فيما عُرِفَ - بصفقة الأسلحة التشيكية - وبموجبها حصلت مصر على طائرات مقاتلة، ودبابات، ومعدات عسكرية متنوعة، تقدر قيمتها بحوالي 300 مليون دولار (دانكوس، 1983، ص17:18)؛ وأصبحت مصر بعد حرب السويس تعتمد على الاتحاد السوفيتي في تسليح جيشها (أمبروز، 1994، ص281).

أدركت مصر رغبة (إسرائيل) في تقيد القدرات العسكرية المصرية، بعد الهجوم (الإسرائيلي) على قطاع غزة، وحرصت الولايات المتحدة على ضعف الجيش المصري وإجبار مصر على الرضوخ (لإسرائيل)، فتوجهت مصر إلى الاتحاد السوفيتي وحصلت على السلاح للدفاع عن نفسها وعن قطاع غزة والشعب الفلسطيني، من الاعتداءات (الإسرائيلية) المتكررة عليه، وهذا يعني أن الأداة العسكرية المصرية حريصة على حماية الفلسطينيين في قطاع غزة وعلى ما تبقى من الأراضي الفلسطينية خارج سيطرة الاستعمار اليهودي في فلسطين.

1.4.3 تحليل الأداة العسكرية المصرية تجاه القضية الفلسطينية

هاجم (الجيش الإسرائيلي) سيناء في الثلاثين من أكتوبر عام 1956، ووصل قناة السويس بمساعدة فرنسية بريطانية (أمبروز، 1994، ص2011)؛ وأعلنت الحكومة المصرية حالة الطوارئ والتعبئة العامة وتصدت القوات المسلحة المصرية للعدوان الثلاثي، وفي أغسطس 1956، أعلنت مصر تشكيل جيش التحرير الوطني بجانب الجيش النظامي، يضم المتطوعين المصريين من أنحاء مصر كافة؛ لأجل التصدي للعدوان (الإسرائيلي) (واروتيونوف، 1957، ص20-27).

شاركت (إسرائيل) في العدوان الثلاثي على مصر عام 1956؛ لتحقيق عدة أهداف وهي (هيكل، 1983، ص18:19):

1- إبقاء مصر ضعيفة غير قادرة على البناء الاقتصادي و الزراعي و الصناعي المتطور.
2- عزل مصر عن الوطن العربي، ومنع أي محاولة مصرية تهدف للتأثير في (إسرائيل)، ومنع أي وجود عسكري مصري في سيناء، وإنشاء منطقة عازلة بين المشرق العربي والمغرب العربي.
3- إبعاد مصر عن حركة التفاعلات الدولية؛ بحيث لا تستطيع تكوين علاقات دولية تُمَكِّنها من الحركة والمناورة في الوطن العربي .

صدر قرار دولي بوقف العدوان الثلاثي على مصر في 4 نوفمبر 1956، وفي عام 1957، انسحبت (إسرائيل) بالكامل من سيناء وقطاع غزة (عبد الفتاح، 2001، ص90)؛ وبالرغم من الهزيمة العسكرية لمصر، إلا أن عبد الناصر خرج من الحرب منتصراً سياسياً، وعملت مصر على تجنب أي مواجهة عسكرية مع (إسرائيل) ما بين عامي(1956-1967) بالرغم من اقتناع عبد الناصر بحتمية المواجهة العسكرية مع (إسرائيل)، وأنّ الحرب هي الحل الوحيد للقضية الفلسطينية، وكان يرى ذلك ممكناً في حال توفر ثلاثة شروط، وهي تفوق عسكري عربي، ووحدة عربية، وعزل (إسرائيل) دولياً (نافعة، 1986، ص26:27).

قام الجيش المصري بإرسال جنوده إلى سيناء، على أثر الحشود العسكرية (الإسرائيلية) علي الحدود السورية، وذلك التزاماً بواجبات الأداة العسكرية المصرية تجاه الوطن العربي، وقامت مصر بإغلاق مضائق تيران، وطلبت بانسحاب القوات الدولية، فقامت الحرب، وانهارت الأداة العسكرية المصرية أمام (الجيش الإسرائيلي) في حرب 1967، وخسرت مصر سيناء، وقطاع غزة التابع لها، وسيطرت (إسرائيل) على القدس والضفة الغربية والجولان (أمبروز، 1994، ص281-283).

لم يكن تأثير حرب 1967 عابراً في القومية العربية والقضية الفلسطينية؛ فقد أدت هذه الحرب إلى تدمير القوة العسكرية الرئيسية للقومية العربية والأكثر تأثيراً على القضية الفلسطينية؛ إذ أخذت مصر على عاتقها منذ ثورة 23 يوليو التزامات الأمة العربية، وقررت تحمل مسؤوليات الوحدة العربية، وتحرير الوطن العربي من الاستعمار ومواجهة (إسرائيل) وتحرير فلسطين،

واعتمدت على تطوير أداتها العسكرية لتحقيق أهدافها، إلا أن حرب 1967، دمرت هذه الأداة وهذا أثر سلبياً على السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية.

لم يستسلم عبد الناصر للهزيمة، وبدأ بناء قوته العسكرية لتحرير الأرض العربية، وبدأت عمليات المقاومة ضد (إسرائيل)، ولم تستطع (إسرائيل) تحقيق أي مكاسب، خاصة استسلام العرب (عبد الفتاح، 2001، ص93)؛ وبدأت مصر بحرب الاستنزاف• (صبح، 1998، ص136)؛ واتفق عبد الناصر مع منظمة التحرير على القيام بعمليات فدائية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة (فريد، 1979، ص113)؛ واعترف موشي ديان وزير (الدفاع الإسرائيلي) بأن عبد الناصر حول الهزيمة إلى نصر في حرب الاستنزاف، وأنه رفض عرضاً (إسرائيلياً) للسلام مقابل انسحاب (إسرائيل) من الأراضي المحتلة عام 1967 (راغب، 1996، ص33:34).

يمكن القول: أن حرب الاستنزاف ما هي إلا إرادة قوية من عبد الناصر على تحمل مسؤولياته القومية، وعدم استسلامه للحلول الانهزامية، واستمراره في تحقيق طموح الأمة العربية بتحرير العرب من الاستعمار وأعوانه، وإنهاء الوجود (الإسرائيلي) في فلسطين، واسترجاع الأراضي التي أُحتُلَت عام 1967، وتبين للباحث أن مفهوم حرب الاستنزاف ما هو الا تكتيك عسكري بحت للوصول إلي أهداف سياسية، ويمكن القول أن عبد الناصر اشتق دروس هزيمة عام 1967م، بحنكة سياسية مشهود لها من حيث محاصرة إسرائيل دولياً وإعادة تدريب وتأهيل المؤسسة العسكرية وتحقيق تضامن عربي غير مسبوق.

استمرت مصر في إعادة بناء الجيش، والإعداد لمعركة التحرير، وكان العمل على تسليح الجيش وتدريبه وبناء قواعد الصواريخ وملاجئ الطائرات، وتدريب الجيش على عمليات العبور (داود، 1998، ص141)؛ ولم يستثنِ عبد الناصر الأداة العسكرية لحل القضية الفلسطينية، وإنما أكد على ضرورة الوحدة العسكرية للدول المواجهة مع (إسرائيل)، وفي عام 1969 نجحت مصر في عقد المؤتمر الرباعي للجبهة الشرقية بضم مصر والأردن وسوريا والعراق، وتم الاتفاق على الاستراتيجية العسكرية لمواجهة (إسرائيل)، وتحرير الأرض المحتلة (فريد، 1979، ص178).

• حرب الاستنزاف أو حرب الألف يوم كما أطلق عليها بعض (الصهاينة)، والاستنزاف مصطلح أطلقه الرئيس المصري الراحل عبد الناصر على الحرب التي اندلعت بين مصر و(إسرائيل) على ضفتي قناة السويس. بدأت أحداثها بهجوم (صهيوني)على مدينة بور فؤاد بهدف احتلالها يوم1 يوليو 1967م، فتصدت لها قوة من الصاعقة المصرية فيما يعرف بمعركة رأس العش، واستمرت المعارك الحربية على ضفتي القناة لمدة ثلاث سنوات، استخدم خلالها (إسرائيل) طائرات الفانتوم الأمريكية الحديثة لضرب العمق المصري، وانتهت الحرب في 7 أغسطس عام 1970م بقرار الرئيس عبد الناصر قبول مبادرة روجرز.

وافق عبد الناصر على مبادرة روجرز للتفرغ والاستعداد العسكري، وحاجة مصر إلى المزيد من الوقت؛ لأجل استكمال بناء القواعد الصاروخية في منطقة القناة، وقد حققت المبادرة ما أراده عبد الناصر؛ فقد استطاع إقامة حائط الصواريخ والعديد من المنشآت العسكرية التي وفرت قاعدة عسكرية قادرة على عبور القناة وحماية شبكة الدفاع الجوي المصري، وجنبت مصر وقوع المزيد من الخسائر نتيجة الغارات الجوية (الإسرائيلية) المستمرة (داود، 1998، ص142:143).

شهدت الفترة الممتدة ما بين عامي 1967 وحتى 1970م وهو تاريخ رحيل عبد الناصر، أضخم عملية بناء للجيش المصري لتحرير الأرض المحتلة (نافعة، 1986، ص28)؛ وتعد أفضل سنوات المواجهة العربية (الإسرائيلية)، بسبب الإصلاحات الضخمة التي شهدها الجيش المصري بعد عزل المشير عبد الحكيم عامر (بيضون وآخرون، 2002، ص109).

3.4.3 الأداة الاقتصادية

لقد اهتم عبد الناصر بالسياسة الخارجية، وعدّها المجال الرئيس لحركته السياسية، ووظَّف السياسة الخارجية لصالح التنمية الداخلية؛ فاتبع سياسة نشطة في المجالين العربي والدولي من أجل تعويض نقص الموارد الاقتصادية، والحصول على موارد اقتصادية لا يمكن أن تحصل عليها مصر، وهي في عزلة، كما ربط التنمية الداخلية بالتحرر من التبعية الاقتصادية الخارجية، وهذا ما دفعه للتمسك بالدور الاستقلالي لمصر (إبراهيم وآخرون، 1983، ص177:178).

منذ إعلان الثورة، لم تعطى (إسرائيل) الفرصة لعبد الناصر لتحقيق الاستقلال السياسي، ومن ثم البدء في عملية التنمية الاقتصادية، التي رأت فيها خطراً قوياً عليها، لذلك حاولت منع تحقيق الجلاء البريطاني عن مصر، وحاول أن يتم الجلاء البريطاني في إطار ربط مصر بحلف غربي، ونتيجة فشل (إسرائيل) في تحقيق أهدافها، عملت على إخراج عبد الناصر من الإطار الداخلي والتنمية إلى الصراع معه بالهجوم على غزة عام 1955 (نافعة، 1986، ص25:26)؛ وفي العام نفسه استطاعت مصر تمويل صفقة الأسلحة التشيكية بموارد اقتصادية مصرية (دانكوس، 1983، ص18).

يعد سد أسوان من المشاريع الاستراتيجية للاقتصاد المصري، ونتيجة عدم قدرة الاقتصاد المصري على تمويل المشروع، طلبت مساعدة الولايات المتحدة، وفي عام 1956 اشترطت

الولايات المتحدة تمويل المشروع بإنهاء الصراع العربي (الإسرائيلي)؛ فرفض الرئيس عبد الناصر وقدم وزير الخارجية الأمريكي "دالاس" اقتراحاً للرئيس أيزنهاور في عام 1956 للضغط على مصر" نظراً للنتائج السلبية لمجهوداتنا لجعل عبد الناصر ينهج سياسة المصالحة مع إسرائيل ، علينا أن نعدل من سياستنا تجاه (الشرق الأوسط) ، وأن تؤجل كل من الولايات المتحدة وبريطانيا مشروع الإسهام في سد أسوان" (المزيني، 2002، ص143-149).

رفضت مصر ربط اقتصادها بفلك السياسة الاستعمارية، والرضوخ للمطالب الاستعمارية بتخلي مصر عن القضية الفلسطينية، فقد ربطت الولايات المتحدة المساعدات الاقتصادية في بناء السد العالي، بموقف مصر السياسي من القضية الفلسطينية، واشترطت موافقة تمويلها للمشروع بالإشراف على الاقتصاد المصري، وتركيز جميع الموارد باتجاه بناء السد ووقف بناء القدرات العسكرية المصرية، وعزل مصر عن الوطن العربي، فرفض عبد الناصر ذلك (دانكوس، 1983، ص46).

لم يستطع عبد الناصر تحقيق التنمية الداخلية والحصول على موارد اقتصادية خارجية لتعويض النقص في الموارد الاقتصادية الداخلية، فمنذ قيام ثورة يوليو بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بالسعي إلى ربط مصر بسياستها الاستعمارية، وربط المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر بموقف مصر من الصراع العربي (الإسرائيلي) والقضية الفلسطينية، وبالتالي واجهت مصر حصاراً أمريكياً غربياً بدلاً من أن تحصل على المساعدات الخارجية؛ وذلك بسبب موقف مصر من القضية الفلسطينية.

رفضت مصر التخلي عن القضية الفلسطينية مقابل المساعدات الخارجية، وخسرت التمويل الأمريكي والغربي لبناء السد العالي، نتيجة الشروط الأمريكية لعقد اتفاق سلام بين مصر و(إسرائيل)، واستمرت الأداة الاقتصادية المصرية في سياستها القومية تجاه الوطن العربي، رافضة التخلي عنها والاستسلام للضغوط الغربية، ويعتقد الباحث أن أحد الأسباب الرئيسة التي أدت بعبد الناصر لاتخاذ قرارات سياسية ذات توجه اقتصادي اشتراكي، تنمية الموارد المحلية وعدم الارتهان للمساعدات الاقتصادية الخارجية القادمة من الدول الاستعمارية.

4.3.4 الأداة الإعلامية

تعد الأداة الإعلامية مقدمة لحركة سياسية تسعى إلى تحقيق مصالح معينة، وهي أداة مساندة لتنفيذ السياسة الخارجية، وتقوم بممارستها الجهات الحكومية، وهي أداة فعالة من أدوات السياسة الخارجية للدول (حمادة، 193، ص143)؛ وأطلقت مصر إذاعة صوت العرب عام 1954 (بيضون وآخرون، 2002، ص44)؛ ويعد الإعلام المصري وإذاعة صوت العرب في عهد عبد الناصر المرجعية القومية للعرب، ووصف خير الدين حسيب تأثير الأداة الإعلامية القومية في الوطن العربي "كان المرء لا يتخذ موقفاً من قضية عربية مهمة حتى يسمع رأى القاهرة في "صوت القاهرة"." (بيضون وآخرون، 2002، ص87).

منذ انطلاقة صوت العرب، بدأت حملة إعلامية مكثفة، تؤكد على أن مصر سوف تقدم الدعم العسكري الكامل للدول العربية التي تتعرض لأي عدوان (إسرائيلي)، وستلقي بثقلها العسكري من أجل القضية العربية (ليتل، 1959، ص 358).

نجحت الحملة الإعلامية القومية في إجبار الملك حسين على رفض الانضمام إلى حلف بغداد، وطرد الجنرال البريطاني جلوب باشا من قيادة الجيش الأردني (منصور، ص151)؛ وأجبرت الضغوط الإعلامية القومية العربية الأردن ولبنان على الانسحاب من تحالف تركي عراقي لضرب سوريا عام نتيجة التقارب القومي السوري المصري (منصور،ص235).

بدأت وسائل الإعلام المصرية في الخامس من يونيو 1967، تعلن أن (إسرائيل) وقعت بالفخ، وأن الدفاعات المصرية استطاعت إسقاط ما يقارب أربعين طائرةٍ (إسرائيلية)، وعمت الفرحة في صفوف المصريين والعرب، ولم يكن هناك أي وسائل إعلام أجنبية غير الوسائل الحكومية التي تنشر الأخبار، واستمرت وسائل الإعلام تتحدث عن النصر في الحرب حتي أعلنت الإذاعة المصرية تنحي الرئيس عبد الناصر (منتصر، 2003، ص116:117).

اتسمت أداة مصر الإعلامية ما بين عامي (1956-1967)، بمجموعة من الخصائص ساهمت في هزيمة مصر؛ حيث ركز الإعلام على خطابات القيادة المصرية التي تؤكد على امتلاك مصر أكبر قوة بحرية وبرية وجوية في المنطقة، وأن القوة المصرية جاهزة للتحرك من أجل وضع حد لسياسات (الإسرائيلية)، وأن الموعد قد اقترب للقضاء على (إسرائيل)، في الوقت

الذي نجح فيه (الإعلام الإسرائيلي) في إظهار الخطر العربي عليه، وطلب مساعدة العالم لمواجهته، وبذلك مهدت (إسرائيل) الرأي العالمي لتنفيذ هجومه (خليل، 2003، ص139).

لقد أستطاع الإعلام المصري تحقيق النجاح على المستوى العربي وتحقيق التعبئة القومية والتأييد الشعبي لسياسة عبد الناصر، لكن هذه الأداة فشلت على المستوى الدولي، بسبب غياب التخطيط العلمي المدروس، واستغلال (إسرائيل) الأخطاء الإعلامية المصرية لصالحها وكسب التأييد الدولي (ابو عامود، 1994، العدد 182، ص89:90).

وافق عبد الناصر على مبادرة روجرز، فقامت إذاعة صوت فلسطين ومقرهاً القاهرة بهجوم عنيف على عبد الناصر، فردت الأداة الإعلامية المصرية بإغلاقه (فريد. 1979، ص250)، وبالرغم من ذلك فإن القاهرة لم تتخلى عن القضية الفلسطينية، إذ تم تكليف الرئيس السوداني جعفر النميري بنشر ما حدث في القمة العربية الخاصة بأحداث أيلول الأسود•، عبر إذاعة القاهرة والتي حملت الملك حسين مسؤولية ما حدث، من أجل إطلاع الرأي العام العربي على ما يجري، ثم كلف عبد الناصر محمد حسنين هيكل بوضع خطة إعلامية لشرح الاتفاق بين الملك الحسين ورئيس منظمة تحرير ياسر عرفات وإذاعته للرأي العام العربي (فريد، 1979، ص257:258).

بوفاة عبد الناصر توقف المشروع القومي العربي، الذي تعرض لتحدياتٍ متعددة كان آخرها حرب 1967؛ إذ كان التيار القومي في مصر أقوى التيارات القومية، لكنه كان مرتبطاً بشخصية عبد الناصر، ويستمد قوته من قوة عبد الناصر كونه رئيساً لمصر (بيضون واخرون، 2002، ص85).

يرى الباحث أن كاريزما عبد الناصر قد لعبت دوراً محورياً في حركة التحرر والنهضة العربية، الا أن المعضلة السياسية في دول العالم الثالث، وخاصة الدول العربية، غياب حكم المؤسسات والفصل بين السلطات، ومصادراتها لصالح رئيس الدولة، وقد تصل إلى حد تأليه الحاكم.

• أحداث أيلول الأسود، هو الاسم الذي يشار به إلى أحداث شهر أيلول عام 1970م، الذي حدث فيه اشتباك بين منظمة التحرير الفلسطينية والجيش الأردني، وقُتِل فيها حوالى الألف شخص.و

5.3 الخاتمة

نجحت (إسرائيل) في إخراج مصر من مرحلة البناء إلى مرحلة المواجهة قبل انتهاء مصر من مرحلة البناء في المجالات الاقتصادية والعسكرية، وقد واجهت مصر (إسرائيل) في معركة السويس عام 1956 وحرب عام 1967، انتهت بفشل الأداة العسكرية ونجاح الأداة الدبلوماسية، فقد استطاعت الدبلوماسية إحراج (إسرائيل) من سيناء، و تحويل الهزيمة في حرب 1967 إلى نصر عندما رفضت الاستسلام للشروط الغربية والصلح مع (إسرائيل)، بينما حققت الأداة الاقتصادية نجاحاً محدوداً برفضها المساعدات الأمريكية والغربية المشروطة بقبول مصر وجود (إسرائيل)، ونجحت الأداة الإعلامية في تعبئة الرأي العام العربي لصالحها، وأخفقت في حشد الرأي العام الدولي، بل حشدت الرأي العام الدولي لصالح (إسرائيل).

لم ينتهِ الصراع مع (إسرائيل)، إذ قام عبد الناصر بإعادة بناء الأداة العسكرية من جديد من أجل المواجهة مع (إسرائيل)، وبدأ حرب الاستنزاف ضده، لكنه تُوفِّي دون أن يتوصل إلى نتيجة نهائية مع (إسرائيل) سواء على الصعيد العسكري أو السياسي.

4 الفصل الرابع

القومية العربية وأثرها في السياسة الخارجية المصرية

تجاه القضية الفلسطينية في عهد السادات

1.4 المقدمة

يُعّد السادات أحد ضباط ثورة 23 يوليو، أصبح رئيساً مصر عام 1971، بعد الرئيس عبد الناصر، تولي بعد وفاة الرئيس عبد الناصر، وشهد عهده تحولات في السياسة الداخلية والخارجية لمصر، وساد التيار الانعزالي القطرى، بدلاً من التيار القومي، وشهدت البيئة الداخلية في مصر تغيرات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أما علاقات مصر مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي فقد شهدت تغيرات جذرية؛ حيث أصبحت الولايات المتحدة دولة صديقة لمصر، بينما توترت العلاقات مع الاتحاد السوفيتي.

تغيرت السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية في عهد السادات، ولمعرفة التغيرات التي حدثت، لا بد من تحليل أداء السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية من خلال الأداة الدبلوماسية، والأداة العسكرية، والأداة الاقتصادية، والأداة الإعلامية.

2.4 القومية العربية في عهد السادات

كانت القومية التيار السائد في مصر في عهد عبد الناصر، فعندما توفى وتولي السادات السلطة كان التيار القومي التيار السائد في مصر، واستمر هذا التيار حتى أواخر عام 1973؛ حيث بدأ ظهور التيار القطرى الانعزالي في مصر، واستمر هذا التيار بالصعود حتى أصبح التيار المسيطر على السياسة الخارجية المصرية، وتعزز وجود هذا التيار بتوقيع مصر على (معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية) عام 1979، التي شكلت ضربة قاسية للتيار القومي في مصر على صعيد الحكم والدولة.

1.2.4 السادات والقومية العربية

1.1.2.4 السادات وتطور فكره السياسي

شارك السادات في المظاهرات المنددة بالوجود البريطاني في مصر، والمطالبة بعودة دستور عام 1923 بالرغم من صغر سنه، ووصف فكره السياسي في تلك الفترة بالقول: "لا أستطيع أن أقول إن كان وعيي السياسي قد نضج أو حتى تشكل في هذه الفترة المبكرة من حياتي .. كنت

أشارك طبعاً في الأحاسيس الوطنية التي كانت تعتلج في صدر كل مصري، فأخرج في الظاهرات" كما تأثر السادات بشخصية كمال أتاتورك (السادات، 1979، ص20:21).

انضم السادات في المعادي إلى تنظيم سري بتزكية من حسن عزت عام 1939 (عباس، ص51)؛ ويقول السادات إنه استمر في قيادة التنظيم حتى تم طرده من الجيش وسجنه عام 1942 واستمر في السجن حتي نهاية الحرب العالمية الثانية (السادات، ص24)؛ بسبب اتصالاته مع الألمان (عباس، ص52)؛ وفي عام 1946 تم اغتيال أمين عثمان، واتُّهم السادات بالمشاركة في اغتياله وسُجِن حتى عام 1948، وعاد إلى الجيش عام 1950 (شلبي، 1977، ص38)؛ ثم انضم إلى تنظيم الضباط الأحرار عام 1951 (حمروش، 1984، ص109)؛ وكانت مهمته في ثورة 23 يوليو الاستيلاء على الإذاعة والتلفزيون (عبد الفتاح، 2001، ص145).

يعقب محمد حسنين هيكل على انضمام السادات إلى تنظيم الضباط الاحرار، فيقول : إن انضمام السادات للتنظيم واجه معارضة شديدة من أعضاء التنظيم باستثناء عبد الناصر، وذلك بسبب الخلفية السياسية للسادات، ويبرر هيكل موقف عبد الناصر من قبول السادات في التنظيم، بضرورة وجود ضباط من سلاح الإشارة للتعامل مع شبكة التليفونات واللاسلكي في الجيش، ويؤكد هيكل، أن السادات لم يشارك في تنفيذ الثورة وقد وصل إلي رئاسة أركان الجيش متأخراً، و كلفه عبد الناصر بإذاعة بيان الثورة وتم إذاعته الساعة السابعة وثلث صباحاً، ثم تطوع السادات في اليوم نفسه بتبليغ علي ماهر تكليفه بتشكيل الوزارة، ثم كُلِّف بعد يومين بنقل إنذار الجيش إلى الملك فاروق بالإسكندرية بالتنازل عن العرش (هيكل، 1990، 75-81).

تولي السادات منصب وزير دولة عام 1954 لفترة محدودة، واقتصر عمله بين عامي 1956 وحتى 1969، في جريدة الجمهورية ومجلس الأمة (السادات، 163)؛ وفي كتاب وصيتي حاول السادات إظهار فكره السياسي، بأنه فكر يستند على الإسلام والإيمان بالله، وأنه رجل الإسلام والتقوى والخير، والرجل التائب العائد الى الله (السادات ص36-84).

تم تعيين السادات نائباً للرئيس عام 1969، واختلف الباحثين حول سبب التعيين؛ فخير الدين حسيب، يقول: إن عبد الناصر اختار السادات نائباً له، بسبب ضعف شخصيته السياسية، أما كمال الطويل فيرجع أسباب اختيار السادات إلى ما يلي (بيضون وآخرون، 2002، ص113):

1- انعدام شعبية السادات بين أعضاء وكوادر الاتحاد الاشتراكي.
2- طاعة السادات المطلقة لعبد الناصر بسبب ضعف خبرته السياسية والتنفيذية.
3- علاقات السادات مع الدول الخليجية، فقد كان عبد الناصر يرغب في تحسين علاقات مصر مع دول الخليج العربي.
4- تعيين السادات يقدم رسائل إيجابية لكل من السعودية والولايات المتحدة، ورسائل تحذيرية للاتحاد السوفيتي.
5- رغبة عبد الناصر بالتفرغ للراحة والمسائل الاستراتيجية.
6- شخصية السادات مقبولة في السياسة الدولية، بعكس علي صبري وخالد محيي الدين.

يرى السادات أن إيمان مصر بالقضة العربية، السبب وراء تراجع القيم والمثل والتقاليد المصرية، وأن انتصار أكتوبر عام 1973 يرسخ لإحياء هذه القيم والتقاليد من جديد (السادات، ص17)؛ وشهد عهده حملات كراهية ضد الانتماء العربي، وتصاعدت المشاعر الانفصالية أثناء زيارته للقدس، ونُسِبت التحديات التي تواجه مصر المرتبطة بقضية الصراع العربي مع العدو الإسرائيلي إلى الفلسطينيين، ويصف هيكل هذه الحملات بالقول :" نسب دور مصر في الصراع العربي الإسرائيلي إلى هؤلاء الفلسطينيين الذين لا يرحمون ولا يريدون لرحمة الله أن تنزل ... بل إنّ معارك مصر العظيمة ودورها في حركة التحرر العربي عموماً، نُسبت إلى حماقة السياسة المصرية في زمن سابق وإلى تهورها" (هيكل، 2000، ص87).

تُعدّ مصر من البلاد التي منحت العالم كله أول حضارة، ولا يعقل أن ينغلق بلد معطاء مثل مصر على نفسه ، فقد كانت مصر أول بلد في المنطقة العربية والأفريقية ينفتح على الحضارة العالمية منذ منتصف القرن التاسع عشر، ويشمل الانفتاح الجانب الاقتصادي والاجتماعي والفكري والثقافي، و شخصية مصر الحضارية ذات السبعة آلاف سنة لا يمكن أن تخشى غزو الآخرين (السادات، 188:189).

نستنتج مما سبق، أن السادات وصف مصر في عهد عبد الناصر بالمنغلقة والمنعزلة عن العالم، وبالتالي ينتقد سياسة عبد الناصر القومية؛ ليس ذلك فحسب بل يعتبر شخصية مصر الحضارية العائدة إلى سبعة آلاف سنة (إشارة إلى الحضارة الفرعونية)، هي القوة الفكرية القادرة علي التصدي للغزو الفكري المرتبط بسياسة الانفتاح، وبذلك ينفي أي دور للقومية وينفي وجودها

باعتماده على الحضارة الفرعونية، ويريد السادات من خلال سياسة الانفتاح التخلص من القومية العربية، واتباع منهج جديد في سياسته الخارجية.

يعد السادات نفسه امتداداً للحضارة الفرعونية، إلا أن الفراعنة لم يكونوا منعزلين عن المحيط المجاور لهم؛ حيث وصلت حدود مصر في مراحل تاريخية إلى العراق وسوريا الكبرى (النبراوي- مهنا، ص17-19).

تقول جيهان السادات : إن أنور السادات دخل حرب أكتوبر عام 1973، وصنع السلام مع (العدو الإسرائيلي) من أجل مصر" أنه عمل السلام من أجل مصر، وعمل قبل ذلك حرب أكتوبر ودخلها وانتصر، كل هذه الأشياء لشاب تاريخه وطني، ولا يمكن لأحد أن يجنده أبداً_ يا فندم _ هو أحب مصر ومصلحة مصر فقط." (منصور، 2002، ص132:133).

تفسر كلمات جيهان السادات حقيقة الفكر القطري لدى السادات، ورغبته في عزل مصر عن الوطن العربي، ويرى الباحث أن السادات كان منسجماً مع توجهاته بالانفتاح على القوى الداخلية -السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والقوى الدولية -خاصة الولايات المتحدة - المناهضة لعبد الناصر وللقومية العربية، ولا يغير من مضمون اعتقاد الباحث تكرار السادات في خطابه وسياسته الاعلامية بأنه يسير على خطى عبد الناصر، بل تعتبر حقبة السادات انقلاباً على سياسات عبد الناصر القومية.

2.2.4 القومية العربية في عهد السادات كأيديولوجيا رسمية للدولة

انتهج السادات سياسة مزدوجة تجاه القومية العربية؛ فقد أعلن منذ ترشحه للرئاسة، التزامه بنهج عبد الناصر القومي، وبعد وصوله الحكم بدأ بالابتعاد عن سياسة سلفه عبد الناصر والنهج القومي، وفيما يلي ثلاثة محاور للتعرف على مصير القومية العربية في عهد السادات:

1.2.2.4 الالتزام بالنهج القومي

وافقت اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي على قرار اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد، بترشيح السادات لرئاسة الجمهورية (العادلي، 2000، ص510)؛ وفي السادس عشر من أكتوبر عام 1970م، تم انتخاب السادات رئيسا للجمهورية (حمودة، 1985، ص172)؛ وتعهد في خطاب أمام

مجلس الأمة في أكتوبر بالاستمرار على سياسية عبد الناصر، وتحقيق الوحدة العربية (السادات، 2013).

أعلن السادات التزام مصر بتحرير الأراضي المحتلة عام 1967 –القدس وغزة والضفة الغربية وسيناء والجولان– وحماية حقوق الشعب الفلسطيني (السادات، 2013)؛ وقد تحسنت علاقات مصر مع الدول العربية بين عامي 1970 وحتى 1973، وخاصة السعودية وسوريا وليبيا والعراق والأردن، وتركزت محاور السياسة المصرية العربية خلال هذه الفترة، على تصفية الخلافات بين مصر والأردن، والاستعداد العسكري لحرب أكتوبر (أبو طالب، 1998، ص82–90).

أكد السادات في عام 1972 أن هدف (العدو الإسرائيلي) تمزيق الأمة العربية وحصار مصر وعزلها عن الوطن العربي، ومنع أي وحدة عربية، وعدّ قيام اتحاد الجمهوريات العربية بين مصر وليبيا وسوريا، انجاز للقومية العربية وتحدياً لوجود إسرائيل (زهران، 1983، ص85–98).

توحدت الأمة العربية في حرب أكتوبر عام 1973م؛ فقد شاركت مصر وسوريا والعراق والجزائر ومنظمة التحرير في الحرب، بينما شاركت الدول النفطية في الحرب بالقوة الاقتصادية التي تمتلكها وفرضت حظر على تصدير النفط العربي للولايات المتحدة والدول المؤيدة والمساندة (لإسرائيل)، وكان ذلك أول مظهر من مظاهر القوة والوحدة العربية بعد انهيار الوحدة العربية بين مصر وسوريا عام 1961م (سلامه وآخرون، 1985، ص71–73).

أرسل الأردن إلى بريطانيا عام 1973 يبلغها بتزايد الضغوط العربية على الأردن للدخول في الحرب، وأن الملك حسين ينوي إرسال فرقة مدرعة عسكرية إلى سوريا من أجل إرضاء العرب وفي الوقت نفسه تجنب توتر العلاقة مع الولايات المتحدة وطلب في الرسالة إبلاغ (العدو الإسرائيلي) بالموقف الأردني، حتى لا تقوم بهجوم ضد الأردن (كيسنجر، 2005، 522).

أرسلت السعودية رسالة إلى الولايات المتحدة، تطالبها بوقف الإمداد العسكري (لإسرائيل)، وأبلغت الولايات المتحدة أن استمرار المساعدة إلى (إسرائيل) سوف يؤدي إلى توتر العلاقات بين البلدين، وحذرت السعودية سفراء دول المجموعة الأوربية لديها، بأنها سوف تقلص انتاج البترول، إذا لم يضغطوا على الولايات المتحدة لتغيير سياستها تجاه العرب (كيسنجر، 2005، ص565).

2.2.2.4 الازدواجية ما بين الالتزام بالنهج القومي وبوادر القطرية

تمثل فترة الرئيس السادات منذ بدايتها وحتى نهايتها اتجاهاً مغايراً للأيديولوجيا عن الفترة السابقة لحكمه، وهذا أثر في السياسة الخارجية المصرية (زهران، 1983، ص330)؛ وبعث السادات في ديسمبر عام 1970، رسالة إلى الرئيس الأمريكي "نيكسون" يقول فيها: "إن هدفه الوحيد ينصب على تحرير بلاده، والتركيز على إعادة بنيانها، كذلك استعداده لتسوية سلمية، وإنه مع الحل السلمي قلباً وقالباً" (صبري، 1974، ص230)؛ وبذلك يظهر السادات أمام نيكسون أنه لا طموح له خارج حدود مصر، وأنه ليس عبد الناصر آخر يهدد المصالح الأمريكية (خلة، 2006، ص91).

اتخذ السادات مجموعة من الإجراءات والتدابير للخروج عن طريق ثورة 23 يوليو (داود، 1998، ص53)؛ وتتمثل هذه الإجراءات في إلغاء قانون الحراسات، وتمديد قرار وقف إطلاق النار، وإطلاق سراح الإخوان المسلمين، ونتيجة هذه الإجراءات، بدأ الصراع بين السادات والناصريين (فرحات، 1987،ص 20-25).

أتيحت الفرصة للسادات لتحقيق ما يريد؛ إذ وفرت فكرة الاتحاد بين مصر وليبيا وسوريا الفرصة المواتية للسادات؛ فقد رفض أنصار عبد الناصر فكرة الاتحاد، لإدراكهم أن قبول الوحدة يعني عزل القيادات الناصرية (العدلي، 2000، ص511)؛ وكانت معارضة الناصريين لاتحاد الجمهوريات الفرصة المناسبة للسادات، للتخلص منهم، والتشهير بهم، ووصفهم بمجموعة بيروقراطية معادية للوحدة العربية، تسعى لتحقيق مصالحها الخاصة (فرحات، 1987، ص24-26).

تُعدُّ (ثورة التصحيح) ضربة قوية ضد القومية العربية، كهدية للولايات المتحدة ؛ فقد وصل وزير الخارجية الأمريكي وليام روجرز بعدها بأيام إلى القاهرة (فرحات، 1987، ص31)؛ ويتفق محسن العيني وكمال الطويل على أن سياسات السادات في عام 1971، كانت موجهة للقضاء على ثورة 23 يوليو والقومية العربية (بيضون وآخرون، 2002، ص89).

انتقد السادات سياسة سلفه الرئيس عبد الناصر، ووصف فترة حكمه بالفراغ الفكري والسياسي، واعتبرها سبب المأساة للمواطن المصري، وكادت أن تؤدي إلى طمس معالم الشخصية المصرية وضياع التقاليد والقيم (السادات، ص8-16)؛ ووصف ميثاق عام 1962، وبيان 30 مارس عام 1967، بالعبارات البراقة والأساليب الإنشائية، مما أدى إلى فراغ فكري وسياسي لدى الشباب

المصري، ونسي الكثيرون أن مصر لها فلكها الخاص منذ آلاف السنين، عندما قامت على ضفاف نهرها العظيم أول حضارة عرفتها البشرية جمعاء (السادات، ص16:15).

يري السادات، أن عبد الناصر وقع في خطأ عندما رفض الاعتراف بهزيمة مصر في حرب 1967م (هيكل، 1990، ص117)؛ واتهمه بتمزيق وحدة الأمة العربية، وتجاهل أن عبد الناصر توفى بعد انتهاء اجتماع الرؤساء العرب حول أزمة أيلول الاسود عام 1970م، وتوحيده للصف العربي، وإنهاء نزيف الدماء الفلسطينية الأردنية، بينما توفى السادات وعلاقات مصر مقطوعة مع الدول العربية (داود، 1998، ص55:54).

حرص السادات على وحدة الصف العربي أثناء معركة أكتوبر وقبلها، وقد قبل العرب التعاون مع السادات على أساس الواقع السياسي للنظام الإقليمي القائم، إذ رأى العرب أن قيادة السادات لمصر تختلف عن قيادة عبد الناصر، وعلى هذا الأساس شاركت الدول العربية في الحرب بجانب مصر (عبد الفتاح، 2001، ص149).

يرتكز مفهوم الوحدة العربية عند السادات على أساس الواقع السياسي للنظام الإقليمي القائم، حيث يقول: " لقد كانت الوحدة العربية أحد الإنجازات الضخمة لأيام أكتوبر المجيدة، وعندما أتحدث عن الوحدة العربية الحقيقية ففي ساعات الشدة اتحدت صفوفنا، واعتقد أننا سوف نستمر على هذا المنهج"، ويعدّ السادات ما حدث من تضامن عربي في حرب أكتوبر، هو خطوة أولى على طريق الوحدة، ويصف مضمون الوحدة العربية بالقول: " أنا لا أنظر للوحدة كشعارات أو مسائل دستورية معينة تتحد ، أو ...الخ وإنما أنا أنظر للوحدة على أنه وقت الأزمة نكون كلنا رجل واحد" (زهران، 1983، ص118).

ينظر السادات إلى الوحدة العربية بذلك، على أنها أساس تقوم على تضامن الأعمال والوصول إلى إجماع في الرأي من خلال الدبلوماسية (واجنر وآخرون، 1976، ص62)؛ وبذلك يكون السادات أراد قولاً وفعلاً ترسيخ النظام الإقليمي العربي القائم على تجزئة الدول العربية.

توترت العلاقات المصرية السورية والعلاقات المصرية الليبية بعد توقيع مصر على اتفاقية فك الاشتباك الثانية عام 1975، واتسمت العلاقات المصرية العربية بالتقارب والتباعد بين عامي(1975-1977)، وانتهت بقيام مصر بحرب محدودة على ليبيا (ابو طالب، 1998، ص97).

تفرق العرب من حول مصر بعد إعلان السادات أن حل الصراع بيد الولايات المتحدة، وخسر السادات البعد القومي، نتيجة قبوله مبدأ التفاوض مع (إسرائيل)، ورسخ الشعور الانعزالي لدى المصريين (عبد الفتاح، 2001، ص 155-158)؛ وبهذا التصريح يكون السادات قد انتهج سياسة الخضوع والتبعية للولايات المتحدة والاستعمار، وربط العرب بالسياسة الأمريكية.

لم يفكر السادات عندما وضع حل الصراع العربي الإسرائيلي بيد الولايات المتحدة، التي أخذت على عاتقها حماية المشروع الإسرائيلي في، بعد تراجع دور بريطانيا كقوة دولية؛ كيف يتطلع السادات لحل أمريكي للصراع، ويتصور أن الولايات المتحدة على استعداد لتضييع أوراق اللعبة الرابحة، لتحل المشكلة مع (العدو الإسرائيلي)، وهي راعية للمشروع الإسرائيلي (مقار، ص249).

طلبت (إسرائيل) من ملك المغرب عام 1977م، التوسط لدى مصر واجراء لقاء مباشر، بين مسؤولين (من إسرائيل) ومصريين، ووافق السادات على هذا، وأرسل مدير المخابرات العسكرية المصرية إلى الرباط، والتقي الوفد المصري مع رئيس الموساد الإسرائيلي، وقدم الموساد معلومات للسادات، بأن الرئيس الليبي معمر القذافي، يخطط لاغتياله، وبناء علي هذه المعلومات قام السادات بحرب محدودة ضد ليبيا عام 1977 (هيكل، 1990، ص230:231).

جمدت الدول العربية علاقاتها السياسية والدبلوماسية مع مصر بعد توقيع السادات على اتفاق كامب ديفيد عام 1978، وقررت عدم التعامل معها على المستوى العربي والدولي، ومقاطعة اجتماعات الجامعة العربية التي تعقد في مصر، ودعت جبهة الصمود والتصدى إلى الإطاحة بحكم السادات، وبعد توقيع السادات على (معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية) عام 1979، قرر القادة العرب في قمة بغداد في العام نفسه، مقاطعة مصر بشكل كامل في المجالات كافة (شاش، 1995، ص108-110).

3.2.2.4 السادات والقطرية

يتمسك المؤمنون بالأيديولوجيا القطرية في كل قطر عربي، بكيان ذلك القطر والحفاظ عليه واستمرار بقائه والدفاع عن حدوده ومصالحه، ويعطون الأولوية للمصالح القطرية على المصلحة القومية، ويشعرون بالعجز أمام التحالف (الإسرائيلي- الأمريكي)، ويؤمنون بأنه لا يمكن لأي

دولة عربية مهما بلغت قوتها أن تقهر إسرائيل، والبدائل المتاحة لحل الصراع العربي الإسرائيلي، القبول بالواقع وعقد معاهدات سلام معها تضمن سلامة الكيانات العربية القطرية، وتأمن اعتداءاتها، وتتلافى الضغوط السياسية والاقتصادية الأمريكية والغربية التي تتعرض لها بسبب موقفها المعادي لإسرائيل، أو أخذ موقف حيادي من الصراع العربي الإسرائيلي، وإقامة علاقات ودية مع إسرائيل من دون أن تعترف بها رسميا (أبو لغد وآخرون، 2000، ص645:646).

يقول محمد حسنين هيكل: إن الغزوة الإسرائيلية موجهة إلى مصر قبل فلسطين؛ إذ إن القوى الدولية الطامعة في إرث الدولة العثمانية والراغبة في السيطرة على الوطن العربي؛ أدركت منذ بداية القرن التاسع عشر، أن مصر هي القوة المحلية القادرة على توحيد الأمة العربية في المستقبل، والتصدي للقوى الاستعمارية، وواجهت الدول الاستعمارية، أول تحدي بظهور محمد علي، والذي استطاع بجيش مصري السيطرة على الشام – سوريا ولبنان وفلسطين والأردن – والحجاز –السعودية –، وتحقيق وحدة عربية بين مصر ودول المشرق العربي، إلا أن بريطانيا كقوة دولية والدول الأوربية، أدركت خطورة تحركات محمد علي، لذلك حاصرته، وفرضت عليه معاهدة عام 1840، والتي تهدف إلى إبعاد مصر عن الوطن العربي (هيكل، 2000، ص69:70).

عرض "البارون روتشيلد" عام 1840 – عميد البيت المالي اليهودي – على "اللورد بالمرستون" رئيس الوزراء البريطاني فكرة توطين اليهود في فلسطين، لتشكيل حائط بين مصر والمشرق العربي، ومنع أي محاولة وحدة عربية، وفيما يلي جزء من فكرته: " إن هزيمة محمد علي وحصر نفوذه في مصر ليست كافية، لأن هناك قوة جذب متبادلة بين العرب، وهم يدركون أن عودة مجدهم القديم مرهونة بإمكانات اتصالهم واتحادهم . إننا لو نظرنا إلي خريطة هذه البقعة من الأرض، فسوف نجد أن فلسطين هي الجسر الذي يوصل مصر وبقية العرب في آسيا" (هيكل، 2000، ص70).

يمكن القول: إنّ المنظومة القائمة على الدولة القطرية في ، هي جزء من عملية دولية، وضعتها بريطانيا وفرنسا لإدراكهم، أن بقاء موحداً يشكل تهديداً دائماً على مصالحهم في المنطقة، لذلك تم وضع خطة تهدف لتفتيته وتجزئته، وفصل الجزء الأفريقي من عن الجزء الآسيوي من ، وهذا الحاجز هو (إسرائيل) (بوجي، 1992، ص54-75).

أعادت اتفاقية سايكس بيكو عام 1916م تشكيل ، وتقسيمه إلى مناطق نفوذ بين بريطانيا وفرنسا وايطاليا؛ ثم أصدرت بريطانيا تصريح بلفور، من أجل استكمال عملية تجزئة (إسماعيل،

1997، ص500-537)؛ ثم عقدت اتفاقية سان ريمو وبموجبها حصلت فرنسا على لبنان وسوريا، وحصلت بريطانيا على العراق وشرق الأردن وفلسطين (طلس، 1979، ص78).

عقدت فرنسا وبريطانيا اتفاق "ليج هارونج" لرسم حدود بين كل من العراق وسوريا ولبنان والأردن وفلسطين؛ كما أعادت فرنسا رسم الحدود في المغرب العربي بين الجزائر وتونس والمغرب بلاد شنقيط(موريتانيا)، بينما ركزت بريطانيا جهودها لإضعاف مصر وعزلها عن المشرق وعن المغرب وفصل السودان عنها، كذلك تولت بريطانيا مهمة تجزئة شبه الجزيرة العربية (بوجي، 1992، ص60-69).

قدمت الولايات المتحدة عام 1950، اقتراحاً لمصر بإنشاء منظمة إقليمية باسم منظمة الدفاع عن (الشرق الأوسط)، ورفضت مصر الانضمام إلى منظمة الدفاع عن (الشرق الأوسط) (هيكل، 1990، ص182)؛ وأكد وزير الخارجية الأمريكي "جون فوستر دالاس" عام 1953، على ضرورة دمج (إسرائيل) في " إنه يجب أن تصبح إسرائيل جزءاً من مجتمع (الشرق الأوسط) وتكف عن اعتبار نفسها عنصراً غريباً عن هذا المجتمع، ويجب قيام حلف عسكري اقتصادي في (الشرق الأوسط) برعاية أمريكية" (ابو غزاله، ص85).

أعدت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية تقريرها عام 1952م، والذي تتضمن إمكانية إقامة منظمة للدفاع عن (الشرق الأوسط)، وجاء فيه: " إذا وافقت مصر على فكرة المنظمة فإن البلدان العربية الأخرى سوف تنضم إليها بدافع الحصول على السلاح والمعونة الاقتصادية. ولكن المشكلة هي قبول مصر" (هلال، 1989، ص110).

بدأت الولايات المتحدة بمشروع الحزام الشمالي عام 1953، ويضم تركيا وإيران وباكستان والدول العربية، وقد رفضت مصر هذا المشروع، وعدته امتداداً للسياسة الاستعمارية في ، وإحداث الانشقاق في الصف العربي، ومنع أي محاولة وحدوية عربية؛ وعرض عبد الناصر على وزير الخارجية الأمريكي "جون فوستر دالاس" عام 1953، مشروع جماعي للأمن العربي في إطار الجامعة العربية، ووفق معاهدة الدفاع المشترك بين الدول العربية الموقعة عام 1950، بدلاً من الدخول في سياسة الأحلاف (منصور، 117:118).

ذكر التقرير الذي أعده "دالاس" عن جولته في عام 1953، أن إنشاء منظمة للدفاع عن (الشرق الأوسط) هو هدف غير واقعي في هذه المرحلة، وعلى الولايات المتحدة الامريكية دعم الدول الراغبة في المشروع (هلال، 1989، ص117)؛ إلا أن الولايات المتحدة استمرت في محاولاتها لإقامة نظام إقليمي يضمن أمن وسلامة (إسرائيل)، فطرحت حلف بغداد ثم مبدأ أيزنهاور (هيكل، 1990، ص 182).

أرادت الولايات المتحدة من سياسة الأحلاف رسم حدود لمصلحة نظام (شرق أوسطي) جديد، وليس نظاماً عربياً، خصوصاً بعد ما قامت في قلب المنطقة العربية وعلى أرض فلسطين(إسرائيل)؛ وهكذا بدأ النظام العربي منذ مراحل نشأته الأولي يعاني اختراقاً غربياً (مطر-هلال، 1983، ص61)؛ يمنع أي محاولة وحدوية عربية، وهذا ما رفضته مصر وخاضت من أجله الحروب والمعارك، تأكيداً على شرعية النظام العربي (هيكل، 1990، ص182).

كانت سنة 1977، من أسوأ سنوات حكم السادات منذ أن حكم مصر، فقد خرج حليفه ريتشارد نيكسون من البيت الأبيض، وثار الشعب المصري ضده، وكانت علاقاته مع الدول العربية متوترة منذ اتفاقية فك الاشتباك الثانية عام 1975؛ فهرب من مأزقه إلى عدو مصر والأمة العربية، وأعلن زيارته القدس (هيكل، 226:225)؛ يقول السادات" كان هذا هو الأساس الذي اعتمد عليه قبل مواجهة أمتي بالقرار الذي اتخذته .. إقناع نفسي وارضاء ضميري.. وهذه الراحة النفسية التي يمكن بها أن تتحمل كل ما يعترضك من صعاب والتي تستطيع بها أن تصر على موقفك وقرارك، مهما تجمعت القوي ضدك حتى لو ضحيت بنفسك في سبيل قرارك" (السادات، 83).

اتخذ السادات قرار زيارة القدس بمفرده، دون الأخذ برأي مستشاريه ومساعديه، ولم يعرف أحد بالقرار، إلا لحظة الإعلان عنه (هيكل، 2000، ص32)؛ ومن خلال تحليل خطابات وتصريحات السادات في صنع القرار السياسي الخارجي، نجد أن جميع الألفاظ المستخدمة والخطابات تدل على الفردية في اتخاذ القرار، ومنها قرار زيارة القدس، ولم يكن أي دور للمؤسسات والشعب في هذا القرار (زهران، 1983، ص233-241)؛ وهذا يعني أن السادات اتخذ قرار الزيارة وفق تصوره وفكره الشخصي القائم على القطرية.

يعقب إسماعيل فهمي وزير الخارجية المصري الأسبق على الصراع بين مصر و(إسرائيل) بالقول : " أن سيناء لم تكن مشكلة على الأطلاق في أي وقت من الأوقات، وانسحاب إسرائيل منها كان

مضمونا ولا يحتمل النقاش ولا حتى المفاوضات، انسحاب إسرائيل من سيناء أمراً مسلماً به حتي من إسرائيل والولايات المتحدة؛ لأن كليهما يدرك استحالة أن يكون هناك سلام مع أي دولة في المنطقة وجزء من سيناء محتل، ولكن من الممكن أن يكون هناك سلام مع مصر مع استمرار الاحتلال الإسرائيلي لأراضي عربية أخرى . والسبب واضح ومعروف وهو أن الجبهة الجنوبية لإسرائيل في مصر أقوى الجبهات على الإطلاق وهي العنصر الحاسم والمؤثر في قضية الصراع" (زهران، 1983، ص355:356).

تريد الولايات المتحدة وإسرائيل السيطرة على من خلال احتواء أكبر دولة عربية (مصر) وهذا ما تحقق لها من خلال زيارة السادات للقدس، وخرجت مصر من دائرة الصراع العربي الإسرائيلي وعُزِلت عن الأمة العربية، مما تسبب في فقدان الأمة العربية أكبر قوة عربية تستطيع مواجهة (إسرائيل) (العامري، 1983، ص242-277).

بمجرد توقيع مصر على اتفاقية كامب ديفيد، تكون تخلصت من التزاماتها القومية، تجاه الأمة العربية، بل أصبحت دولة تحارب القومية العربية ومشروع الوحدة العربية، فمن ضمن البنود السرية لاتفاقية كامب ديفيد، تعاون عسكري مصري (إسرائيلي) لمواجهة أي نشاط تقوم به جبهة الصمود العربية ضد (إسرائيل)، بالإضافة إلى عدم تدخل مصري في حالة وجود حرب بين (إسرائيل) وأي دولة عربية أخرى (ابو غزاله، 89:90).

أكد "إسحاق رابين" رئيس وزراء (إسرائيل) السابق في مقابلة مع صحيفة جيروزاليم بوست عام 1982، على وجود اتفاق إستراتيجي بين (إسرائيل) ومصر برعاية أمريكية، يرتكز على ثلاثة مرتكزات (هيكل، 1990، ص172:173):

1- أن الولايات المتحدة سوف تقود عملية السلام في المنطقة مع إبعاد الاتحاد السوفيتي تماماً، وأوروبا الغربية.
2- أن كلا من مصر و(إسرائيل) سوف تكونا حجر أساس وتوأمين للسياسة الأمريكية في المنطقة.
3- أن عملية السلام سوف تتم على مراحل، وهكذا كانت سياسة الخطوة-خطوة، التي اتبعها كيسنجر.

حققت اتفاقية كامب ديفيد أهداف الإمبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة، حيث أخرج السادات مصر من الصراع العربي (الإسرائيلي)، وساهم في تثبيت أركان اتفاقية سايكس بيكو،

وظهور القطرية كفلسفة سياسة؛ تتحكم في السياسة الخارجية المصرية في عهد السادات، وبالرغم من أن الأمة العربية حاربتها منذ وجود الاستعمار البريطاني والفرنسي والايطالي، وظهرت التيارات القومية المعادية للفلسفة القطرية والمؤيدة للوحدة العربية، أبرزها تيار القومية العربية في مصر بقيادة عبد الناصر، وتحدثنا عنه بالتفصيل في الفصل الثالث؛ حيث فشلت الولايات المتحدة في إنهائه بسبب صمود الشعب العربي في مصر بقيادة عبد الناصر، بينما نجحت الولايات المتحدة في تحجيم دور القومية العربية في السياسة الخارجية المصرية في عهد السادات.

وٌصف طموح السادات بأنه يسعى بـ" أن يصبح بطلاً: هذا ما يبدو أنه كان طموح السادات منذ طفولته"؛ فالسادات كان يسعى للشهرة والبطولة (مطر-هلال، 1983، ص160)؛ ويقول محمد البصري، أن السادات اشتكى له من أعباء الحكم وقال له حرفياً "عبد الناصر توفي وهو في ريعان الشباب لأنه لا ينام إلا بعد قراءة ما كتب عنه، أما أنا "عايز أعيش"" (بيضون وآخرون، 2002، ص90)؛ ونستنتج من ذلك ان السادات كان يطمح في الحكم من أجل المتعة الشخصية.

يٌعدّ الملك الكامل، أحد ملوك دولة بني أيوب، وقد حكم بين عامي (1218-1238)، وبالرغم من توفر الوحدة بين مصر والشام وورث دولة قوية عن والده الملك العادل وعمه السلطان صلاح الدين، إلا أنه قام بتسليم القدس إلى الصليبيين عام 1229م، مع التعهد بإرجاعها إلى مملكة بيت المقدس – تشمل فلسطين وأجزاء من لبنان وسيناء والأردن – ، مقابل أن يتفرغ لمحاربة أشقائه في الشام، وضمان عدم تدخل الفرنجة (أحمد، 1982، ص186-201).

كرر السادات تجربة الملك العادل، بالرغم من توفر القوة الكاملة له، نصر جزئي في حرب أكتوبر، تضامن عربي، ودعم دولي وإقليمي، إلا أنه توجه إلى الاستسلام والتنازل، فقد شكلت زيارته إلى القدس وتوقيع معاهدة السلام مع (إسرائيل)، تنازلاً منه عن مدينة القدس، وهذا التنازل سبق وأن قدمه الملك الكامل للصليبيين، لا لشي، سواء الرغبة في الحصول على الشهرة والبطولة والنجومية.

منذ انتهاء حرب أكتوبر عام 1973، بدأ السادات بنقل مصر من النظام الإقليمي العربي، الذي يضم البلدان العربية وقاده عبد الناصر، برفع شعار الوحدة العربية، إلى نظام إقليمي جديد،

وهو نظام (الشرق الأوسط)، برعاية الدول الاستعمارية وقيادة الولايات المتحدة ؛ بحيث يضم هذا النظام الدولة الجديدة (إسرائيل) (هيكل، 1990، ص181:182).

اغتيل السادات في السادس من أكتوبر عام 1981، وتم ترشيح نائبه محمد حسني مبارك، وفي الثالث عشر من أكتوبر أُجريِ استفتاء شعبي، أصبح بموجبه مبارك رئيسا للجمهورية (زرنوقة، 1993، ص298). ويرى الباحث أن السادات استطاع أن يسير باتجاه القطرية وتناغمت سياساته إلي حد كبير مع المشاريع الأمريكية التي تهدف إلى ترسيخ القطرية ، وترسيخ مصطلح (الشرق الأوسط) كبديل لمصطلح .

3.4 محددات السياسة الخارجية المصرية في عهد الرئيس السادات

تتأثر السياسة الخارجية لكل دولة بمؤثرات داخلية وخارجية، ومن أجل التعرف على السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية لا بد من معرفة البيئة الداخلية لمصر، مثل البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأبرز ملامح البيئة السياسية الداخلية المصرية، الحياة الديمقراطية، وعلاقة المؤسسة العسكرية بالسلطة السياسية، وعلاقة السلطة السياسية بالمعارضة، أما البيئة الاقتصادية والاجتماعية، فتتمثل بالنظام الاقتصادي القائم في عهد عبد الناصر، أما المؤثرات الدولية، فتتمثل بطبيعة النظام الدولي القائم، ثنائي القطبية، والتنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وعلاقة القوتين بمصر.

1.3.4 المحددات الداخلية

تشمل المحددات الداخلية؛ البيئة السياسية، والبيئة الاقتصادية والاجتماعية.

1.1.3.4 البيئة السياسية

تشمل البيئة السياسية، الحياة الديمقراطية في مصر، وعلاقة السلطة بالمعارضة والجيش:

1.1.1.3.4 الحياة الديمقراطية في عهد السادات

أصبح السادات بعد وفاة عبد الناصر رئيساً لمصر بالوكالة حتى انتهاء فترة ولاية عبد الناصر في 14مارس 1971، إلا أن الوضع العسكري كان يتطلب وجود قائد أعلى للقوات

المسلحة، بالإضافة إلى منع محاولات أعضاء مجلس قيادة ثورة 23 يوليو من العودة إلى الحكم، وقد بعث هؤلاء الأعضاء رسالة إلى السادات، يطالبون فيها حل المؤسسات السياسية القائمة وتشكيل مجلس رئاسي يضمهم والسادات لفترة مؤقتة، حتى يتم إجراء انتخابات (العادلي، 2000، ص509:510).

أيد السادات نظام الحكم الديكتاتوري بعد قيام ثورة 23 يوليو (السادات، ص73-77)؛ إلا أنه أعلن في بداية حكمه تبني النظام الديمقراطي، ودولة المؤسسات، والسماح بحرية الرأي، بدلاً من النظام الديكتاتوري (داود، 1998، ص54)؛ وأصدر سلسة قرارات تحد من سلطة الحكم الفردي، وسمحت لوجود مؤسسات سياسية قادرة على التأثير والمشاركة، فقد أصدر قراراً في أكتوبر عام 1970، يلغي فيه الرقابة التلفزيونية، وفي الثامن والعشرون من ديسمبر في العام نفسه أصدر قراراً بتصفية الحراسات•، وبعد حركة مايو 1971، أصدر قراراً بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين بمن فيهم الإخوان المسلمين (العدلي، 2000، ص513:514).

دعا السادات مجلس الأمة في 20 مايو عام 1971، لتشكيل دستور جديد لمصر- أطلق عليه اسم الدستور الدائم - ، وعرض الدستور على الشعب في 11 سبتمبر من العام نفسه وتمت الموافقة عليه بأغلبية ساحقة (العادلي، 2000، ص516-518).

أقال السادات على صبري نائب رئيس الجمهورية في الحادي عشر من مايو 1971، وفي 13 مايو أقال السادات شعراوي جمعة وزير الداخلية، وفي اليوم نفسه أعلن الفريق محمد فوزي وزير الدفاع، ومحمد فائق وزير الإعلام، وسامي شرف وزير شئون رئاسة الجمهورية، وعبد المحسن أبو النور الأمين العام للاتحاد الاشتراكي، وأحمد كامل مدير المخابرات العامة، واللواء حسن طلعت مدير المباحث العامة، استقالتهم الجماعية من مناصبهم، وكلف السادات محمد ناصف قائد الحرس الجمهورية بالسيطرة على وزارة الداخلية، وعين ممدوح سالم وزيراً للداخلية، وقد أيد الفريق أول محمد صادق رئيس هيئة الأركان المصرية، سياسات السادات التي تهدف الي عزل جميع قيادات الصف الثاني في عهد عبد الناصر، وتم توجيه تهمة التآمر والانقلاب على شرعية السادات وتم محاكمتهم (حمودة، 1985، ص172:173).

• الحراسات؛ قرار فرضه الرئيس عبد الناصر على ممتلكات الإقطاعيين، وبموجبه تم مصادرة أملاك الإقطاعيين لصالح الفلاحين.

انتهت حركة مايو عام 1971، بتفرد السادات بالسلطة (العدلي، 2000، ص513)؛ ووصف السادات تلك الحركة بـ(ثورة 15مايو) (منصور، 2002، ص204)؛ ويقول السادات في كتابه "قصتي"، أن (ثورة التصحيح) قامت ضد الخوف الذي زرع في الشعب المصري، نتيجة الإجراءات الاستثنائية، وأن هدفها إلغاء هذه الاجراءات، واستقرار القوانين والنظم والمؤسسات في إطار علاقات واضحة معروفة مسبقاً للمواطن، يمارس من خلالها حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وسيادة القانون وإقامة دولة المؤسسات، وإعطاء المواطن حريته (السادات، 125:124).

ظل السادات طوال الفترة الممتدة من توليه مقاليد الحكم عام 1971 وحتي عام 1974، يؤكد على تمسكه بتحالف قوى الشعب العاملة باعتبارها الأفضل لممارسة الديمقراطية، وأكد على تمسكه بالاتحاد الاشتراكي، باعتباره الشكل التنظيمي الملائم للتعبير عن تحالف قوي الشعب العاملة، ورفض أى أحزاب خارج الاتحاد (زهرة، 1986، ص51)،(زهران، 1983، ص 167).

أكد السادات علي ضرورة إصلاح الاتحاد العربي الاشتراكي في خطاب له بذكرى 23 يوليو عام 1974، "إن الاتحاد الاشتراكي بصورته الحالية ولظروف كثيرة ومراحل متعددة مر بهاً أصبح محتاجاً بدوره إلى تطوير عميق" (السادات، 1974)؛ وقدم السادات تصوراً جديداً لتطوير أداء الاتحاد الاشتراكي تمثل بوجوب تعدد الاتجاهات داخل الاتحاد الاشتراكي (العدلي، 2000، ص554-557) وفي عام 1976، تمت الموافقة علي إقامة تعددية حزبية مقيدة سمحت بثلاثة أحزاب رئيسية، وهي: الحزب الاتحادي التقدمي الذي يمثل اليسار، وحزب العمل الاشتراكي الذي يمثل الوسط، وحزب الأحرار الذي يمثل يمين الوسط (العوضي، 2009، ص76)،(زهران، 1989، ص168-171).

قرر السادات تغيير النظام الحزبي السياسي في مصر، من نظام الحزب الواحد، إلى نظام متعدد الأحزاب (عبد الفتاح، 2001، ص159)؛ وأعلن في عام 1976، إلغاء الاتحاد الاشتراكي، وتحويل التنظيمات السياسية إلى أحزاب سياسية مستقلة عن الاتحاد الاشتراكي تمارس نشاطها وفقاً للقانون والدستور (السادات، 2013)؛ وارتبطت الأحزاب السياسية في مصر بالحكومة وأصبحت أداة حكومية، وكان رئيس حزب مصر العربي الاشتراكي، ممدوح سالم رئيس الحكومة المصرية " أخذ الحزب الشكل الحكومي لأنه نشأ في أحضان السلطة"، وبالرغم من ذلك استطاع تحقيق الفوز في أول انتخابات يخوضها عام 1976 (عبد المجيد، 1993، ص97).

أعلن السادات في أغسطس عام1978 عن قيام حزب جديد بديل لحزب مصر الاشتراكي، يترأسه بنفسه، وأطلق عليه اسم الحزب الوطني الديمقراطي، ولم يكد السادات أن يعلن عن حزبه الجديد، حتى كانت الأغلبية من أعضاء مجلس الشعب المنتمية إلى حزب مصر، قد تحولت إليه بالإضافة إلى الوزراء والمحافظين وكبار موظفين الدولة (الزيات، 1986، ص231).

عد الحزب الوطني الديمقراطي نفسه الوريث الشرعي لثورة 23 يوليو، وبالتالي فهو الوريث للتنظيمات كافة التي ظهرت منذ بدأ الثورة، من هيئة التحرير ثم الاتحاد القومي ثم الاتحاد الاشتراكي ثم حزب مصر الاشتراكي ثم الحزب الوطني الديمقراطي، وقد ورث الحزب الوطني أيضا كوادر وهياكل والمقار والمؤسسات عن المؤسسات الحزبية منذ ثورة 23 يوليو (رزق، 1991، ص216).

يمكن القول: أن التجربة الحزبية في عهد السادات لم تختلف كثيراً في المضمون عن عهد عبد الناصر، وارتبطت هذه التجربة الحزبية في العهدين برئاسة الجمهورية المصرية، والذي اختلف في العهدين هو التسميات الحزبية والشكل، وليس الجوهر والمضمون، واستمر نظام الحزب السياسي الواحد المسيطر على الحياة الحزبية في العهدين، وبالتالي بقيت الحياة الديمقراطية في مصر مقيدة ومرتبطة بالسلطة التنفيذية.

2.1.1.3.4 علاقة السادات بالمؤسسة العسكرية

دعا الفريق محمد فوزي وزير الحربية المصري بعد استقالته في 13مايو عام 1971، قادة القوات المسلحة للاجتماع في مكتبه بالوزارة، واتهم السادات بخيانة مصر وتسليمها للولايات المتحدة، وطلب تدخل الجيش، إلا أن الجيش عدَّ ذلك صراعاً داخلياً على السلطة ورفض التدخل، وبنفس الليلة، اتصل السادات برئيس الأركان الفريق محمد صادق، وطلب منه توضيح موقف الجيش من الأزمة، فكان رد الفريق صادق بأن ولاء الجيش لرئيس الدولة، فأبلغه السادات فوراً بتعينه وزيراً للحربية، وبعد أن تأكد السادات من موقف الجيش، بدأ بمحاكمة فيما يعرف بمجموعة مراكز القوي في 15 مايو عام 1971 (هيكل، 1990، ص114-116).

عزل السادات الفريق محمد الصادق في أكتوبر عام 1972، بتهمة إهمال أوامر الرئيس، والتأخير في الاستعداد العسكري لأي معركة، وتم تعين الفريق أحمد إسماعيل علي وزيراً للحربية

(هيكل، 1990، ص125:126) ويرى السادات، أن الدور الرئيس للجيش هو الدفاع عن مصر وحدودها، وبعد حرب 1973، أكد أن الجيش ليس له أي دور سياسي، إلا أن السادات أضاف مهمة جديد للجيش عام 1976، ألا وهي حماية الدستور والدفاع عنه (زهران، 1989، ص179).

طلب رئيس الوزراء المصري "ممدوح سالم" في 18 يناير 1977 من الفريق محمد عبد الغني الجمسي وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة، بالتدخل في الحياة السياسية وقمع المظاهرات، إلا أن الفريق الجمسي رفض طلب رئيس الوزراء، وأكد أن الرئيس السادات وعد الجسمي بعدم استعمال الجيش في الحياة السياسية بعد حرب 1973، ونتيجة ضغوط رئيس الوزراء على الجمسي، اشترط الجمسي صدور قرار رئاسي؛ وأعلن السادات الأحكام العرفية في البلاد وتكليف الجيش بالسيطرة على الموقف، ونجح الجيش بإنهاء المظاهرات، بعد اتفاقه مع الرئيس على إلغاء القرارات الاقتصادية (هيكل، 1990، ص222-224)(زهران، 1983، ص179:180)، ويرى الباحث، أن السادات غير مهام الجيش من الدفاع عن حدود الوطن وترابه كما كان قبل عام 1974، إلى حمايته وضمان استمرار وجوده في الحكم.

3.1.1.3.4 السادات والإخوان المسلمون

أقام السادات علاقات مميزة مع حسن البنا وجماعة الإخوان المسلمين في أواخر الثلاثينات من القرن العشرين، وكانت علاقة صداقة وطيدة، وعلى أثرها تم إبعاد السادات من القاهرة إلى الصحراء الغربية (شلبي، 1977، ص37:38)؛ لكن موقف السادات من الجماعة تغير بعد قرار حل الجماعة عام 1954 فقد هاجم الجماعة وعدها السبب في تأخر المسلمين وفساد أحوالهم وربط بين وجود الجماعة والاستعمار واتهم الجماعة بتمسكها بالوجود البريطاني لضمان بقائها و وصفهم بتجار الدين(شلبي، 1997، ص193-195).

نجح الملك السعودي فيصل في ترتيب اجتماعاً بين السادات وبين مجموعة الإخوان المسلمين الذين ذهبوا إلى الخارج عام 1971، وعقد اجتماع في استراحة الرئيس في "جاناكليس" في إطار من السرية المطلقة، حضره زعماء الإخوان في الخارج بعد أن حصلوا على ضمان بتأمين دخولهم إلى مصر وخروجهم منها، والتقوا هناك بالرئيس السادات (الظواهري، 2013).

اجتمع السادات عام 1971، مع مرشد الإخوان حسن الهضيبي، وتمت الصفقة بين الطرفين، بحيث يقدم الإخوان المساعدة للسادات في مواجهة القوميين(الناصريين) واليساريين، ويعطي السادات الفرصة للإخوان لبعثهم من جديد، وتم الإفراج عن الهضيبي والقيادات البارزة في حركة الإخوان المسلمين(الظواهري، 2013)؛ واهتم السادات في البداية بخلق تيار إسلامي شبابي بين طلاب الجماعات المصرية، ووفر كل الاعتمادات المالية واللوجستية لهذا التيار لضرب الطلبة الناصريين والشيوعيين (علي، 2013).

كان تصرف السادات تجاه الإخوان المسلمين جزءاً من استراتيجيته السياسية، بهدف إحداث تغيير جوهري في سياسته الداخلية والخارجية (واجنر وآخرون، 1976، ص62)؛ إلا أن توقيع السادات على (معاهدة السلام مع إسرائيل) عام 1979، وموقف الجماعة المناوئ له قد أدى إلى توتر العلاقة بين السادات والجماعة، وصلت إلى درجة اعتقال المرشد العام للجماعة عمر التلمساني عام 1981 (دبعي،2012، ص90:91).

يمكن القول أن استخدام السادات تكتيكات التحالف مع الخصوم في مواجهة خصوم أخرين، أصبحت مسالة معروفة عنه، ويصنف البعض تحالفات السادات في خانة الدهاء السياسي، الا أن الباحث يعتقد أنها لم تكن مسألة مدروسة بعناية، فقد ترتب على سياسته تبعات لاحقة، أدت إلى ازدياد نفوذ الإخوان المسلمين، واضعاف القوميين.

2.1.3.4 البيئة الاقتصادية والاجتماعية في مصر

أكد السادات في بداية حكمه على النهج الاشتراكي في مصر، وحق الشعب في السيطرة على وسائل الإنتاج، وعدم استغلال الإنسان للإنسان (زهران، 1983، ص130)؛ ثم بدأ السادات يتجه إلى النهج الليبرالي في سياسته الاقتصادية، والابتعاد عن النهج الاشتراكي (زهران، 1983، ص275-279)؛ وأعلن في عام 1974، اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي، من أجل انقاذ الاقتصاد المصري، وتحقيق التنمية، ونقل اقتصاد مصر من اقتصاد الحرب والتقشف إلى اقتصاد الرخاء (زهران، 1983، ص162).

تقوم سياسة الانفتاح الاقتصادي على دعوة رأس المال الأجنبي بغير قيود للاستثمار في مصر، وتقديم امتيازات وإعفاءات من الضرائب للمستثمرين الأجانب•، وتوسيع القطاع الخاص ومنحه الامتيازات على حساب القطاع العام، وفتح الأسواق المصرية للبضائع الأجنبية (داود، 1998، ص54)؛ وتفكيك القطاع العام لصالح القطاع الخاص وفق سياسة الانفتاح (هيكل، 1990، ص215:214).

يٌعدّ الانفتاح الاقتصادي وفقاَ لمؤيديه من أهم المبادئ التي ينهض عليها الاستقرار الاقتصادي خاصة في ظل تشابك المصالح بين الدول وإنتهاء عصر الاكتفاء الذاتي؛ وقد برر السادات سياسة الانفتاح الاقتصادي بعدة اعتبارات (السادات، 1989-194):

1- ضرورة الحصول على السلاح وكل ما يتعلق به من تكاليف.
2- التضخم العالمي وزيادة أسعار كل ما تستورده مصر.
3- زيادة السكان بمعدل مليون شخص سنوياً، وما يترتب على ذلك من تكاليف تتحملها الدولة.
4- ضرورة إصلاح النظام الاقتصادي من أجل استكمال عملية التنمية والإنتاج.
5- إزالة العقبات والقوانين واللوائح التي تقف عقبة أمام الاستثمار الأجنبي.

بدأت الموارد المادية تتدفق على مصر بعد عام 1974، من خلال المساعدات الاقتصادية التي تقدمها الولايات المتحدة والدول الأوربية والخليجية لمصر، وأموال العمالة المصرية في الخليج العربي؛ إلا أن غياب السياسات الاقتصادية المصرية، جعلت تلك الأموال تنفق على المشاريع الاستهلاكية بدلاً من المشاريع الإنتاجية (بهاء الدين، 84-125)،(مطر-هلال، 1983، ص123.:122).

أرسل ممثل صندوق النقد الدولي في القاهرة بول ديكي مذكرة إلى وزير الاقتصاد المصري زكي الشافعي في السادس عشر من أكتوبر عام 1976، يطالبه بتخفيض سعر الجنيه، ورفع الدعم الحكومي عن السلع الأساسية(الخبز والسكر والوقود)؛ وافقت الحكومة المصرية على طلب

• وجدت المؤسسات المالية الأمريكية فرصة في التغير السياسي الذي حصل في مصر بعد عام 1974م، ومن أبرز هذه المؤسسات بنك تشيز مانهاتن، الذي طلب من مصر فتح فرع له، فكان رد السادات تكوين بنك مشترك بين مانهاتن والبنك الاهلي المصري، باسم بنك تشين الاهلي ، بنسبة60% لمصر و40% للأمريكيين، وتكون الإدارة في يد الأمريكيين مقابل نسبة من الأرباح، وأصبح عدد البنوك الأجنبية العاملة في مصر 56 ما بين(1974-1981م)، لها حرية العمل بدون قيود مقابل فرض القيود على البنوك المصرية.

صندوق النقد، وأصدرت قرار في السابع عشر من يناير عام 1977، برفع الدعم الحكومي عن السلع الأساسية (هيكل، 1990، ص219-222).

تدهورت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر (عبد الفتاح، 2001، ص158)؛ فقامت مظاهرات في مختلف أرجاء مصر - في 18و19 يناير عام 1977 - ضد الحكومة المصرية، في أعقاب صدور القرارات الحكومية بزيادة أسعار السلع الأساسية، وانتهت المظاهرات بتراجع الحكومة المصرية عن قرارتها (العدلي، 2000، ص570)؛ ووصف السادات المظاهرات "بانتفاضة الحرامية" (بهاءالدين، ص126-128).

أراد السادات تحقيق إنجاز ما في ظل الاضطرابات الشعبية التي قامت ضده بسبب الوضع الاقتصادي، ووجد ذلك بتصدير الأزمة إلى الخارج، وذهب إلى إسرائيل، ودخل في مفاوضات مباشرة، خاصة أنه أصبح غير قادر على الدخول في الحرب، وهذا يعني ضمنياً، اعترافه بوجود (إسرائيل) على أرض فلسطين (داوننج-هيرمان، ص294:295)؛ وقد أراد السادات استعادة شرعيته السياسية التي فقدها نتيجة خروج شعبه ضده بزيارة (إسرائيل)، وهذا هي بادرة جديدة من نوعها، يسعي فيها رئيس عربي لكسب شرعية حكمه من خلال عدوه.

ظهرت في مصر بعد عام 1974، جماعات ذات نفوذ اقتصادي وسياسي ، سيطرت على السلطة، وتم تسخير السلطة التشريعية لصالحها، من أجل فتح الطريق أمام هذه الجماعات تحت شعار تشجيع الاستثمار(هيكل، 1990، ص212)؛ وأدت سياسة الانفتاح الاقتصادي في عهد السادات، إلى انقسام المجتمع إلي طبقتين، طبقة الأقلية تملك المال والاقتصاد، وطبقة الأغلبية الفقيرة (داود، 1998، ص54).

أصبحت الطبقة البرجوازية، الطبقة المهيمنة على الاقتصاد المصري بعد إعلان السادات سياسة الانفتاح الاقتصادي، وإلغاء قانون الحراسات وبعض التأميمات•، وبدأت حملة دعائية ضخمة تؤكد أن التأميمات قد تمت بصورة غير صحيحة في عهد عبد الناصر، كما أن القطاع العام تجاوز حدوده، وبدأ بالعمل إلى تحويل القطاع العام إلى قطاع خاص، وإلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، وإلغاء التشريعات التي تنص على مشاركة العمال في مجالس إدارة الشركات،

• التأميمات، هي قرارات أصدرها الرئيس عبد الناصر في يوليو عام 1961م، وسميت بقرارات يوليو الاشتراكية، منها قرار تأميم البنوك وشركات التأمين، وتحديد ملكية الأراضي الزراعية مائة فدان كحد أقصي، واشراك العمال في مجالس إدارة الشركات.

وفي عام 1975، صدر قرار يسمح ببيع اسهم القطاع العام إلى رأس المال الخاص، بذلك يكون السادات ألغى النظام الاقتصادي والاجتماعي الاشتراكي الذي كان سائداً في عهد الرئيس عبد الناصر، واستحدث واقع اقتصادي واجتماعي جديد في عهده؛ يقوم على الانفتاح الاقتصادي وخصخصة القطاع العام (فرحات، 1987، ص88-90).

بلغت ديون مصر الخارجية عندما تولي السادات السلطة (3) مليار دولار، بينما بلغت ديون مصر عندما توفي السادات حوالي (30) مليار دولار• (هيكل، 1990، ص 189-199). ويرى الباحث أن، تبني السادات سياسة الانفتاح الاقتصادي إلى نتائج كارثية على الغالبية العظمي من الشعب المصري، كازدياد نسب الفقر والأمية والبطالة والتفاوت في الدخل، وازدياد الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

2.3.4 المحددات السياسة الخارجية المصرية في عهد الرئيس السادات

للمحددات الخارجية تأثير على السياسية الخارجية المصرية وخاصة علاقات مصر بالاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة.

1.2.3.4 مصر والاتحاد السوفيتي

تصاعدت مخاوف الاتحاد السوفيتي من الآثار المحتملة لعملية انتقال السلطة في مصر وتولي السادات رئاسة مصر على العلاقات المصرية السوفيتية، وذلك بسبب عداء السادات للشيوعية، ورفضه سياسة الانحياز الكامل إلى جانب الاتحاد السوفيتي، ومحاولات السادات للتقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ شعر السوفييت بخطورة الموقف في مصر، فأرسل السوفييت "نيكولاي بودجورنى" رئيس هيئة الرئاسة السوفيتية في يناير 1971 للمشاركة في احتفالات افتتاح مشروع السد العالي الذي ساهم السوفييت في تمويله (منصور، 388-390).

رد السادات على زيارة "نيكولاي بودجورني" بإعلان مبادرة السلام مع (إسرائيل)، إلا أن (إسرائيل) رفضت مبادرة السادات، فعاد السادات مرة أخرى للاتحاد السوفيتي، حيث قام بزيارة

• من ملفات الفساد الاقتصادي في عهد السادات، أن الدول العربية قررت في مؤتمر الرباط عام 1975م، دعم مصر بنصف مليار دولار، وقد طلب السادات تحويل المبلغ إلى اعتماد خاص به ويخضع له شخصياً، وليس إلى البنك المركزي المصري، وقد وافقت الدول العربية المانحة على طلبه باستثناء الكويت. لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، انظر إلى كتاب خريف الغضب محمد هيكل.

إلى موسكو في مارس 1971، وطلب من السوفييت امداد مصر بالسلاح الهجومي، لتنفيذ وعده الذي قطعه للشعب بأن يكون عام 1971عام الحسم مع (إسرائيل)، وبالفعل فقد استجاب السوفييت لمطالب السادات؛ لكن الاتحاد السوفيتي رفض مقترح السادات قيام مصر بالحرب على (إسرائيل) (منصور، 390-392).

اتهم السادات السوفييت بمحاولة توريطه في حرب مع (إسرائيل)، دون الاستعداد لها، إذ أعلن عام 1971 بأنه عام الحسم، وذلك بناء على وعود سوفيتية لمصر بإمدادها بالسلاح لخوض الحرب، إلا أن السوفييت لم يقدموا السلاح المطلوب، فقام السادات بحركة التصحيح، والتي استهدفت الشخصيات الموالية للاتحاد السوفيتي (السادات، 143:142)؛ وإزاء تلك التطورات قرر السوفييت أإرسال وفد رفيع المستوى برئاسة "نيكولاي بود جورني" و"اندريه جروميكو" وزير الخارجية و"إيفان بافلوفسكى" النائب الأول لوزير الدفاع، وعرض الوفد على السادات إبرام معاهدة للصداقة بين البلدين• (مقلد، 1986، ص331:332).

وافق السادات على معاهدة الصداقة مع الاتحاد السوفيتي من أجل الحصول على السلاح، وبالرغم من توقيع اتفاقية الصداقة بين البلدين إلا أن العلاقة بين مصر والسوفييت بقيت متوترة، بسبب سياسة السادات تجاه أنصار عبد الناصر واستمراره في محاكمتهم، وموقف السادات من الانقلاب الشيوعي في السودان في يوليو عام 1971 (السادات، 143-159).

وافق الاتحاد السوفيتي على طلب مصر عام 1971، بإمدادها أسلحة هجومية، لتطوير قدراتها العسكرية الهجومية، وتشمل الصفقة طائرات (ميج 23- وميج 25) المتطورة لتمكين مصر من التصدي لطائرات الفانتوم الأمريكية التي حصل عليها (إسرائيل)، وتزويد مصر بصواريخ سام، وإبقاء خبراء الدفاع الجوي السوفيتي في مصر لتدريب الجيش المصري على استخدامها (منصور، 392).

أعلن السادات إنهاء مهمة الخبراء السوفييت في الثامن يوليو عام 1972، وبرر ذلك رفض موسكو تنفيذ التزاماتها العسكرية تجاه مصر (السادات، 143-159)؛ ونفذَّ السوفييت قرار الخروج بسرعة، وتم سحب كل خبرائهم من جميع وحدات الجيش المصري (منصور، ص217)؛ وقبيل

• يقول السادات في كتابه "وصيتي" إن الاتحاد السوفيتي هو الذي عرض عليه طلب الصداقة، بالرغم أن عبد الناصر طلبها من السوفييت قبل ذلك فرفضوا .

حرب أكتوبر عام 1973، أبلغ السادات السوفييت بخطته للحرب، فوافق عليها الاتحاد السوفيتي ووافق على إمداد مصر بالسلاح (أمبروز، 1994، ص341-343).

لم يؤدي قرار السادات طرد الخبراء السوفييت إلى انهيار العلاقات بين البلدين، وذلك بسبب معاهدة الصداقة السوفيتية المصرية، واستمرار اعتماد مصر على المساعدات الاقتصادية والعسكرية السوفيتية (سعودي، 1986، ص77)؛ فقد تسلمت مصر بين عامي(1972-1973) من السلاح السوفيتي أكثر مما تسلمته خلال عامي(1970-1972) (هيكل، 1975، ص181).

أقام الاتحاد السوفيتي جسراً جوياً اثناء معركة أكتوبر عام 1973، ووضع السوفييت ثلاث فرق عسكرية من الجيش الأحمر في حالة التأهب لنقلها جوا إلى المعركة، ويصف السادات حجم الدعم السوفيتي لمصر أثناء المعركة" لا يزال الجسر الجوي السوفيتي في وضع معتدل، وليس هو بقليل، بل هو عمل فيه خطورة"، وأعلنت وكالة تاس السوفيتية للأنباء أن الاتحاد السوفيتي لا يستطيع الوقوف موقف عدم المبالاة تجاه استهداف "الإسرائيليين" للمدنيين المصرين والسوريين (كيسنجر، 2005، ص528)؛ وفي الرابع عشر من أكتوبر في العام نفسه هدد الاتحاد السوفيتي بإرسال قوات سوفيتية لإنقاذ الجيش الثالث، وأكدت المخابرات الأمريكية لقيادتها السياسية، جاهزية القوات الجوية السوفيتية للتدخل في المعركة (أمبروز، 1994، ص247).

توترت العلاقات المصرية السوفيتية بعد إعلان السادات، أن حل الصراع بيد الولايات المتحدة الأمريكية (عبد الفتاح، 2001، ص153)؛ وفي السادس من نوفمبر عام 1973، أبلغ السادات وزير الخارجية الأمريكي "هنري كيسنجر" خلال زيارته للقاهرة، بأن الاتحاد السوفيتي أصبح عدوه (هيكل، 1990، ص169-172)؛ وفي عام 1974، أعلن السادات أن مصر تلقت دعم سعودي بقيمة مئة مليون دولار، لمساعدة مصر في انهاء الاعتماد المصري علي السلاح السوفيتي (ابو طالب، 1998، ص111).

قامت مصر عام 1976، بإلغاء معاهدة الصداقة مع الاتحاد السوفيتي (زهران، 1983، ص313)؛ واكد السادات في ديسمبر عام 1977، على توتر العلاقات بين مصر والاتحاد السوفيتي منذ عام 1971، واتهم السوفييت بالسعى لفرض الوصاية على مصر(السادات، 1977)؛ وبقيت العلاقات متوترة حتى نهاية عهد السادات (زهران، 1983، ص292).

أدى اصرار السادات على توتير العلاقات مع السوفييت، إلى فقدان القدرة على استخدام هذه العلاقات كأوراق ضغط على الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وعليه فقد ضحى بعلاقاته مع السوفييت وقدم ذلك كهدية بلا مقابل للولايات المتحدة الأمريكية (إسرائيل).

2.2.3.4 مصر والولايات المتحدة الأمريكية

زار السادات الولايات المتحدة عام 1966، بصفته رئيس مجلس الأمة المصري، وكانت الزيارة بناء على دعوة رئيس الكونجرس الأمريكي، وقد نشرت صحيفة الواشنطن بوست في الرابع والعشرين من فبراير عام 1977، أن العلاقة بين السادات والاستخبارات الأمريكية بدأت أثناء هذه الزيارة ، عبر كمال أدهم رئيس المخابرات السعودية• (منصور، 2002، 132-137).

بدأ السادات يسعى إلى إعادة العلاقات مع الولايات المتحدة، باعتبارها القوة الوحيدة القادرة على تحقيق السلام بين مصر (وإسرائيل) (سلامه وآخرون، 1985، ص296)؛ والقوة الأقدر على إخراج (الجيش الإسرائيلي) من سيناء (أمبروز، 1994، ص341)؛ وعدّ السادات أن الخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية ومصر في عهد عبد الناصر، خلاف بين الولايات المتحدة وعبد الناصر شخصيا، وليس بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، ويمكن إزالة هذه الخلافات بعد وفاة عبد الناصر (بيضون وآخرون، 2002، ص89).

أرسلت الولايات المتحدة "إليوت ريتشارد سون" لتقديم العزاء في وفاة عبد الناصر، وهو ما يعكس اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بتحسين العلاقات مع مصر، وبالإضافة إلى ذلك أعلن السادات في أعقاب توليه الحكم عن قبوله لمبادرة روجرز، وفي ديسمبر 1970 بدأت الاتصالات المصرية الأمريكية، حيث بعث السادات برسالة إلى "نيكسون" بهدف إحياء مبادرة روجرز، ومواصلة الجهود من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للصراع (منصور، 389)(فوزي، 1997، ص150-155).

• كمال أدهم رئيس المخابرات السعودية، وصهر الملك فيصل، وقد ذكر هيكل في أكثر من مصدر من كتبه بأن كمال أدهم مرتبط بعلاقات قوية ووثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما ذكر ذلك إسماعيل فهمي في مذكراته، التفاوض من أجل السلام في(الشرق الأوسط).

وصلت مصر رسالة• من "كيسنجر" في السادس والعشرين من يوليو 1972، تضمنت دعوة مصر إلى إجراء محادثات سرية حول الصراع مع (إسرائيل)، وقد وافق السادات على دعوة "كيسنجر" (إسماعيل، 1987، ص227–230)؛ وأرسل مستشاره للأمن القومي حافظ إسماعيل، وفي 23 فبراير التقي إسماعيل بالرئيس "نيكسون"، وأبلغه "نيكسون" أنه مصمم على تحقيق السلام، واقتراح بأن تكون المحادثات مع واشنطن على مستويين، الأول يكون على مستوي وزارة الخارجية وعلنياً، والثاني يكون علي مستوي البيت الأبيض "كيسنجر" ويكون سرياً حتى لا يعلم (إسرائيل) بما يجري (خلة، 2006، ص106:107)؛ وأعلن السادات أن بدء الاستعداد للحرب وتم ذلك بعد اللقاء الأول لمستشار حافظ إسماعيل مع "كيسنجر" (زهران، 1983، ص312).

يقول "كيسنجر" في كتابه التغير الكبير: " إن القناة السرية بين السادات والإدارة الأمريكية كانت تعمل بانتظام وإن تسخين الموقف وكل ما يتصل بالحرب المحدودة تم الاتفاق عليها خلال هذه الاتصالات بل إن السادات نشط قناة اتصالاته السرية بسرعة بعد بدء الحرب وكانت ودية" ويتابع "كيسنجر" حديثه حول موقف السادات من الحرب بالقول: " إن السادات كان مستعدا للتفاوض مع إسرائيل بعد تحقيق انتصار غير حقيقي عليها" (فوزي، 1989، ص54:55).

دعت الولايات المتحدة في الساعات الأولي لحرب أكتوبر عام 1973، إلى وقف إطلاق النار؛ رفضت مصر (وإسرائيل) الدعوة الأمريكية، وأمام الخسائر (الإسرائيلية) في المعركة، قررت الولايات المتحدة الأمريكية تقديم الدعم العسكري (لإسرائيل) (أمبروز، 1994، ص245:246)؛ وأقامت الولايات المتحدة الأمريكية جسراً جوياً لنقل السلاح مباشرة إلى (إسرائيل)، من أجل وقف تقدم الجيش المصري ، وانقاذ (الجيش الإسرائيلي) من الانهيار (سلامه وآخرون، 1985، ص67).

أرسل حافظ إسماعيل رسالة إلى "كيسنجر" في الخامس عشر من أكتوبر عام 1973 يؤكد فيها حرص مصر على استمرار العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وعدم السماح لأي فريق للتحدث باسمها، وعدم رغبة مصر إذلال (إسرائيل)، وطلب من كيسنجر مضاعفة الجهود للربط بين الحل العسكري والسياسي، ودعاه لزيارة مصر لمناقشة المقترحات والمشاريع لإنهاء الصراع، وقد رد "كيسنجر" على إسماعيل يؤكد رغبة الولايات المتحدة بالمحافظة على بقاء

• وصل مصر ممثل رسمي عن وكالة المخابرات الأمريكية والتقى السادات وأبلغه، بأن أي تحرك أمريكي للضغط على (إسرائيل) مشروط بإنهاء وجود الخبراء السوفييت.

العلاقات مع مصر والعمل على تسوية سياسية بين أطراف الصراع (كيسنجر، 2005، ص562:567).

عملت الولايات المتحدة على تحقيق التوازن بين مصر (وإسرائيل)؛ من أجل ذلك قبلت بهزيمة محدود (لإسرائيل)، وتحقيق نصر محدود لمصر في حرب 1973، بحيث توفر للسادات قاعدة سياسية تمكنه من الدخول في المفاوضات وتقديم تنازلات دبلوماسية مطلوبة (سلامه وأخرون، 1985، ص143-158).

يؤكد "كيسنجر" أن الجيش المصري أصبح في خطر، وأن مصلحة الولايات المتحدة تتطلب عدم السماح بهزيمة مصر، وسقوط السادات، فأرسل في الثامن عشر من أكتوبر مذكرة إلى السادات عن طريق حافظ إسماعيل يبلغه بأن الولايات المتحدة تعمل على وقف النار وفق قرار (242)، وأكد على احترام الولايات المتحدة لكرامة مصر، ويقول "كيسنجر": إن مصر والعرب استطاعتا ادخال تحسينات هامة على الوضع في المنطقة؛ نتيجة ما أظهروا من قدرة وكفاءة في ميادين القتال، وأكد على ضرورة عدم التخلي عن المكاسب إلى أن تم تحقيقها بإطالة أمد الحرب، فيقول "كيسنجر" حرفيا: " ورجوت ألا يتبادر إلى ذهنه ، أي حرمان من حقه، فينهدم ذلك البناء من الآمال، الذي يسعى السادات وأنا ببنائه" (كيسنجر، 2005، ص585:586).

أصدر مجلس الأمن قرار (338) يدعو لوقف إطلاق النار وتنفيذ قرار (242) وفي 22 أكتوبر عام 1973؛ رفضت (إسرائيل) قرار مجلس الأمن، واستمر في محاصرة الجيش الثالث• من أجل إذلال السادات؛ رفضت الولايات المتحدة خطة (إسرائيل) وهددت بوقف الإمداد العسكري (لإسرائيل) إذا استمرت في رفض القرار (أمبروز، 1994، ص346:347)؛ إذ إن الهدف الأمريكي الضغط على السادات للدخول في فلك سياستها وليس تدمير السادات وإجباره على الاستسلام عن طريق التجويع (الأطراش، 1978، ص57).

أعلن السادات بعد انتهاء الحرب، بأن أوراق اللعبة وحل الصراع العربي (الإسرائيلي) بيد الولايات المتحدة الأمريكية (عبد الفتاح، 2001، ص153)؛ ووصل "هنري كيسنجر" وزير الخارجية

• الجيش الثالث الميداني: هو أحد جيشين في القوات المسلحة المصرية. مقر الإدارة العامة للجيش تقع في منطقة عجرود، ويتكون من سبع فرق عسكرية تمثل أفرع القوات المسلحة كافة.

الأمريكي القاهرة في السادس من نوفمبر عام 1973، وأجرى محادثات مع السادات•، وتم الاتفاق على تفعيل العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وتبادل الأسرى، وفك الحصار عن الجيش الثالث؛ وفي الثامن عشر من يناير 1974، نجح "كيسنجر" في التوصل لاتفاق، يتضمن فك الاشتباك وسحب القوات من على ضفتي القناة ونشر قوات دولية للفصل بين الجانبين؛ وفي الثامن عشر من مارس عام 1974، تم رفع الحظر النفطي عن الولايات المتحدة الأمريكية (أمبروز، 1994، ص350).

استقبل السادات "ريتشارد نيكسون" عام 1974، استقبال الأبطال في القاهرة، وأصدر السادات قرار يمنع الصحف المصرية من تداول فضيحة "ووترجيت"، وبدأت الولايات المتحدة بعد اتفاقية فك الاشتباك الثانية، بتقديم المساعدات الاقتصادية لمصر، من خلال هيئة المساعدة الأمريكية• (هيكل، 1990، ص186-204)؛ وفي عام 1977، أكد السادات خلال لقائه بوزير الخارجية الأمريكي "سيروس فانس" السابق، على أهمية الدور الأمريكي في عملية السلام، وقال حرفياً "بدون مساعدة الولايات المتحدة في كل خطوة وكل مرحلة لا يمكن إقامة السلام في المنطقة وقد يعصب الكلام البعض ولكني سبق وأن قلت أن 99% من الأوراق في أيدي الولايات المتحدة الأمريكية" (السادات، 1977م).

أرسل الرئيس الامريكي "جيمي كارتر" رسالة مختومة بالشمع الأحمر إلى السادات في أغسطس 1977، يطالبه بالوفاء بتعهداته التي قطعها أثناء زيارته لواشنطن في أبريل 1977، والبدء في التطبيع مع (إسرائيل)، وقد شكلت هذه الرسالة بداية تفكير السادات بزيارة (إسرائيل)، وإلغاء مؤتمر جنيف (زهران، 1983، ص316-318).

نجحت الولايات المتحدة الأمريكية عام 1979، بالتوصل إلى (معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل)، ويقول "أستيفن أمبروز"• ان الدور الأكبر في نجاح (معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل) يعود إلى السادات، لاقتناعه بعدم قدرته على إنهاء "الاحتلال الإسرائيلي" لسيناء (أمبروز، 1994، ص279).

• طلب السادات من كيسنجر أثناء المحادثات، حماية أمريكية له، ووافق كيسنجر على طلب السادات، وعينت المخابرات الأمريكية مسؤولا لها في مقر الرئاسة المصرية لحماية السادات.

• هيئة المساعدة الأمريكية، مؤسسة أمريكية في القاهرة، بلغ عدد الموظفين فيها، 1030موظفاً أمريكياً ، وقد شكلت أنشطة هذه الهيئة خطرا على المجتمع المصري، والجامعات المصرية، فقد كانت تقدم جزءاً من مساعداتها على بحوثٍ ضارةٍ بالأمن القومي المصري، إذ كانت تعمل على جمع المعلومات عن المجتمع المصري.

• مؤرخ أمريكي؛ عمل أستاذا للتاريخ بجامعة نيو أورليانز، وله أكثر من ثلاثين كتابا.

ارتبطت مصر بعد اتفاقية كامب ديفيد بالولايات المتحدة في المجالات الاقتصادية والعسكرية والسياسية (عبد الفتاح، 2001، ص160)؛ حيث تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بموجب الاتفاقية، بتقديم دعم عسكري لمصر سنوياً، وتسمح مصر بوجود خمسة الآلف من الخبراء العسكريين الأمريكيين، تحت ذريعة تدريب الجيش المصري (ابو غزاله، ص91).

يرى الباحث: أن العلاقات بدأت بين الولايات المتحدة والسادات بمجرد أن أصبح السادات رئيساً لمصر، وأن السادات قام بالشراكة مع الولايات المتحدة بتحديد مستقبل الصراع العربي مع (إسرائيل)، وكان ذلك واضحاً من خلال تأكيد "كيسنجر" على وجود علاقات سرية مع السادات بدون معرفة (إسرائيل)، ثم تصريح السادات بأن التحضير للحرب بدأ بعد لقاء "كيسنجر" إسماعيل، ورفض "كيسنجر" أثناء المعركة، هزيمة (إسرائيل) وفي الوقت نفسه إذلال مصر، وهذا واضح من موقف "كيسنجر" أثناء حصار الجيش الميداني الثالث، جميعها مؤشرات تدل على وجود اتفاق بين السادات والولايات المتحدة، كذلك فشل السادات في تجسير الموقف الأمريكي لصالح مصر، فليس بالسياسي المخضرم من يضع 99% من أوراقه السياسية بيد دولة كانت خصم له، ومازالت تقدم كل اشكال الدعم لعدو(الإسرائيلي) الذي يحتل مصر.

4.4 تحليل دور أدوات السياسة الخارجية المصرية في عهد السادات تجاه القضية الفلسطينية.

أعلن السادات في خطابه منذ تولي الحكم في مصر؛ التزامه بسياسة عبد الناصر الخارجية، بما في ذلك القضية الفلسطينية، وفيما يلي تحليل السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية من خلال الأدوات التالية: الأداة الدبلوماسية، و الأداة العسكرية، و الأداة الاقتصادية، و الأداة الاعلامية.

1.4.4 الأداة الدبلوماسية

انتهج السادات في بداية حكمه الطريق السلمي لحل الصراع مع (إسرائيل)، ووافق على تمديد وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة شهور (زهران، 1983، ص311)؛ وفي نهاية المدة أعلن السادات مبادرته السلمية الأولى في الرابع من فبراير 1971 (روندو، 1983، ص23)؛ وتضمنت تمديد العمل بقرار وقف إطلاق النار لمدة شهر آخر، وإعادة فتح قناة السويس أمام الملاحة

الدولية، مقابل انسحاب (العدو الإسرائيلي) الجزئي من الضفة الشرقية لقناة السويس، وإعادة الأراضي العربية المحتلة عام 1967، وفق جدول زمني يتم الاتفاق عليه لاحقاً، وفي الخامس عشر من فبراير عام 1971، أعلن السادات استعداده التوصل إلى اتفاق سلام مع (إسرائيل) (منصور، 390:391).

بدأ السادات حكمه بتقديم تنازلات لصالح (إسرائيل) عندما أعلن عن مبادرته، وكانت المبادرة أول قرار سياسي من رئيس الجمهورية المصري، يقبل بتجزئة الانسحاب إلى مراحل مخالفاً سياسة الرئيس عبد الناصر (فوزي، 1989، ص53).

كانت الرغبة لدي السادات، منذ بداية حرب أكتوبر، إنهاء الأداة العسكرية وتفعيل الأداة السياسية، والاستفادة من الصراع الأمريكي السوفيتي على المنطقة العربية، فقد هدد الاتحاد السوفيتي بإرسال قواته إلى المعركة، إذا لم تتوقف الحرب، فصدر قرار مجلس الأمن (338) عام 1973م (عبد الفتاح، 2001، ص153)؛ وتضمن القرار دعوة أطراف القتال إلى وقف الأعمال العسكرية كافة خلال 12 ساعة، وتنفيذ قرار (242) مع البدء بالمفاوضات بين الطرفين من أجل التوصل إلى سلام (راضي، 1998، ص93).

لم تلتزم (إسرائيل) بقرار وقف النار، وإنما استمرت بالعمل على تدعيم هجومه على الجبهة المصرية بهدف تطويق الجيش الثالث المصري (هيكل، 1996، ص189)؛ فاتصل السادات بالرئيس "نيكسون" يطالبه بالتدخل عملياً لوقف إطلاق النار، واستجاب "نيكسون" لطلب السادات وكلف "كيسنجر" بتقديم طلبات مستعجلة (لإسرائيل) للامتثال إلى قرار وقف إطلاق النار، وفي اليوم التالي أصدر مجلس الأمن القرار رقم (339) يدعو لوقف أطلاق النار والعودة إلى خطوط – 22 أكتوبر – ، وقد أعلنت (إسرائيل) قبول القرار (خلة، 2006، ص134).

وافقت مصر على الاقتراح الأمريكي في 27 من أكتوبر من العام نفسه على البدء في مفاوضات مباشرة بين مصر وإسرائيل، وعقدت أول مباحثات بين الطرفين فيما يعرف بمباحثات الكيلو 101•، وهذه المرة الأولى التي يتم التفاوض مباشرة بين (إسرائيل) ومصر (هيكل، 1993، ص599–622)؛ وبذلك يكون هدف (إسرائيل) قد تحقق، وهو التفاوض مباشرة معها، وهذا ما

• مباحثات الكيلو 101، هي محادثات ذات طابع عسكري جربت بين مصر و(إسرائيل) على الطريق بين الإسماعيلية والقاهرة، بإشراف الأمم المتحددة للوصول إلى تحديد وقف إطلاق النار بعد حرب أكتوبر عام 1973م

رفضه عبد الناصر ومصر مهزومة عسكرياً، بينما مصر التي حققت نجاحاً عسكرياً في عهد السادات، هزمت دبلوماسياً وقبلت بمفاوضات مباشرة مع (إسرائيل).

وصل "كيسنجر" إلى القاهرة في السابع من نوفمبر عام 1973، والتقي السادات وتم التوصل إلى اتفاق من ست نقاط؛ لتنفيذ قرار مجلس الأمن(242)؛ أبرزها أن يحافظ الجانبان على وقف النار، والسماح بالإمدادات غير العسكرية إلى الضفة الشرقية، بشرط أن يكون للضباط (الإسرائيليين) حق تفتيش القوافل المتجهة إلى الضفة الشرقية للقناة، وتبادل الأسرى، وإبقاء طريق القاهرة السويس تحت الرقابة الإسرائيلية، ويُعدُّ الشرط (الإسرائيلي) بحق الضباط (الإسرائيليين) تفتيش القوافل المتجه إلى الجيش الميداني الثالث؛ شرط إذلال لمصر(خلة، 2006 ، ص143:144).

وافق السادات في 13 ديسمبر عام 1973، على الدخول في مفاوضات منفصلة وثنائية بين كل دولة عربية من جهة، و(إسرائيل) من جهة آخري، (الأطراش، 1978، ص44)؛ كذلك أرسل رسالة خطية إلى "جولدا مائير" يطمئنها بأنه يريد السلام (هيكل، 1993، 726)؛ بهذا الاتفاق تكون (إسرائيل) حققت ثاني هدف من أهدافها بعد موافقة مصر على المفاوضات المباشرة، وافقت مصر على تجزئة التفاوض مع كل دولة عربية بشكل منفرد.

وصل "كيسنجر" إلى مدينة أسوان في الحادي عشر من يناير عام 1974، واجتمع مع السادات، ثم اجتمع "كيسنجر" مع الفريق الجمسي لمناقشة فك الاشتباك، وكانت مفاجأة كسينجر للفريق الجمسي، بأنه توصّل إلى اتفاق مع السادات، يتضمن تخفيض حجم القوات المصرية على الضفة الشرقية للقناة لتصبح 7000 جندي، و30 دبابة، وعدد محدود من قطع المدفعية، وقد رفض الفريق الجمسي طلب "كيسنجر"، واجتمع في اليوم التالي مع السادات، والذي بدوره طلب منه تنفيذ الاتفاق، وقال له حرفياً: " أن الاتفاق الذي تم مع كيسنجر، يجب الالتزام به لصالح الاستراتيجية السياسية الجاري وضعها مع أمريكا" (الجمسي، 1989، ص479-484)؛ وتم التوقيع على اتفاقية فك الاشتباك في السابع عشر من يناير عام 1974 (خلة، 2006، ص158).

استمرت المفاوضات بين مصر و(إسرائيل) برعاية أمريكية، وقع الطرفان في 31 أغسطس عام 1975 اتفاق، يتضمن انسحاب (القوات الإسرائيلية) من ممرات المتلا والجدي، و أبار النفط

في أبو رديس ورأس سدر، وتمديد وقف النار، والسماح (لإسرائيل) بالمرور في قناة السويس (خليل، 2003، ص147:148)؛ مقابل تعهد مصر بعدم اللجوء إلى القوة وتسوية النزاعات مع (إسرائيل) بالوسائل السلمية (خلة، 2006، ص170)؛ وهذا الهدف الثالث الذي تحققه (إسرائيل)، وتخسره الدبلوماسية المصرية، وهو تعهد مصر بعدم استخدام القوة ضد (إسرائيل)، قبل تحقيق التسوية الشاملة.

تقدم الدبلوماسية المصرية مزيداً من التنازلات، ومزيداً من الفشل في استثمار النجاح العسكري في حرب أكتوبر، مقارنة بأداء الدبلوماسية بعد حرب 1967، والتي استطاعت الصمود في مواجهة (إسرائيل)، ورفضت تقديم التنازلات وإعلان هزيمة مصر، بعد الهزيمة التي لحقت بالأداة العسكرية.

أراد السادات إعادة تجربة عبد الناصر عام 1956، لكنه فشل؛ لأن النتائج السياسية المرتبة على أكتوبر، لم تكن مثل النتائج السياسية التي حصل عليها عبد الناصر، كما أن عبدالناصر لم يستخدم الأداة العسكرية في حرب 1956، وإنما اعتمد على الدبلوماسية، بينما استخدم السادات الأداة العسكرية، وحقق نصراً، لكنه فشل في ترجمة هذا النصر على الواقع السياسي، وما حصل عليه السادات في أكتوبر تم عرضه على الرئيس عبد الناصر بعد حرب 1967 ورفضه، وتُعدُّ حرب السويس عام 1956 هزيمة عسكرية مصرية، ونصر دبلوماسي لعبد الناصر، بينما حرب 1973، حققت نصراً عسكرياً جزئياً، وهزيمة دبلوماسية لسادات.

أخفق السادات في استثمار النجاح الذي حققه في حرب أكتوبر، فقد كان بإمكانه إعادة صياغة علاقات مصر بالأمة العربية، وعلاقة العرب بالعالم، إذ كان تحت تصرفه تحالف قوي لم يسبق أن تحقق لعبد الناصر، فقد كان العرب جيوشاً وشعوباً في المعركة، وكانت الموارد النفطية جزءاً من المعركة، وبدلاً من استغلال التضامن العربي والنصر الذي حققه الجيش المصري، لصالح الأمة العربية، توجه إلى الولايات المتحدة و(إسرائيل) (هيكل، 1990، ص160).

أجرت مصر و(إسرائيل) محادثات سرية رسمية بين "موشي دايان" وزير خارجية إسرائيل وحسن التهامي نائب رئيس الوزراء المصري بوساطة الملك المغربي الحسن الثاني، وقد تمت هذه المحادثات في الرباط في السادس عشر من سبتمبر عام 1977 (هيكل، 1996، ص345-349)؛

واستمرت هذه المحادثات بعد زيارة السادات إلى القدس في ديسمبر عام 1979 (نافعة، 1986، ص63).

أعلن السادات عن رغبته في زيارة القدس، وفي المقابل أعلنت (إسرائيل) شروطها للسلام، وهي رفض الانسحاب إلى حدود عام 1967، ورفض إقامة دولة فلسطينية، وبرغم من ذلك قام السادات بزيارة القدس في نوفمبر عام 1977، وهو ما يعني ضمنياً بالموافقة على الشروط (الإسرائيلية)، كما تُعدُّ الزيارة بحد ذاتها، اعتراف مصري ضمني بوجود (إسرائيل)، وتُعدّ أول شكل من أشكال التطبيع بين مصر و(إسرائيل) (هيكل، 2000، ص103-107).

يعقب محمد إبراهيم كامل وزير خارجية مصر السابق، على موقف السادات من القضية الفلسطينية بالقول: " إن الرئيس السادات أصر على تجاهل بل وعدم الإصرار على فكرة الارتباط بين التزامن والتوازن في الانسحاب من سيناء وبين الانسحاب من الضفة وغزة، في إطار أن القضية الفلسطينية هي لب الصراع، ومن ثم كان تفضيل السادات للانسحاب من سيناء أولاً نتيجة إصرار الطرف الإسرائيلي"، وبالفعل تم استثناء مستقبل الضفة وغزة من المباحثات، وتحقيق الانسحاب من سيناء (زهران، 1983، ص356).

يحلل وزير خارجية مصر السابق إسماعيل فهمي تأثير معاهدة كامب ديفيد على القضية الفلسطينية، فيقول: " إن اتفاقية كامب ديفيد ليس فيها .. تقرير المصير .. ليس فيها منظمة التحرير .. ليس فيها الدولة الفلسطينية"؛ ويعقب وزير الخارجية المصري الأسبق محمد إبراهيم كامل على كامب ديفيد بالقول: " إن كامب ديفيد تقنن الاحتلال الإسرائيلي وتهدم القضية الفلسطينية .. إنها كارثة!! إن كامب ديفيد خطأ فادح في تاريخ السياسة المصرية !! ولو وقعت "كامب ديفيد" ما كنت أستطيع أن أنظر إلى المرآة لأحلق ذقني ! .. "وإن كامب ديفيد" نسخة منقحة من مشروع بيجن للحكم الذاتي" (فوزي، 1990، ص16:17).

وقع الرئيس السادات مع "مناحيم بيجن" رئيس وزراء (الإسرائيلي) و"جيمي كارتر" رئيس الولايات المتحدة في 26 مارس 1979، على (معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل) (سيف الدولة، 1980، ص61)؛ وبذلك يكون تحقق ضمان أمن (إسرائيل)، وضعفت قدرة العرب على مواجهة (إسرائيل) بعد خروج مصر من دائرة الصراع (قرني وآخرون، 2003، ص80).

اعترفت مصر بـ(إسرائيل) رسمياً وبشكل قانوني، وأقامت معها علاقات دبلوماسية، كما ورد في المادة الثالثة، الفقرة الثالثة من معاهدة السلام بين الطرفين، وتكون الحدود بين البلدين هي الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين، تحت الانتداب البريطاني، كما ورد في المادة الثانية من المعاهدة (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص3:2).

ويرى الباحث أن الدبلوماسية المصرية في عهد السادات خرجت من دائرة العداء (لإسرائيل)، إلى دائرة التطبيع والتعاون، علماً بأن القانون الدولي لا يلزم الدول المتعاقدة على تطبيع علاقاتها في حال الاعتراف الدبلوماسي بين هذه الدول.

1.1.4.4 السادات والقيادة الفلسطينية

قامت الدبلوماسية المصرية، بالشراكة مع الدبلوماسية السعودية، بين عامي 1971-1972، بتخفيف حدة التوتر ومنع أي انفجار عسكري بين منظمة التحرير من جهة، والسلطات الأردنية واللبنانية من جهة أُخرى، ومساعدة أطراف الخلاف على تنظيم العلاقة بين الفلسطينيين، والدول المضيفة (أبو طالب، 1998، 63)؛ وفي العام نفسه قامت مجموعة أيلول الأسود التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، باغتيال رئيس الوزراء الأردني وصفي التل بالقاهرة•؛ ما أدى إلى توتر في العلاقات بين مصر ومنظمة التحرير (واجنر وآخرون، 1976، ص83:84).

رفضت مصر في مارس 1972، مشروع الملك حسين، الذي يدعو إلى قيام دولة بين الأردن والضفة الغربية ودمج الضفة الغربية مع الأردن، ويطلق عليها المملكة العربية المتحدة، فقطعت مصر العلاقات مع الأردن كبداية لعمل عربي موحد ضد المشروع (أبو طالب، 1998، ص343:344)؛ وأعادت علاقاتها مع منظمة التحرير الفلسطينية التي تأزمت على خلفية اغتيال وصفي التل (واجنر وآخرون، 1976، ص83:84).

اجتمع السادات مع وفد منظمة التحرير برئاسة ياسر عرفات في برج العرب في مارس 1973، وأبلغهم في الاجتماع برغبته في محاربة إسرائيل قبل نهاية السنة، بالاشتراك مع سوريا،

• اعتقلت مصر المجموعة المنفذة للعملية، وطردت الطلاب والفدائيين الفلسطينيين، وبعد ضغوط ليبية وافقت مصر على محاكمة المجموعة، محاكمة سياسية، بدلا من محاكمة جنائية.

وطلب من ياسر عرفات أن يكّون أكبر عدد من الفدائيين ووحدات جيش التحرير الفلسطيني لتشترك في المعركة (خلف، 195).

انعكس خيار التسوية السلمية الذي اتبعه السادات على القضية الفلسطينية؛ إذ وافق السادات في الثالث عشر من ديسمبر عام 1973، على طلب كيسنجر أثناء الاجتماع بالقاهرة، بعدم دعوة الفلسطينيين في مؤتمر السلام (هيكل، 1996، ص193)؛ وفي يونيو عام 1974، أقرت منظمة التحرير البرنامج السياسي المرحلي(عشر نقاط) وفق المتغيرات التي حدثت بعد قبول مصر للعملية لتسوية السلمية، وفيما يلي تحليل النقاط الرئيسة التي تبرز تأثير خيار التسوية المصري على القضية الفلسطينية:

ترفض النقطة الأولى من – النقاط العشر – قرار مجلس الأمن رقم (242)، لأنه يطمس الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، ويتعامل مع قضيته كقضية لاجئين، ولذا يرفض التعامل مع هذا القرار على هذا الأساس في أي مستوى من مستويات التعامل العربية والدولية بما في ذلك مؤتمر جنيف، كما تنص النقطة الثانية على " أن منظمة التحرير الفلسطينية تناضل بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح؛ لتحرير الأرض الفلسطينية وإقامة سلطة الشعب الوطنية المقاتلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها، وهذا يستدعي المزيد من التغيير في ميزان القوى لصالح شعبنا ونضاله" (حميد، 1975، ص247).

تعني الفقرة الأولى، إمكانية قبول منظمة التحرير خيار التسوية السلمية، في حال عدَّ القضية الفلسطينية، قضية شعب يطالب بحقوقه وليست قضية لاجئين، أما تحليل النقطة الثانية، فقد وردت عبارة استخدام الوسائل النضالية كافة، وذلك يعني إمكانية استخدام الوسائل السلمية والدبلوماسية، كذلك وردت عبارة تحرير الأرض الفلسطينية، بدلا من عبارة تحرير فلسطين، التي وردت في الميثاق القومي الفلسطيني والميثاق الوطني الفلسطيني (حوراني، 1980، ص205–210)؛ وهذه العبارة تتفق مع قرار الأمم المتحدة رقم (181) الخاص بتقسيم فلسطين، كذلك تضمنت الفقرة الثانية عبارة إقامة سلطة وطنية على كل جزء يتم تحرير من فلسطين، وهذا يعني أن منظمة التحرير الفلسطينية قبلت بأقل من هدف تحرير فلسطين (حسين، 1993، ص162)؛ وهو ما يعني أيضا قبول منظمة التحرير وجود (إسرائيل) على تراب فلسطين.

يرى الباحث أن المطالب الفلسطينية تراجعت في ضوء تراجع تأثير القومية العربية في السياسة الخارجية المصرية، وصعود تأثير القطرية على السياسة الخارجية المصرية في عهد السادات.

تعهد السادات بعد اتفاقية فك الاشتباك الثانية عام 1975، بمنع الفلسطينيين من استخدام الأراضي المصرية، للقيام بأعمال معادية (لإسرائيل) (هيكل، 1990، ص181)؛ وفي مارس 1977، التقي رئيس منظمة التحرير ياسر عرفات، بوزير الخارجية الأمريكي "سيروس فانس" برعاية السادات؛ لمعرفة الموقف الفلسطيني من عملية التسوية (السادات، 2013)؛ وعرض السادات في اليوم نفسه على رئيس المنظمة فكرة غزة – أريحا أولاً؛ بحيث تستطيع المنظمة أن تحصل على قطاع غزة وعلى موطأ قدم في الضفة الغربية، ومن ثم الدخول في مفاوضات مع (إسرائيل) (خلة، 2006، ص 177).

دعا السادات في خطاب له أمام المجلس الوطني الفلسطيني في الثاني عشر من مارس عام 1977، منظمة التحرير إلى اتخاذ قرارات حاسمة للوصول إلى الدولة الفلسطينية، وأكد على دور التسوية السلمية في حل الصراع والتوصل إلى دولة فلسطينية، خاصة في ظل الأوضاع التي يعيشها السكان الفلسطينيين في الضفة وغزة (السادات، 2013).

يرى الباحث أن السادات دعا بطريقة غير مباشرة منظمة التحرير للاعتراف بـ(إسرائيل)، وترك المقاومة والسلاح والدخول في عملية تسوية سلمية، والإقرار بأن فلسطين تقتصر على الضفة الغربية وقطاع غزة، والتفاوض مع (إسرائيل) علي هذا الأساس.

توصل الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة إلى بيان مشترك لعقد مؤتمر في جنيف في ديسمبر 1977، كحد أقصى للتوصل إلى اتفاق شامل للصراع العربي (الإسرائيلي)، ومن أهم القرارات التي توصل لها البيان ما يأتي (أبو غزاله، ص104:105):

1- ضرورة التوصل لتسوية دائمة وعادلة للصراع العربي (الإسرائيلي)، وتشمل هذه التسوية جميع الأطراف المتنازعة، بحيث تنسحب (إسرائيل) من الأراضي المحتلة عام 1967، وحل المشكلة الفلسطينية، والتأكيد على حقوقه المشروعة، وإنهاء حالة الحرب.

2- إشراك جميع أطراف الصراع، ومن بينهم ممثلين عن الشعب الفلسطيني، وعدٌّ القضية الفلسطينية قضية سياسية، بدلاً من أنها قضيةً إنسانية.

3- يشترك الفلسطينيون في المؤتمر بوفد مستقل وليس ضمن وفد أردني، كما كان الشرط الأمريكي (الإسرائيلي).

أفشلت مبادرة السادات بزيارة القدس، البيان الثنائي بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، وأسقطت إمكانية إنهاء حالة الحرب والصراع العربي (الإسرائيلي)، من خلال الدخول في صلح منفرد مع (إسرائيل)، كذلك أسقطت إمكانية التوصل إلى قرار دولي لدعم الشعب الفلسطيني (أبو غزاله، ص105).

كان من المتوقع أن يتحدث السادات في خطابه بالقدس عن دور منظمة التحرير والتي اعترفت مصر بها، وعدّتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، إلا أن السادات ألغي الفقرة الخاصة بمنظمة التحرير، بناءً على رغبة "موشي ديان" " ولكن حواراً دار بين بطرس غالي وديان في السيارة التي كانت تقلهما من المطار إلى مقر إقامة الوفد المصري المصاحب للسادات أدى إلى إلغائها، ويقول ديان أنه أوضح لغالى أن السادات لا يجب أن يصمم على إجراء مفاوضات بين (إسرائيل) ومنظمة التحرير الفلسطينية؛ لأن ذلك سيواجه برفض قاطع من جانب (إسرائيل) . وقد وعد غالي بأن يوضح ذلك للرئيس . وبالفعل فعندما ألقي الأخير خطابه أمام الكنيست في اليوم التالي، لم ترد فيه أية إشارة إلى منظمة التحرير الفلسطينية" (نافعة، 1986، ص66).

تحدث السادات في كامب ديفيد باسم الشعب الفلسطيني، وطالب بانسحاب (إسرائيل) من الضفة الغربية والقدس وغزة، مقابل الاعتراف بها وتطبيع العلاقات معها؛ رفضت (إسرائيل) مقترحات السادات وهددت بالانسحاب إذ تم عرض أي اقتراح لموضوع القدس أو انسحاب (إسرائيل) من الضفة الغربية وغزة (فوزي، 1990، ص17:18)؛ كما تعهد السادات بوقف الدعم لمنظمة التحرير وتحجيم دورها في تحديد مستقبل القضية الفلسطينية (أبو غزاله، ص90).

بالرغم من التنازلات التي قدمتها منظمة التحرير في البرنامج المرحلي، إلا أنها لم تلاقى صدى من قبل (إسرائيل) والولايات المتحدة؛ وذلك بسبب إدراكهما، أن الفلسطينيين فقدوا عمقهم القومي العربي، والدعم المصري، ويمكن تحقيق المزيد من التنازلات فيما بعد.

أشارت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها الصادر عام 1979، إلى اتفاقيات كامب ديفيد، وأكدت أنها عقدت خارج إطار الأمم المتحدة، ودون اشتراك منظمة التحرير، ممثلة الشعب الفلسطيني، وبالتالي تعد الأمم المتحدة اتفاقية كامب ديفيد باطلة، لأنها تصادر حقوق الشعب الفلسطيني، ومن بينها حق تقرير المصير وفق ميثاق الأمم المتحدة (عبد الفتاح، 2001، ص 160).

وافق السادات على استبعاد دور منظمة التحرير من أي مفاوضات سلام حول مستقبل القضية الفلسطينية، وقبل بالشرط (الإسرائيلي) أن يكون الفلسطينيون المشاركون في أي مؤتمر سلام حول الحكم الذاتي بالضفة وغزة – ضمن الوفد الأردني أو المصري – وأن يكون الممثلون الفلسطينيون من غزة والضفة العربية، وكل ما حققه السادات في مفاوضاته مع (إسرائيل) بشأن القضية الفلسطينية؛ هو التفاوض حول حكم ذاتي للسكان الفلسطينيين، دون تحديد معالم مستقبل هذا الحكم (معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، 23:22).

كانت مواقف السادات تعبيراً جلياً على انحيازه للقضايا والسياسات الفئوية القطرية، على حساب السياسات القومية التي اتبعها الرئيس عبد الناصر.

2.4.4 الأداة العسكرية

استمر عبد الناصر بإعادة بناء القوات المسلحة المصرية بعد هزيمة حرب 1967، من أجل تحرير الأرضي المحتلة، وحدد موعد الهجوم بعد انتهاء فترة وقف النار المحدد وفق مبادرة روجرز في الحادي عشر من يوليو عام 1970، إلا أن عبد الناصر توفي قبل قيام الحرب، وكان عبد الناصر مقتنعاً بأن تحرير الأراضي المغتصبة لن يتم إلا بقوة السلاح، ورفض محاولات (إسرائيل) والولايات المتحدة بعد هزيمة 1967، إخراج مصر من دائرة الصراع مقابل الانسحاب من سيناء، وعلق على ذلك بالقول: " إذا قبلنا مثل هذا العرض فسوف يُقضى علينا عربيا" (فوزي، 1989، ص32-50).

ويتبّين في حكم السادات أنه كان يهدف من حرب أكتوبر، تحدي نظرية (الأمن الإسرائيلية)، وإزالة الجمود العسكري في المنطقة، والوصول إلى المضائق (فوزي، 1989، ص32-42)؛ وأصبح الجيش المصري مستعداً لتنفيذ المهمة الحتمية لحرب التحرير، ويقول محمود رياض وزير

الخارجية المصري السابق: إن الفريق محمد فوزي أبلغه، بعد تولي السادات الحكم، أن القوات المصرية جاهزة للدخول في المعركة اعتباراً من مارس 1971، وهو الموعد المحدد نفسه من قبل عبد الناصر (زهران، 1983، ص274).

طرح السادات في أكتوبر 1972، فكرة اختبار استعداد القوات لمعرفة الآراء الذاتية للقادة المعارضين لفكرة الحرب المحدودة، القاصرة على الشريط الضيق شرق القناة، وكان هدف السادات من وراء الاختبار التخلص من القيادات العسكرية المعارضة لفكرته، وبالفعل عزل الفريق أول محمد أحمد صادق وقيادات عسكرية أخرى (فوزي، 1989، ص58).

قام الجيش المصري في السادس من أكتوبر 1973، بتفعيل الأداة العسكرية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية المصرية، بالهجوم على (إسرائيل) في الأراضي العربية المحتلة، ونجح في عبور قناة السويس وتدمير خط بارليف، وإلحاق الخسائر في صفوف الجيش (الإسرائيلي)، ورفض السادات في بداية المعركة وقف النار(أمبروز، 1994، ص343:345)؛ ولم تشمل الخطط العسكرية التي وضعها السادات، هجوماً عسكرياً شاملاً للاسترداد سيناء لاقتناعه بأن التدخل الدولي سوف يوقف الحرب (عبد الفتاح، 2001، ص151)؛ مما أدي إلى حدوث ثغرة الدفرسوار، وتغير موازين القوى في المعركة لصالح (إسرائيل)، وصدور قرار وقف أطلاق النار(فوزي، 1989، ص93-126).

يقول السادات في كتابه "وصيتي": إن حرب أكتوبر كان هدفها هو ضرب نظرية (الأمن الإسرائيلية) وليست الأرض، ويؤكد السادات أن هدفه من حرب أكتوبر هو الوقوف على الضفة الشرقية للقناة (السادات، ص132)؛ وإحداث توتر في المنطقة، وإنهاء حالة الجمود السياسي والعسكري (هيكل، 1990، ص140:141).

صرح السادات بعد انتهاء حرب أكتوبر، بأنها آخر الحروب وتعهد بذلك في المواثيق الرسمية، وبذلك يكون، خسر سلاح كان يساوم به، مما جعله يستنجد بالولايات المتحدة في العملية التفاوضية مع (إسرائيل) (عبد الفتاح، 2001، ص155)،(هيكل،1990، ص169-172)؛ ووجه أداته العسكرية، تجاه الأمة العربية، وقامت القوات المسلحة المصرية بحرب محدودة ضد ليبيا على الحدود المصرية الليبية (أبو طالب، 1998، ص110).

يقول محمد فائق وزير الإعلام المصري السابق، أن الجيش المصري كان مستعداً للحرب عام 1971، وكان ميزان القوى في صالح مصر في عام 1971، وكان بإمكانه تحقيق أهدافه أكثر مما تم تحقيقه في حرب أكتوبر عام 1973 (بيضون وآخرون، 2002، ص59).

شكلت الأداة العسكرية دوراً هاماً في السياسة الخارجية المصرية، فقد رفضت الوجود (الإسرائيلي) في فلسطين منذ نشأتها، وشاركت في حرب عام 1947، وفي عهد عبد الناصر تطور دورها تجاه ، وأصبحت مسؤولة عن حماية الأمة العربية والتصدي (لإسرائيل)، وتحقيق الوحدة العربية، بينما شكلت حرب 1967، ضربة قاسية للأداة العسكرية المصرية، واقتصرت مسؤوليتها على إزالة (الاحتلال الإسرائيلي) للأراضي المحتلة عام 1967؛ أما في عهد السادات، فقد اقتصر دور الأداة العسكرية في حرب أكتوبر، ومن ثم فتح المجال أمام التسوية السياسية (محمود، 2000، ص77:78).

أعلن السادات في أكتوبر 1978، تغيير اسم وزارة الحربية، واستبدالها باسم وزارة الدفاع، كما قام بعزل الفريق أول عبد الغني الجمسي وزير الحربية وتكليف كمال حسني؛ ليكون أول وزير لوزارة الدفاع المصرية، وعزل رئيس الأركان علي فهمي وكلف أحمد بدوي برئاسة الأركان(ابو غزاله، ص184).

وافقت مصر على إنهاء حالة الحرب مع إسرائيل، كما ورد في المادة الأولى، الفقرة الأولى من (معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل)، وتعهدت بموجب المادة الثالثة، الفقرة الأولى، بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدمها بشكل مباشر أو غير مباشرة ضد (إسرائيل)، كما تتعهد مصر بعدم صدور أي فعل من أفعال الحرب أو التهديد ضد (إسرائيل) من أرضيها، وتمتنع عن المشاركة أو المساعدة في أي افعال ضد (إسرائيل)، كما ورد في الفقرة الثانية من المادة الثالثة (معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، ص2:1)؛ وبذلك تكون مصر أنهت دور الأداة العسكرية المصرية في السياسية الخارجية تجاه القضية الفلسطينية.

3.4.4 الأداة الاقتصادية

وافق السادات بعد لقائه "كيسنجر" عام 1973، على رفع الحصار عن مضيق باب المندب (هيكل، 1990، ص679)؛ وتعهد بعدم تكرار ذلك مرة أخرى مهما كانت الأسباب، والسماح للسفن

غير (الإسرائيلية) – المحملة بالبضائع – بالتوجه إلى (إسرائيل) (هيكل، 1990، ص181)؛ وفي 31 أغسطس 1975، أعلنت مصر موافقتها بمرور البضائع (الإسرائيلية) المدنية في قناة السويس (خلة، 2006، ص170).

طلب "كسنجر" في يناير 1974، من السادات العمل على رفع حظر البترول العربي عن الولايات المتحدة، بينما اشترط الملك السعودي فيصل، طلب دول المواجهة – مصر وسوريا والأردن – لرفع الحظر (هيكل، 1990، ص184:185)؛ وضغط السادات على الدول العربية لرفع الحظر النفطي عن الولايات المتحدة وحلفائها، ووافق على إمداد (إسرائيل) بالبترول المستخرج من سيناء (فوزي، 1989، ص253-255).

صدق الرئيس الأمريكي "فورد" عام 1975 على قانون المساعدات الخارجية، الذي كان نصيب مصر منه 250 دولار، وبعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام 1978، أصبحت مصر تحتل المرتبة الثانية في برنامج المعونات الخارجية بعد (إسرائيل)؛ لتشجيعها على مواصلة عملية السلام، وأصبحت السياسة الاقتصادية المصرية تعتمد على الولايات المتحدة، فقد رفضت مصر الشروط الأمريكية لتقديم المساعدات لمصر في عهد عبد الناصر، بسبب رفضه للشروط الأمريكية، بينما تم استئناف المساعدات الاقتصادية في عهد السادات؛ نتيجة التغير في سياسته تجاه (إسرائيل) (أحمد، 2010، ص472-474).

بدأ السادات يربط بين التدهور الاقتصادي في مصر بالحرب، وربط تحقيق الرخاء الاقتصادي لمصر من خلال السلام، وعدَّ تكاليف الميزانية العسكرية عبئا على الاقتصاد المصري، وطلب من الولايات المتحدة والدول الأوربية تقديم مساعدات اقتصادية لمصر على شكل مشروع مارشال الاقتصادي، وأكد السادات على عدم قدرة الاقتصاد المصري على تجاوز الأزمات الاقتصادية بمفرده، وأن مصر بحاجة المساعدات الاقتصادية الخارجية (زهران، 1983، ص164-166).

تعهدت مصر بإنهاء المقاطعة الاقتصادية مع (إسرائيل)، كما ورد في المادة الثالثة، الفقرة الثانية من (معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية) وحق مرور السفن (الإسرائيلية) من قناة السويس، كما ورد في المادة الخامسة، الفقرة الأولى، وتتعهد مصر بعدم الدخول في أي التزام

يتعارض مع المعاهدة، كما ورد في المادة السادسة الفقرة الرابعة (معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، ص2-5)؛ وبذلك يكون السادات قد أنهى دور الأداة الاقتصادية تجاه القضية الفلسطينية، كما تعهد بتطوير العلاقات بين مصر و(إسرائيل).

4.4.4 الأداة الإعلامية

تجنب السادات الخطأ الإعلامي الذي وقع فيه عبد الناصر، ورفض الأسلوب الدعائي في حشد الجماهير حوله (السادات، 185:186)؛ وركزت الأداة الإعلامية المصرية في عهد السادات خطابها بين عامي (1970-1973) على الرأي العام الدولي، وإظهار مصر كدولة سلام وليست دولة حرب (خليل، 2003، ص154-156)؛ وفي سبتمبر عام 1973، كلف السادات محمد حسنين هيكل، بوضع خطة إعلامية، من أجل التمهيد للحرب (هيكل، 1990، ص137).

وضع السادات حملة إعلامية؛ لتسويق مرحلة التسوية السلمية مع (إسرائيل) و(معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية) (خليل، 2003، ص156)؛ وقامت الحملة الإعلامية على أساس أن دخول مصر في القضايا العربية بصفة عامة والقضية الفلسطينية بصفة خاصة، أدى إلى خراب مصر اقتصادياً، وارتبط التسويق بالتسوية السلمية في وسائل الإعلام المصرية بالرخاء الاقتصادي المتوقع في ظل عملية السلام، وتعرض الرأي العام المصري لحملة إعلامية ضخمة؛ لإقناع الرأي العام بالسلام، والتشكيك بعروبة مصر وانتمائها القومي العربي (نافعة، 1986، ص84-86).

ركزت وسائل الإعلام المصرية أثناء زيارة السادات على مواقف المؤيدين للزيارة وتبرير أسبابها والترويج للنتائج التي سوف تعود على الشعب المصري، وتم فرض قيود ورقابة على وسائل الإعلام المعادية للسادات (شومان، 1994، ص322)؛ ووافق السادات على إنهاء عمل الأداة الإعلامية، ووقف أي نشاط دعائي ضد (إسرائيل) (هيكل، 1990، ص181).

عدّ السادات القضية الفلسطينية قلب الصراع العربي (الإسرائيلي)، وأن موقف مصر من القضية الفلسطينية لن يتغير، وأكد أن هذا الصراع صراع بين الأجيال (زهران، 1983، ص110)؛ وأن هدف زيارته للقدس هو الوصول إلى الحل الشامل للصراع العربي (الإسرائيلي) والانسحاب من الأراضي العربية المحتلة عام 1967، وإقامة الدولة الفلسطينية، إلا أن الواقع والسلوك الذي

أعقب القرار زيارة السادات للقدس؛ يؤكد أن السادات كان يهدف من وراء الزيارة توقيع اتفاق منفصل مع (إسرائيل) لاستعادة سيناء، ولم يكن توقيع اطار الحل الشامل في كامب ديفيد إلا ستارا يغطي له الحل الانفرادي بين مصر و(إسرائيل) بعيدا عن باقي الدول العربية (زهران، 1983، ص357).

وبذلك تكون جميع تصريحات السادات حول الدولة الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني، مجرد تصريحات إعلامية لكسب الرأي العام العربي لصالح برنامجه السياسي، ويتضح للباحث أن الرئيس السادات تبني علناً انهاء استخدام الحرب كوسيلة لصنع السلام، ومهد السبل لإنهاء المقاطعة الاقتصادية المصرية والعربية (لإسرائيل) وانتهج خطاباً اعلامياً جوهره الانحياز للولايات المتحدة الأمريكية و(إسرائيل).

5.4 الخاتمة

تراجعت القومية في عهد الرئيس السادات، وسادت القطرية في مصر، وساهم في انتشارها توجهاته وفكره؛ حيث كان يرى السادات أن الوحدة العربية تقوم على أساس الواقع الإقليمي العربي القائم على الكيانات السياسية القطرية التي نشأت نتيجة اتفاقيتي سايكس بيكو عام 1916، وسان ريمو عام 1920، ورسخ القطرية بقبوله بوجود (إسرائيل)، في المنطقة العربية، ويعني ذلك إلغاء مصطلح وتثبيت مصطلح (الشرق الأوسط) كبديل له، وهذا المصطلح ينهي محاولات الوحدة العربية، ويسعى لدمج (إسرائيل) في المنطقة العربية، وهذا تحقق بالفعل بتوقيع السادات على (معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية).

يُمثل توقيع السادات على (معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية)، إنهاء الدعم المصري للقضية الفلسطينية، واعتراف مصر بأن الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، هي أراضي (لإسرائيل) وليست فلسطينية، وتسليم (إسرائيل) مسؤولية قطاع غزة، وبذلك يكون الشعب الفلسطيني فقد أكبر قوة مساندة لقضيته.

نتائج و توصيات الدراسة

نتائج الدراسة

خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج حول القومية ودورها في السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية في عهدي الرئيسين عبد الناصر والسادات، ويمكن الإشارة إليها على النحو التالي:

1- تلاقت أهداف التيار الانعزالي في مصر الذي يدعو إلى عزل مصر عن الوطن العربي وانكماشها داخليا مع أهداف التيار الإسلام السياسي في مواجهة القومية العربية والقضاء عليها؛ فقد عدَّها التيار الانعزالي فِكَراً مستوردة على الشعب المصري، وعدَّها تيار الإسلام السياسي بدعة أوربية صّدرت إلى الوطن العربي .

2- رفض الرئيس عبد الناصر مقايضة القضية الفلسطينية بالمال السياسي، فقد اشترطت الولايات المتحدة على الرئيس عبد الناصر الاعتراف بـ(إسرائيل) وتخلى مصر عن القضية الفلسطينية مقابل الدعم العسكري والاقتصادي.

3- رفض عبد الناصر المشاريع الأمريكية التي تهدف إلى ربط مصر في عجلة السياسة الأمريكية، والقضاء على القومية العربية، من خلال ربط مصر بأحلاف عسكرية تحت إطار (الشرق الأوسط) وأكد على عروبة مصر ودورها في تعزيز الوحدة العربية، وتحرير فلسطين.

4- تفاعلت أدوات السياسة الخارجية المصرية مع القضية الفلسطينية، وقد رفضت الأداة الاقتصادية التخلي عن القضية الفلسطينية مقابل حصولها على الدعم المالي الغربي، بينما انهارت الأداة العسكرية المصرية في عام 1967م، وفشلت في الاحتفاظ بقطاع غزة، إلا أن الأداة الدبلوماسية رفضت الاعتراف بالهزيمة وحولتها إلى نصر من خلال رفض الشروط الأمريكية (الإسرائيلية) لحل الصراع العربي (الإسرائيلي).

5- عززت القومية العربية صمود مصر أمام (إسرائيل) وعدم الاستسلام لها بعد هزيمة مصر في حرب 1967، وتجلى ذلك في رفض مصر المشاريع الأمريكية و(الإسرائيلية) لحل الصراع العربي (الإسرائيلي)، وبدأ الرئيس عبد الناصر إعادة بناء وتأهيل القوات

العسكرية المصرية من أجل خوض معركة التحرير الشاملة، وحدد موعد حرب في عام 1971؛ بحيث تكون القوات العسكرية المصرية قادرة على تحقيق أهدافها، إلا أنه توفى قبل الدخول في المعركة.

6- كان قبول الرئيس عبد الناصر لمبادرة روجرز، مجرد استراتيجية تكتيكية؛ من أجل تفرغ مصر لإعادة بناء قدراتها الدفاعية، أما موقفه من التسوية مع (إسرائيل) فقد ارتبط بقبول (إسرائيل) قرار الأمم المتحدة الخاص بتقسيم فلسطين عام 1947، مع ضم النقب للدولة الفلسطينية المقترحة، وذلك من أجل التفرغ لعملية الوحدة العربية ثم خوض معركة شاملة مع (إسرائيل)، وقد بني عبد الناصر إستراتيجيته بناء على المعطيات التاريخية للوطن العربي، لبدء عملية التحرير لفلسطين، إلا أنه توفي قبل أن يحقق استراتيجيته.

7- تولى السادات الحكم في مصر وسيناء وفلسطين محتلتين من قبل (إسرائيل)، لكنه ورث قوة عسكرية مصرية، لم تتحقق للرئيس عبد الناصر، وقد استطاع السادات بهذه القوة توجيه ضربة قوية (لإسرائيل) وكادت تخرجه من سيناء، إلا أن تحالف السادات مع الولايات المتحدة وتبنيه الفكر القطري، حول النصر إلى هزيمة دبلوماسية وسياسية في أن واحد.

8- استمرت القيادة الفلسطينية في المطالبة بتحرير فلسطين من النهر إلى البحر، وذلك بفضل الدعم السياسي والعسكري من القيادة القومية المصرية في عهد الرئيس عبد الناصر، بينما تراجعت مواقف القيادة الفلسطينية في عهد الرئيس السادات خاصة بعد حرب أكتوبر، ودخول السادات في مفاوضات مباشرة مع (إسرائيل)؛ بحيث أعلنت القيادة الفلسطينية عام 1974م، عن إمكانية قبولها قيام دولة فلسطينية على أي جزء من أرض فلسطين.

9- بتوقيع السادات على (معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية) تكون مصر خرجت من دائرة الصراع العربي (الإسرائيلي) واعترفت أن فلسطين المحتلة عام 1947، هي أراضي (إسرائيلية) والموافقة على تفرد (إسرائيل) بمصير ومستقبل قطاع غزة والقضية الفلسطينية بكاملها، وإنهي دور القومية في السياسة الخارجية المصرية وعزز دور القطرية كبديل للقومية في السياسة الخارجية المصرية، وشارك في القضاء على أي محاولة مستقبلية

لتوحيد الأمة العربية، ووافق على إلغاء مصطلح الوطن العربي بمجرد الاعتراف (بإسرائيل)، وترسيخ مصطلح (الشرق الأوسط).

توصيات الدراسة

توصي الدراسة بالأمور التالية:

1- توصي الدراسة القيادة الفلسطينية ومنظمة التحرير بضرورة استعادة وتحقيق الوحدة الفلسطينية أولاَ كمدخل ومقدمة لإعادة القضية الفلسطينية إلى مجالها العربي وعمقها القومي العربي، والعمل على كسب الرأي العام العربي في مصر؛ بحيث يشكل قوة ضاغطة على صناع القرار السياسي في مصر.

2- توصي الدراسة القيادة الفلسطينية بضرورة تبني استراتيجية جديدة تجاه (إسرائيل) والولايات المتحدة، تقوم على انتهاج وممارسه سياسة السلاح وسلاح السياسة، أي خوض كافة اشكال النضال المشروعة والممكنة دوليا، فقد استخدمت الجزائر سياسة السلاح وسلاح السياسة في نضالها ضد الاستعمار الفرنسي.

3- توصي القيادة المصرية والفلسطينية بضرورة التحرر من مسار السياسة الأمريكية؛ فالولايات المتحدة التي ترتكز مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية عليها؛ لتحقيق أهدافها لن تلبي وتستجيب للمطالب الفلسطينية؛ لأن (المشروع الإسرائيلي) هدف إستراتيجي للولايات المتحدة، من أجل ضمان مصالحهم، ووجود (إسرائيل) وإبقاء المنطقة في توتر وصراع دائم.

4- توصي الدراسة القيادة المصرية والمؤسسة العسكرية، بضرورة إجراء تغيرات جذرية على السياسية الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية، واحتذاء المشروع الوحدوي القومي كبديل للمشروع القطري السائد في مصر، واعادة الاعتبار لنهج السياسة الخارجية المصرية في عهد الرئيس عبد الناصر والتخلي عن نهج الرئيس السادات الذي أدى إلى تحجيم دور مصر تجاه الأمة العربية عامة والقضية الفلسطينية خاصة.

5- توصي الدراسة القيادة المصرية والقيادة الفلسطينية بضرورة الاستفادة من التجارب التاريخية في العلاقات الدولية، من أجل فهم الحاضر والإعداد للمستقبل، وهذا الجانب ما ركزت عليه القوى الإمبريالية في سياستها الدولية؛ حيث أدركت هذه القوى أنه لا

يمكن السيطرة والهيمنة على المنطقة ما دام فيها قوة عربية موحدة في الوطن العربي؛ حيث كان لهذه المنطقة دوراً هاماً في السياسة الدولية في فترات تاريخية متعددة؛ لذلك تم تبني (المشروع الإسرائيلي) وتقديم الدعم الكامل له، وعليه لا يمكن تحرير فلسطين أو حتى إقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة؛ بالنهج التفاوضي الراهن من خلال الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية كما كان يعتقد السادات ومن ثم اتبعته منظمة التحرير، وهذا يفسر لنا فشل المفاوضات حول إقامة دولة فلسطينية مستقلة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، منذ كامب ديفيد حتى 2014م.

وفي الختام لا يسع الباحث إلا أن يسير على خطى من سبقه، فهذا ما أمكن من دراسته وجمعه وكتابته، فإن أحسن فمن الله، وإن كان من قصورٍ فمن نفسه ومن الشيطان....

مراجع الدراسة

أولاً: الوثائق المنشورة

- معاهدة السلام بين جمهورية مصر العربية و(دولة إسرائيل) (واشنطن،1979/3/26)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

ثانياً: الموسوعات

- باور، أحمد. المصطلحات السياسية والاقتصادية، (بدون دار نشر)، 2008.
- عبد الكافي، إسماعيل. الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، قويسنا، مصر، 2005.
- الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون. موسوعة السياسة، الأجزاء 5,4,3,1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1979.

ثالثاً: رسائل الماجستير والدكتوراه

- أبراش، إبراهيم. البعد القومي للقضية الفلسطينية، أطروحة دكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987.
- حجاج، السيد. مشروع أيزنهاور (للشرق الأوسط) في العلاقات الدولية(1956-1967) رسالة ماجستير بجامعة القاهرة، 1967، غير منشورة.
- حمادة، بسيوني. دور وسائل الاتصال في وضع القرارات في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993.
- خلة، محمد. مصر والصراع العربي (الإسرائيلي) (1967-1979)، أطروحة دكتوراه، قسم البحوث والدراسات التاريخية، معهد البحوث والدراسات العربية، 2006، غير منشورة.
- خليل، عادل. الإعلام والرأي العام دراسة حول تطبيع العلاقات المصرية الإسرائيلية، أطروحة دكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003.
- دبعي، رائد. أساليب التغير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة، الإخوان المسلمين في مصر نموذجاً، رسالة ماجستير جامعة النجاح، 2012، غير منشورة.
- زهران، جمال. السياسة الخارجية لمصر (1970-1981)، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، مكتبة مدبولي، 1983.
- سليم، محمد. التحليل السياسي الناصري دراسة في العقائد والسياسة الخارجية، سلسلة أطروحات دكتوراه (3)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1987.
- شلبي، كرم. السادات وثورة 23 يوليو، دار الموقف العربي، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة.

- شومان، محمد. دور الإعلام المصري في تكوين الرأي العام، أطروحة دكتوراه كلية الإعلام جامعة القاهرة، 1994، غير منشورة.
- العامري، سلوى. تصورات المثقفين المصرين لخصائص بعض الجماعات القومية واتجاهاتهم نحو هذه الجماعات، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب جامعة عين شمس، ، 1983 غير منشورة.
- العوضي، هشام. صراع على الشرعية الإخوان المسلمون ومبارك، سلسلة أطروحة دكتوراه (74)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2009.
- هاشم، حامد. نظريات المباريات ودورها في تحليل الصراعات الدولية مع تطبيق على الصراع العربي (الإسرائيلي)، رسالة ماجستير، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1984.

رابعاً: الدوريات والمجلات

- أبو عامود، محمد. الإعلام العربي والسياسة الخارجية العربية، المستقبل العربي، العدد(182)، 1994.
- أبو نحل-أسامة، أبو سعدة- مخيمر. نشأة منظمة التحرير الفلسطينية بين المصالح العربية والطموح الفلسطيني، مجلة العلوم الانسانية بجامعة الأزهر عدد خاص(1)، 2009.
- راضي، أشرف. الإدارة الأمريكية لحرب أكتوبر 1973، ملاحظات أولية، مجلة السياسة الدولية، العدد(134)، 1998.
- شلبي، أمين. نظرة على السياسة الخارجية المصرية في خمسين عاماً(1952-2002)، مجلة السياسة الدولية، العدد(149)، 2002.
- عباس، رؤوف. الإطار التاريخي للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه (الشرق الأوسط) (1948-1973)، مجلة السياسة الدولية، العدد(66)، 1981.
- محمود، أحمد. القوات المسلحة والسياسة الخارجية المصرية، مجلة السياسة الدولية، العدد(39)، 2000.
- المعونة الأمريكية بين كامب ديفيد وثورة يناير، نهضة ميديا، العدد(1)، 2012.
- المهداوي، مثنى. واقع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية، مجلة العلوم السياسية، العددان،(38-39)، بغداد.

خامساً: الكتب العربية

- إبراهيم، سعد الدين وآخرون. مصر والعروبة وثورة يوليو، دار المستقبل العربي، القاهرة، ط2، 1983.

- إبراهيم، سعد الدين وآخرون. أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، بيروت، 2000.
- أبو الفضل، محمد. تأملات في ثورات مصر على ضوء قراءات تاريخية ثورة 23 يوليو(1952)، ج1، الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1994.
- أبو النصر، عبد الرحمن. قانون التنظيم الدولي، 1996.
- أبو النصر، عمر. عبد الناصر، ساعات مثيرة ومؤثرة من حياته، مكتب عمر أبو النصر للتأليف والترجمة والصحافة، 1967.
- أبو زايدة، حاتم. جهاد الإخوان المسلمين في فلسطين حتى 1970، مركز أبحاث المستقبل، 2009.
- أبو شهيوة، مالك. الأيديولوجيا والسياسية، دراسات في الأيديولوجيا السياسية المعاصرة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة، ط1، 1993.
- أبو شهيوة–خلف، مالك–محمود. الأيديولوجيا والسياسة، دراسات في الأيديولوجيات السياسية المعاصرة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ج2، 1995.
- أبو طالب، حسن. علاقات مصر العربية (1970_1981)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.
- أبو عامر، علاء. العلاقات الدولية الظاهرة والعلم والدبلوماسية والاستراتيجية، دار الشرق للنشر والتوزيع، ط1، 2004.
- أبو غزاله، حاتم. كامب ديفيد تسوية أم تصفية، جمعية عمال المطابع التعاونية، نابلس.
- أبو لغد، إبراهيم وآخرون؛ محافظة، علي. العرب ومواجهة (إسرائيل)، احتمالات المستقبل، الجزء الأول، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2000.
- أحمد، أحمد (محرراً). المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات عبد الناصر، الجزء الأول(1952–1954)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995.
- أحمد، أحمد وآخرون (تحرير نيفين مسعد)، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2010.
- أحمد، أحمد وآخرون. أربعون عاما على الوحدة المصرية السورية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 1999.
- أحمد، حلمي. مصر والشام والصليبين، ط2، 1982.
- أحمد، رفعت. ثورة الجنرال عبد الناصر، عبد الناصر، دار الهدى للنشر والتوزيع، ط1، 1993.
- الإخناوي، فوزي. مصر الفرعونية بين الماضي والحاضر. دار الثقافة الجديدة، ط1، 1993.
- الأسطل، رياض. تاريخ الشرق القديم، ط2، 2006.

- إسماعيل، حلمي (معداً). تاريخ العرب الحديث من الغزو العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1997.
- إسماعيل، محمد. أمن مصر القومي في عصر التحديات، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط1، 1987.
- الأطراش، محمد. السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي (الإسرائيلي)(1973-1975)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1978.
- إمام، عبد الله. حكايات عن عبد الناصر، الشعب للصحافة والطباعة والنشر، 1987.
- برقاوي، أحمد. محاولة في قراءة عصر النهضة، الاهالي للطباعة والنشر، دمشق، 1999.
- البشري، طارق. الحركة السياسية في مصر، دار الشروق، ط2، 2002.
- بصراحة عن عبد الناصر، حوار مع محمد حسنين هيكل، دار القضايا، بيروت، ط2، 1975.
- بهاء الدين، أحمد. محاوراتي مع السادات، دار الهلال.
- بوجي، سهيل. المجال العربي في الكيانات الدستورية القطرية، سلسلة دراسات المجال العربي، معهد الانماء العربي، بيروت، 1992.
- بيضون، أحمد، وآخرون. ثورة 23 يوليو حصيلة ودروس، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2002.
- التكريتي، بثينة. نشأة وتطور الفكر الناصري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2000.
- توفيق، سعد. مبادئ العلاقات الدولية، دار وائل للنشر، عمان، ط1.
- الجمسي، محمد. مذكرات الجمسي حرب أكتوبر 1973، مطابع شركة تيب بباريس، ط1، 1989.
- الجمل-إبراهيم، شوقي-عبد الله. تاريخ أوروبا من النهضة حتي الحرب الباردة، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2000.
- الجندي، أنور. احوال الثقافة العربية، الموسوعة الإسلامية العربية، دار المعرفة، القاهرة، 1971.
- الجندي، أنور. هذا هو جمال، مكتبة المعارف، بيروت، 1960.
- حاتم، محمد. القومية العربية، اخترنا للطالب (العدد2)، الدار القومية للطباعة والنشر.
- حسن، علي. التاريخ الإسلامي العام، مكتبة النهضة المصرية.
- حسن، محمد. في القومية والحرية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1985.
- حسين، طه. مستقبل الثقافة في مصر، دار المعارف، ط2، 1938.
- الحصري، ساطع. أبحاث مختارة في القومية العربية، سلسلة التراث القومي الأعمال لساطع الحصري (17)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، طبعة خاصة، 1985.

- الحصري، ساطع. آراء وأحاديث في الوطنية والقومية، سلسلة التراث القومي الأعمال القومية لساطع الحصري (1)، 1984.
- الحصري، ساطع. العروبة أولا، سلسلة التراث القومي الأعمال القومية لساطع الحصري (9)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1985.
- الحصري، ساطع. حول القومية العربية، سلسلة التراث القومي الأعمال القومية لساطع الحصري (14)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985.
- الحصري، ساطع. ما هي القومية، سلسلة التراث القومي الأعمال القومية لساطع الحصري (13)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1985.
- حمد، إبراهيم. تاريخ ونظريات العلاقات الدولية، ط2، 1996.
- حمودة، حسين. أسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمين، الزهراء للأعلام العربي، ط1، 1985م.
- حميد، راشد. مقررات المجلس الوطني الفلسطيني(1964-1974)، سلسلة كتب فلسطينية(164)، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1975.
- حنفي، حسن وآخرون. الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في الوطن العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2002.
- الحوراني ، عبد الله. فلسطين في حياة عبد الناصر، منشورات المركز القومي للدراسات والتوثيق، 2009.
- خطب وتصريحات الرئيس عبد الناصر، ج2، مطابع مجلس الخدمات.
- خلف الله، أحمد. التحولات الديمقراطية في مصر في ضوء انتخابات مجلس الشعب(2000)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001.
- خلف، صلاح. فلسطين بلا هوية، دار الكاظمية للنشر والتوزيع، الكويت.
- خلف، محمود. مدخل إلى العلاقات الدولية، دار زهران، عمان، 1997.
- داود، ضياء الدين، مذكرات ضياء الدين داود-سنوات عبد الناصر- أيام السادات، دار الخيال، ط1، 1998.
- دراسة جهاز الشباب، المجلس القومي للشباب والرياضة. مسيرة مصر مع بطل السلام وقائد النصر الرئيس السادات، مطابع دار الشعب، القاهرة.
- دروزة، محمد. مختارات قومية، سلسلة التراث القومي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988.
- الدوري، عبد العزيز. التكوين التاريخي للأمة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1984.

- دياب، محمد. الحل الناصري للأزمة الديمقراطية، مكتب أسوار عكا، 1975.
- راتب، نبيل. ناصر 67 شهادة (إسرائيلية)، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996.
- راشد، نبيله. حكاية كفاح ضد الاستعمار، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1971.
- الرافعي، عبد الرحمن. ثورة 23 يوليو 1952 تاريخنا القومي في سبع سنوات (1952–1959)، دار المعارف، ط2، 1989.
- ربيع، حامد. النموذج (الإسرائيلي) للممارسة السياسية، مركز البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1975.
- رزق، يونان. الأحزاب السياسية في مصر(1907–1984)، سلسلة كتب الهلال العدد (408)، دار الهلال، القاهرة، 1984.
- رفعت، محمد. التوجيه السياسي للفكرة العربية الحديثة، دار المعارف، القاهرة، 1964.
- رمضان، عبد العظيم. الوثائق السرية لثورة يوليو، ج1 النصوص الكاملة لمحاضر الامانة العامة لاتحاد الاشتراكي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997.
- رمضان، عبد العظيم. تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث، ج1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1994.
- رمضان، عبد العظيم. تطور الحركة الوطنية في مصر، ج3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998.
- الرمضاني، مازن. السياسة الخارجية، مطبعة دار الحكمة، بغداد، 1991.
- زرنوقة، صلاح. أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية، مكتبة مدبولي، ط2، 1993.
- زهرة، السيد. أحزاب المعارضة وسياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر، دار الموقف العربي، القاهرة، 1986.
- زهيري، كامل. مزاعم بيجن الرد عليها بالوثائق، دار الموقف العربي، القاهرة، 1978.
- الزيات، محمد. مصر .. إلى أين، قراءات وخواطر في دستور مصر الدائم 1971، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1986.
- السادات، أنور. وصيتي، المكتب المصري الحديث.
- السادات، أنور. يا ولدي هذا عمك جمال.
- سرور، عبد الناصر. السياسة الخارجية العراقية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية (1979–1990)، مكتبة القادسية، فلسطين، ط1، 2003.
- سعودي، هالة. السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي(1967–1973)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1986.

- سعيد-علوي، عبد المنعم-مصطفي. مصر وأمريكا، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1976.
- سلامة، غسان (محرراً)، وآخرون. السياسة الأمريكية والعرب، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1985.
- سلامة، غسان وآخرون. السياسة الأمريكية والعرب، سلسلة كتب المستقبل العربي (2)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1985.
- سليم، محمد. تحليل السياسة الخارجية، دار الجيل، ط2، 2001.
- سيف الدولة، عصمت. الأحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر، دار المسيرة بيروت.
- سيف الدولة، عصمت. رسالة إلى مجلس الشعب المصري حول معاهدة كامب ديفيد، دار المسيرة، بيروت، 1980.
- شاش، طاهر، المواجهة والسلام في (الشرق الأوسط)، الطريق إلى غزة وأريحا، دار الشروق، ط1، 1995.
- شاكر، محمود. التاريخ الإسلامي، ج2، المكتب الإسلامي، 2000.
- الشريف، كامل. الإخوان المسلمين في حرب فلسطين، مطبعة دار الكتاب العربي، القاهرة، ط1، 1950.
- شلبي، أحمد. مصر في حربين (67-73) دراسة مقارنة، مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1975.
- صالح، محسن (محرراً). منظمة التحرير الفلسطينية، تقيم التجربة وإعادة البناء، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ط1، 2007.
- الصايغ، انيس. الفكرة العربية في مصر، بيروت، 1959.
- صبح، علي. النزعات الاقليمية في نصف قرن (1945-1995)، دار المنهل العربي، بيروت، ط1، 1998.
- صبحي، حسن. اليقظة القومية الكبرى يوليو (1952) أصولها وأبرز مظاهرها وانجازاتها، دار المعارف، ط1، 1965.
- صبري، موسي. وثائق حرب أكتوبر، المكتب المصري الحديث، القاهرة، ط1، 1974.
- ضاهر، تركي. أشهر القادة السياسيين من يوليوس قيصر إلى عبد الناصر، دار الحسام للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1992.
- طلس، أسعد. تاريخ العرب، المجلد الثاني، ج8، دار الاندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1979.
- العادلي، أسامة. النظام السياسي المصري(1866-1981)، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2000.

- عباس، رؤف. ثورة يوليو إيجابياتها و سلبياتها بعد نصف قرن، دراسة تاريخية.
- عبد الحليم، محمود. الإخوان المسلمين أحداث صنعت التاريخ، رؤية من الداخل، ج3 (1952-1971)، دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع، ط3، 1994.
- عبد الحليم، نبيلة. معالم التاريخ الحضاري والسياسي في مصر الفرعونية، دار النشر والثقافة.
- عبد الرحمن، عواطف. مصر والقضية الفلسطينية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1980.
- عبد العظيم، رمضان. تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث، ج2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996.
- عبد الفتاح، إسماعيل. إدارة الصراعات و الأزمات الدولية، تطبيق على الصراع العربي (الإسرائيلي)، العرب للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2001.
- عبد الكريم، أحمد. أضواء على تجربة الوحدة، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط2، 1991.
- عبد الله، نبيه. تطور الفكرة القومية العربية في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975.
- عبد المجيد، وحيد. الأحزاب المصرية من الداخل(1907-1992)، مركز المحروسة، القاهرة، 1993.
- عبد المعز، محمد. في القومية والمجتمع، مطبعة جامعة الاسكندرية، 1964.
- عبد المنعم، أحمد. السلطة السياسية في مصر وقضية الديمقراطية (1805-1987)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997.
- عبد الناصر، جمال، فلسفة الثورة، بيت العرب للتوثيق الحصري، 1996.
- عبد الناصر، جمال. فلسفة الثورة، دار التعاون، 1953.
- عبد الناصر، جمال. مشروع الميثاق 21 مايو 1962، كتب قومية، الدار القومية للطباعة والنشر.
- عبد الهادي، محمد. العيد الثالث للوحدة، كتب سياسية (199).
- عطا، محمد. الجمهورية العربية المتحدة، اخترنا لك (47).
- عطوي، فوزي. عبد الناصر رائد التاريخ العربي الحديث، الشركة اللبنانية للكتاب، بيروت، 1970.
- عفلق، ميشيل، في سبيل البعث، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد. 1984.
- علوش، ناجي (محرراُ). محتارات قومية لمحمد عزة دروزة، سلسلة التراث القومي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1988.
- عمارة، محمد. الإسلام والعروبة، دار الشروق، ط1، 1988.

- عمارة، محمد. الجامعة الإسلامية والفكرة القومية، نموذج مصطفى كامل، دار الشروق، ط1، 1994.
- عمارة، محمد. عبد الرحمن الكواكبي شهيد الحرية ومجد الإسلام، دار الشروق، ط2، 1988.
- عمارة، محمد. عندما دخلت مصر في دين الله ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1997.
- العويني، محمد. العلاقات الدولية المعاصرة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1982.
- غازي، حسين. الفكر السياسي الفلسطيني(1963-1988)، دار دانية للطباعة والنشر، دمشق، 1993.
- غريب، حسن. في سبيل علاقة سليمة بين العروبة والإسلام، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 2000.
- فرج، أبو اليسر. تاريخ مصر في عصري البطالمة والرومان، غبن للدراسات والبحوث الانسانية و الاجتماعية، ط1، 2002.
- فرحات، البير. مصر في ظل السادات(1970-1977)، الفارابي، بيروت، 1987.
- فريد، عبد المجيد (معداً). من محاضر اجتماعات عبد الناصر العربية والدولية(1967-1970)، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1979.
- فهمي، فاروق. عبد الناصر من الحصار للانقلاب ، مؤسسة أمون الحديثة للطبع والنشر والتوزيع.
- فوزي، محمد. كامب ديفيد في عقل وزراء خارجية مصر، مكتبة مدبولي، 1990.
- فوزي، محمود. حكام مصر السادات، مركز الراية للنشر والإعلام، القاهرة، ط1، 1997.
- قبيسي – صالح، ذو الفقار– نجيب. ناصر الشهيد الحي.
- قراعة – المجد، سنية–حارس. عبد الناصر، مكتب الصحافة الدولي، القاهرة.
- القرني، بهجت وآخرون (تحرير أحمد يوسف أحمد وممدوح حمزة). صناعة الكراهية في العلاقات العربية – الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2003.
- القوصي، عطية. تاريخ مصر الإسلامية من الفتح العربي حتي الفتح العثماني، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1997.
- الكبيسي، باسل. حركة القوميين العرب، دار الطليعة، بيروت، 1974.
- كروم–نصر، حسنين–صلاح. المأساة الأسطورة، مكتبة كمال الدين، القاهرة، 1976.
- الكريتي، بثينة. عبد الناصر نشأة وتطور الفكر الناصري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.
- لطفي، صالح. الإمام الشهيد حسن البنا والقضية الفلسطينية، مركز الدراسات المعاصرة، 2012.

- ليتل، توم. عبد الناصر رائد القومية العربية، منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، ط1، 1959.
- مبارك، هشام. الأصوليون قادمون، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية، 1995.
- متيكيس، هدى (محرراً). التطورات المعاصرة لدور مصر الإقليمي ، مكتبة الشروق الدولية، 2011.
- المجدوب، أحمد. الوهم والحقيقة في الفكر المصري الحديث، الزهراء للإعلام العربي، ط1، 1993.
- مجذوب، طه. حول العقيدة والإستراتيجية العسكرية (الإسرائيلية)، أكاديمية ناصر العسكرية، القاهرة، 1969.
- المجذوب، محمد. محاضرات في المنظمات الدولية والإقليمية، مكتبة سكاري، بيروت، 1978.
- مجموعة باحثين. دراسات في القومية العربية والوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي(5)، بيروت، ط1، 1984.
- مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا، المؤسسة الإسلامية للطباعة والصحافة والنشر، بيروت.
- محمد، فاضل. السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية، مطبعة شفيق، بغداد، 1975.
- مذكرات الدعوة والداعية، الإمام الشهيد حسن البنا، مركز الإعلام العربي، الجيزة، ط1، 2011.
- المزيني، مصطفي. تأثير العلاقات الأمريكية (الإسرائيلية) على العلاقات الأمريكية المصرية (1948-1956)، الدار العربية للنشر والتوزيع، طبرق، 2002.
- المشاط، عبد المنعم (محرراً). الأمن القومي العربي، أبعاده و متطلباته، معهد البحوث والدراسات العربية، 1993.
- مصطفي، ممدوح. الصراع الأمريكي السوفيتي في (الشرق الأوسط)، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- مطر-جميل، هلال-علي الدين، النظام الاقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3، 1983.
- مقار، شفيق. قتل مصر من عبد الناصر إلى السادات، رياض الريس للكتب والنشر، مصر.
- مقلد، إسماعيل. الصراع الأمريكي السوفيتي حول (الشرق الأوسط)، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1986.
- مقلد، إسماعيل. العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1991.
- منتصر، صلاح. من عرابي إلى عبد الناصر قراءة جديدة للتاريخ، دار الشروق، ط1، 2003.
- منصور، أحمد (محرراً). عصر السادات (جيهان السادات شاهد على العصر)، الدار العربية للعلوم – دار ابن حزم، طبعة خاصة بمصر دار الشروق، 2002.

- منصور، أنيس. من أوراق السادات، دار المعارف، ط4.
- منصور، كميل وآخرون. السياسة الأمريكية والعرب(1945–1982)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1985.
- منصور، ممدوح. الصراع الأمريكي السوفيتي في (الشرق الأوسط)، مكتبة مدبولي.
- مورو، محمد. الحركة الإسلامية في مصر، الدار المصرية للنشر والتوزيع، ط1، 1994.
- ناجي، علوش (محرراً). الحركة العربية القومية في مائة عام (1875–1982)، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1997.
- نافعة، حسن. مصر والصراع العربي (الإسرائيلي)، من الصراع المحتوم .. إلى التسوية المستحيلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1986.
- النبرواي– مهنا، فتحية – محمد. أصول العلاقات السياسية الدولية، منشاة المعارف، الاسكندرية.
- نصر، مارلين. التصور القومي في فكر عبد الناصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1981.
- النعيمي، أحمد. السياسة الخارجية، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 2001.
- هلال، على الدين. أمريكا والوحدة العربية (1945–1982)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1989.
- هلال، علي الدين، أمريكا والوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي(2)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1989.
- هيكل، محمد. أكتوبر 73 السلاح والسياسة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1، 1993.
- هيكل، محمد. حديث المبادرة، دار الشروق، بيروت، 2000.
- هيكل، محمد. عواصف الحرب وعواصف السلام(المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل)، ج2، دار الشروق، القاهرة، ط2، 1996.
- هيكل، محمد. قصة السويس آخر المعارك في عصر العملاقة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط3، 1983.
- هيكل، محمد. قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات، شركات المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط20، 1990.
- هيكل، محمد. ملفات السويس حرب الثلاثين سنة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط1، 1986.
- واصل، عبد المنعم. الصراع العربي (الإسرائيلي) من مذكرات وذكريات الفريق عبد المنعم واصل، مكتبة الشروق الدولية، ط1، 2002.

- وثائق عبد الناصر، خطب وأحاديث وتصريحات (1967-1968)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1972.
- الوكيل، محمد. كبرى الحركات الإسلامية في القرن الرابع عشر هجري، دار المجتمع للنشر والتوزيع، ط1، 1986.
- يوسف، أبو سيف وآخرون. دراسات في القومية العربية والوحدة، سلسلة كتاب المستقبل العربي (5)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1984.

سادساً: الكتب المترجمة

- أمبروز، استيف. الارتقاء إلى العالمية السياسة الخارجية الأمريكية منذ 1938 (ترجمة نادية الحسيني)، المكتبة الأكاديمية، ط1، 1994.
- برون، جفري. تاريخ أوروبا الحديث (ترجمة علي المزروقي)، الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، 2006.
- بريسون، توماس. العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع (الشرق الأوسط) (1784-1975) (ترجمة أطلاس للدراسات والترجمة والنشر)، دمشق، 1985.
- بل، ه ايدرس، مصر من الإسكندر حتى الفتح العربي (ترجمة عبد اللطيف علي)، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1973.
- تشيرجي، دان. أمريكا والسلام في (الشرق الأوسط) (ترجمة محمد غنيم)، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1993.
- دانكوس، هيلين. السياسة السوفيتية في (الشرق الأوسط) (1955-1975) (ترجمة عبد الله إسكندر)، دار الكلمة العربية، بيروت، ط2، 1983.
- دوانج-هيرمان، دافيد-جاري، حرب بلا نهاية وسلام بلا أمل، الهيئة المصرية العامة للاستعلامات.
- دومال- لوروا، جاك- ماري. عبد الناصر من حصار الفالوجة حتى الاستقالة المستحيلة (ترجمة ريمون نشاطي)، دار الآداب، بيروت، ط5، 1979.
- دويتش، كارل. تحليل العلاقات الدولية، (ترجمة محمد شعبان)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1983.
- روندو، فليب. (الشرق الأوسط) في سعيه إلى السلام، المنشورات العربية، بيروت، 1983.
- غريفيش، مارتن؛ أوكالاهان، تيري. المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، (ترجمة مركز الخليج للأبحاث)، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2008.
- الغويل، سليمان. الدولة القومية دراسة تحليلية (ترجمة عادل زعيتر)، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1957.
- فاسيلييف، اليكسي، مصر والمصريون، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط1، 1994.

- كانتور، روبرت. السياسة الدولية المعاصرة (ترجمة أحمد ظاهر)، مركز الكتب الأردني، 1989.
- كوانت، ويليام. أمريكا والعرب و(إسرائيل) عشر سنوات حاسمة(1967–1976) (ترجمة عبد العظيم حماد)، دار المعارف، القاهرة، 1980.
- كير، مالكولم. عبد الناصر والحرب العربية الباردة (1958–1970) (ترجمة عبد الرؤوف عمرو)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997.
- كيسنجر، هنري. مذكرات هنري كيسنجر (ترجمة عاطف عمران)، ج2، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2005.
- لوبون، جوستاف. السنن النفسية لتطور الأمم (ترجمة عادل زعيتر)، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1957.
- مرل، مرسيل. السياسة الخارجية، (ترجمة خضر خضر)، سلسلة أفاق دولية (2).
- مكلورين، ر.د. وآخرون. صناعة السياسة الخارجية في (الشرق الأوسط) (ترجمة حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح)، 1982.
- ناتنج، انتوني، ناصر (ترجمة شاكر سعيد)، مكتبة مدبولي، ط2، 1993.
- نيكتينا، جالينيا. قناة السويس ملكية وطنية للشعب المصري (ترجمة إبراهيم عامر)، الدار المصرية، القاهرة، 1957.
- هيكل، محمد. الطريق إلى رمضان (ترجمة يوسف الصايغ)، دار النهار للنشر، بيروت، 1975.
- واروتيونوف، بريماكوف. العدوان المسلح على مصر، دار الطبع والنشر باللغات الأجنبية، موسكو، 1957.

سابعاً: مواقع انترنت

- خطاب الرئيس السادات في افتتاح الدورة الأولى لمجلس الشعب الجديد في 11 نوفمبر 1976، موقع الرئيس السادات، تاريخ الاقتباس :17 نوفمبر 2013.

http://sadat.bibalex.org/speeches/browser.aspx?SID=506

- الظواهري، أيمن. الحصاد المر الإخوان المسلمون في ستين عاماً، موقف الإخوان من أنور السادات، منبر التوحيد والجهاد، تاريخ الاقتباس : 16 ديسمبر، 2013.

http://www.tawhed.ws/r1?i=6203&x=2gxseb4t

- بيان الرئيس أنور السادات في ذكري الأربعين للزعيم الخالد عبد الناصر في 6 نوفمبر 1970. موقع الرئيس السادات، تاريخ الاقتباس : 11 أكتوبر، 2013.

http://sadat.bibalex.org/speeches/browser.aspx?SID=7

- بيان الرئيس السادات أمام مجلس الأمة في أكتوبر 1970. موقع الرئيس السادات، تاريخ الاقتباس، 10 نوفمبر، 2013.

http://sadat.bibalex.org/speeches/browser.aspx?SID=2

- خطاب الرئيس السادات في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني بالقاهرة في 12 مارس 1977. موقع الرئيس السادات، تاريخ الاقتباس : 13 ديسمبر، 2013.

http://sadat.bibalex.org/speeches/browser.aspx?SID=553

- خطاب الرئيس السادات في جامعة الاسكندرية في الذكري الثانية والعشرون لثورة 23 يوليو في 27 يونيو 1974. موقع الرئيس السادات، تاريخ الاقتباس : 17 نوفمبر، 2013.

http://sadat.bibalex.org/speeches/browser.aspx?SID=203

- مؤتمر صحفي مشترك للرئيس السادات وفانس وزير خارجية أمريكا في 17 فبراير 1977. موقع الرئيس السادات، تاريخ الاقتباس : 13 ديسمبر 2013.

http://sadat.bibalex.org/speeches/browser.aspx?SID=545

- علي، عبد الرحيم. الإخوان يردون الجميل لعثمان أحمد عثمان، موقع البوابة نيوز، تاريخ الاقتباس : 16 ديسمبر، 2013.

http://www.albawabhnews.com/112781

- مراسلة الحوار. الاقتصاد المصري من عهد عبد الناصر إلى عهد السادات، مجلة الحوار، تاريخ الاقتباس : 14 ديسمبر، 2013.

http://alhiwarmagazine.blogspot.com/2011/11/blog-post_1286.html

- نافعة، حسن. أسس ومرتكزات السياسة الخارجية المصرية في عهد مبارك، مركز الجزيرة للدراسات، 2011، تاريخ الاقتباس، 13يناير، 2014.

http://studies.aljazeera.net/files/2011/08/20118873617259806.htm

- قاعة بحث دراسات سياسية مصرية. السياسة الخارجية المصرية بين عبد الناصر وأنور السادات ومحمد حسني مبارك، تاريخ الاقتباس، 14 ديسمبر، 2013.

https://sites.google.com/site/misraffairs/readings/egypt_fp